

دور الإدارات المحلية والبلديات في تنفيذ حقوق الطفل

د. ايلي مخايل*

ساعد في إعداد هذه الدراسة الأخصائية النفسية في المجلس الأعلى للطفولة
الآنسة عادة منصور

* استاذ في كلية التربية - الجامعة اللبنانية، دكتوراه في علوم الصحة والحياة - جامعة باريس السادسة

الفهرس

صفحة	
٤	ملخص تنفيذي للدراسة
٦	I. مقدمة
١١	II. الأهداف والمنهجية
١٢	III. أوجه تدخل الإدارات المحلية والبلديات لمصلحة الاطفال ورفاههم
١٢	١- الحد من الفقر
١٤	٢- محاربة التمييز
١٧	٣- توفير التعليم الرفيع النوعية:
١٧	أ- التعليم
٢١	ب- رعاية الطفولة المبكرة ونمائها
٢٣	٤- الرعاية الصحية والرفاه:
٢٣	أ- الخدمات الصحية والبيئية
٢٤	ب- الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية
٢٧	٥- تعزيز مشاركة الاطفال
٣٠	٦- البيئة الأسرية والرعاية البديلة
٣٢	٧- تأمين حق الاطفال في التمتع بأوقات الفراغ والأنشطة الثقافية
٣٥	٨- حماية الأطفال في ظروف صعبة:
٣٥	أ- حماية الأطفال في النزاعات المسلحة
٣٧	ب- حماية الأطفال المخالفين للقانون أو في خطر الانحراف
٣٩	ج- الوقاية من عمل الاطفال
٤١	د- حماية أطفال الشوارع
٤٤	IV. التجارب العالمية والاقليمية
٤٤	اولا- على المستوى العالمي
٤٤	١- تجربة كندا
٤٤	٢- تجربة البرازيل
٤٥	٣- تجربة الفيليبين
٤٥	٤- تجربة ايرلندا
٤٦	٥- تجربة الهند
٤٦	ثانيا- على المستوى الاقليمي
٤٧	١- تجربة دبي
٤٨	٢- تجربة الأردن

٤٩	٣- تجربة لبنان
٥٠	٤- تجربة المملكة العربية السعودية
٥١	ثالثا- مبادرة المدن الصديقة للأطفال
٥١	أ- التعريف
٥٢	ب- المبادئ التأسيسية
٥٣	رابعا- برنامج تنشئة الاطفال في المدن
٥٤	V. مستلزمات تفعيل دور الادارات المحلية والبلديات في تنفيذ حقوق الطفل
٥٤	أ- على المستوى المحلي
٥٧	ب- على المستوى الاقليمي
٥٨	ج- منهجية التنمية المحلية لصالح الاطفال
٦٢	VI. خلاصة عامة
٦٣	لائحة المراجع

ملخص تنفيذي للدراسة

خلال العقدتين الأخيرين تعاضم الاهتمام الدولي والعربي بالتنمية المرتكزة على تأمين حقوق الإنسان والطفل خاصة. وهذا ما ترجمته المواثيق والاتفاقيات والمؤتمرات التي حددت أهدافا عملية يجدر بالمجتمعات وضع الخطط والسياسات لتحقيقها. ولم تغفل هذه المواثيق أهمية الإدارات المحلية والبلديات كلاعب رئيسي يستطيع أن يقدم فرصا ومواردا وإطارا تنفيذيا لتحقيق أهداف التنمية.

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأدوار الأساسية والفاعلة التي يمكن أن تضطلع بها الإدارات المحلية والبلديات إلى تنفيذ المبادئ والأهداف التي تضمنتها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وأهداف الألفية للتنمية ووثيقة عالم صالح للأطفال والخطة العربية للنهوض بالطفولة. لقد بينت الدراسة أن الإدارات المحلية والبلديات هي فريق أساسي من شأنه إذ ما توافرت له الامكانيات والأطر التشريعية والإدارية والإرادة السياسية والتدريب المناسب ان يؤثر بفعالية على تمتع الأطفال بكافة حقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وعلى تلبية احتياجاتهم وتأمين رفاههم وهو بذلك يحقق دورا تنمويا لصالح المجتمع ككل نظرا لأهمية الاستثمار الاجتماعي بالأطفال وانعكاساته الايجابية على تقدم ونمو المجتمع.

كذلك قدمت الدراسة أفكارا لبرامج وأنشطة جديدة استندت عليها تجارب عالمية وعربية رائدة ، قابلة للتنفيذ ضمن الواقع العربي وعرضت للمبادئ التأسيسية لحركة المدن الصديقة للأطفال التي تشكل إطارا تنفيذيا لترجمة حقوق الطفل على المستوى المحلي. وتمت مناقشة الصعوبات التي يمكن ان تعترض التنفيذ واقتراح الآليات الضرورية لإسهام الإدارات المحلية والبلديات في محاربة الفقر وتأمين الخدمات الصحية والتربوية والحماية الاجتماعية لكافة الأطفال دون أي تمييز وتطرقت الدراسة في هذا المجال بشكل خاص الى تلبية احتياجات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والذين هم في ظروف صعبة: الأطفال العاملون، أطفال الشوارع، الأطفال المعنفون، الأطفال المعرضون لخطر الانحراف ولفنتت إلى أهمية تعزيز آليات مشاركة الأطفال في البرامج والتدخلات وفي صناعة القرار على المستوى المحلي عبر الإنصات بجدية لحاجاتهم وتطلعاتهم.

لقد بينت الدراسة بوضوح أن تنفيذ حقوق الطفل يحتاج إلى مقارنة اجتماعية شاملة، متعددة القطاعات، تركز على الشراكة والتنسيق بين الإدارات المحلية والبلديات والجمعيات الأهلية والأهل والأطفال والإدارات الحكومية ولهذا لفتت إلى ضرورة تطوير آليات واستحداث بنيات خاصة تكون إطارا جامعاً لهؤلاء الفرقاء بشكل مؤسسي يؤمن الديمومة والاستمرار: مجالس تنمية محلية، شبكة أهلية، مكاتب تنمية محلية ضمن البلديات، ...

- كما حددت الدراسة مكونات المنهجية المفترض تضمينها العمل الاجتماعي على المستوى المحلي لضمان فعالية التدخل والتأكد من إيلاء الأطفال المهمشين عناية خاصة ومن عناصر هذه المنهجية: التخطيط والبرمجة المستندة على الحقوق وليس فقط على الحاجات والمبنيّة على تحليل الوضع الاجتماعي والصحي وللقدرات الممكنة توظيفها
- إيجاد آليات تعبير ومشاركة للأطفال وتأسيس آليات للمتابعة والتنسيق والتقويم وقياس الأثر.
 - الاهتمام بتأمين الأطر التشريعية والإدارية وتأمين الموارد المالية
 - بناء قدرات الجهاز البشري في التدريب والتأهيل

وخلصت الدراسة إلى اعتبار أن الدور المرجو من الإدارات المحلية والبلديات لكي تستطيع الدول العربية تحقيق التزاماتها الدولية وتحقيق مستوى تنمية أفضل لمجتمعاتها أصبح يشكل تحدياً يفرض نفسه على أولويات العمل الاجتماعي ويحتّم تأمين الفرص المناسبة لتمكينه من تحقيق الأثر الإيجابي في تقدم ونمو المجتمع وتوفير الرفاه لكافة فئاته ولاسيما المهمشة منها.

I. مقدمة

يتأثر تطور المدن والنمو الحضري المتسارع بمعدلات النمو السكاني السريعة والتغيرات الاقتصادية الواسعة بالإضافة إلى عوامل عديدة تؤثر على درجة التغير الحضري وطبيعته داخل كل دولة ومنطقة^١.

تشهد اليوم معظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نمواً حضرياً متسارعاً نتيجة لتدفق تيارات الهجرة الداخلية وارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية، حيث نجد أن ٦٠% من سكان المنطقة يعيشون في المناطق الحضرية، ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٧٠% بحلول العام ٢٠٢٠^٢.

يترافق هذا النمو الحضري المتسارع مع العديد من المشكلات المجتمعية الحادة، كالبطالة، والفقر، وانتشار العنف، ومشكلة الازدحام، وحوادث المرور، والنقص في الخدمات وتدني مستوى الأداء في المرافق العامة، وتدهور أوضاع البيئة^٣، مما يؤثر سلباً على وضع الأطفال في المنطقة الذين يصل عددهم إلى ما يقرب من نصف عدد السكان*. هذا يعني أنه سيكون على الدول العربية أن تنمو بوتيرة أسرع من المعدل الذي كانت تنمو به من قبل كي يمكنها التعايش مع الأوضاع عندما يكبر هؤلاء الأطفال ويبدأون في البحث عن عمل.

إن إحرار التقدم في المنطقة والعمل ضمن مقاربة صحيحة للتنمية يحتمان الاستثمار في الأطفال^٤. فالأطفال والشباب يحتلون موقعاً مهماً في حياة المجتمعات، فهم بتعدادهم ٥٠% من إجمالي سكان معظم الدول النامية، يمثلون نصف الحاضر وكل المستقبل.

لقد تميز الربع الأخير من القرن العشرين بالاهتمام المتعاظم بحقوق الإنسان والطفل. وهذا ما ترجم عملياً من خلال التوجه العالمي خلال العقدتين السابقتين لتوقيع المواثيق والاتفاقيات الدولية التي ترعى حقوق الإنسان والطفل وتعمل على بلورة أهداف إنمائية وخطط عمل للنهوض بأوضاع الأطفال.

لا يمكن أن يبقى مفهوم التنمية الإنسانية في العالم العربي مقتصرًا على مبدأ تلبية الاحتياجات بل يجب أن يتعداه إلى مفهوم الحقوق ولاسيما حقوق الطفل. يحتاج تنفيذ حقوق الطفل إلى مقاربة اجتماعية شاملة، متعددة القطاعات وإلى أدوات وخطط على المستوى

^١ - الفقر و الاستثناء بين أطفال المناطق الحضرية- من ملخص انوشنتي- اليونسف- فقرة اتجاهات عالمية في التنمية الحضرية-ص ٥

^٢ - Human Development Report 2003 : عن سلسلة اصدارات مبادرة حماية الاطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " أوضاع الاطفال والمؤسسات المعنية برعايتهم في مدينة الرياض " المقدمة، ص ٤ .

^٣ - سلسلة اصدارات مبادرة حماية الاطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - الرياض - مايو/ آذار ٢٠٠٥ " أوضاع الاطفال والمؤسسات المعنية برعايتهم في مدينة الرياض " - المقدمة- ص ٤ - ٥ .

* - يشكل الاطفال دون الثامنة عشرة ٤٣.٣% من مجموع سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (unicef 2004)، وسوف يصل عدد سكان العالم العربي إلى ٦٥٠ مليون نسمة بحلول ٢٠٥٠، وسوف يكون ٣٥% من هؤلاء دون سن الخامسة عشرة (برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام ٢٠٠٣)

^٤ - عالم عربي جدير بالأطفال - دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية - اليونيسف - جامعة الدول العربية- ٢٠٠٥ - لماذا هذه الدراسة - ص ٢٧ .

اللامركزي لضمان فعالية أكبر لجهة تلبية الاحتياجات. وهذا يفترض تغيير النظرة السائدة في التعاطي مع الأطفال، واعتبارهم مواطنين كاملين وشركاء في عملية التنمية، ووضعهم في أولويات " الأجندة السياسية"، وهذا ما سينعكس بالضرورة، تنمية فعلية ينعم بها المجتمع ككل.

توفر المدن في العالم العربي أرضية خصبة لتأسيس وتطوير استراتيجيات فاعلة لعمل السلطات المحلية مستندة إلى المواثيق الدولية، و تعزيز دور هذه السلطات يخدم مصلحة الطفل الفضلى ويترجم الالتزامات الناتجة عن المصادقة على هذه المواثيق على مستوى الإدارات المحلية والبلديات^٥.

صادقت ١٩٢ دولة على **الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل** التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول ١٩٨٩، وحازت بالتالي على أوسع مصادقة في دول العالم، كما صادقت عليها كل الدول العربية باستثناء الصومال. تؤكد الاتفاقية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأطفال دون ١٨ سنة.

اعتمدت لجنة حقوق الطفل الدولية في دورتها الثالثة عشرة في تشرين الأول ١٩٩٦ مبادئ توجيهية عامة تتعلق بشكل ومضمون التقارير الدورية التي يتعين على الدول الأطراف تقديمها انطلاقاً من اتفاقية حقوق الطفل الدولية. تضمنت هذه المبادئ مجموعة من الاهداف والمعايير والتدابير التي يجب أن تعمل عليها الدول والمجتمعات من اجل تطبيق حقوق الطفل.

تنقسم هذه المبادئ الى عدة محاور:

أ- تدابير التنفيذ العامة، وهي تتمحور حول موقع حقوق الطفل في التشريع ، عملية التنسيق لاعتماد استراتيجية وطنية شاملة للأطفال في اطار الاتفاقية مثل خطة وطنية بشأن الاطفال والاهداف المحددة ذات الصلة، الآليات القائمة لجمع البيانات ورصد التقدم المحرز لانفاذ الاتفاقية على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي، ضمان التنسيق الفعال للأنشطة بين السلطات المركزية والمحلية، نشر الاتفاقية والترويج لها و مشاركة الاطفال في الترويج للاتفاقية.

وقد بينت تدابير التنفيذ العامة على وجه الخصوص أهمية دور السلطات المحلية في اعمال حقوق الطفل حيث طرحت الكثير من الاسئلة عن الهيكليات والآليات المعتمدة على كافة المستويات (الوطنية والإقليمية والمحلية) في تطبيق مبادئ و أحكام الاتفاقية.

ب- تعريف الطفل

ج- المبادئ العامة: (عدم التمييز، مصلحة الطفل الفضلى، الحق في الحياة والبقاء والنماء، احترام آراء الطفل).

د- الحقوق والحريات المدنية

هـ البيئة الأسرية والرعاية البديلة

و- الصحة الأساسية والرفاه

ز- التعليم وأوقات الفراغ والأنشطة الثقافية

^٥ - الفقر والاستثناء بين أطفال المناطق الحضرية- الإصدار من ملخص انوشنتي - اليونيسف- " حقوق الطفل والحكم السليم، ص ٣ "

ح- تدابير الحماية الخاصة ولاسيما الاطفال في حالات الطوارئ (الأطفال اللاجئين، الاطفال في النزاعات المسلحة، الاطفال في نزاع مع القانون او المعرضين لخطر الانحراف، الاطفال العاملين، الاطفال المستغلين جنسيا والمعتفين، بيع الاطفال والاتجار بهم واختطافهم، أطفال الاقليات^٦ ..)

إن استعراض هذه المحاور كما سنبين لاحقا يبرز مجالات العمل والأهداف التي يمكن أن تبادر الادارات المحلية والبلديات ومؤسسات المجتمع المدني الى العمل على تحقيقها على المستوى المحلي بالتنسيق و الشراكة مع السلطات المركزية.

وتكمن أهمية الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في انها:

- تضع اهداف محددة تسعى الى تحقيقها عبر الأنشطة والبرامج وكذلك مجموعة معايير لقياس التقدم نحو الهدف في اطار دولي قانوني يتشارك فيه الحكومات والدول المانحة والمجتمع المدني.

- تتيح العمل التنموي الجيد كونها تركز على المشاركة، المساواة، الإنصاف، وعدم التمييز، الحد من الفقر، والعمل المتعدد القطاعات، في نسيج شمولي متكامل.

- تتطلب المرونة والإبداع على مستوى العمل الميداني، فالعمل المتداخل ما بين مختلف القطاعات والمستويات يقتضي إدارة عملية وأنظمة مالية وأطر تتضح فيها الادوار والصلاحيات.

- تعكس بوضوح التحول من مقاربة توفير الخدمة الى مقاربة تامين الحق بما يمثل من شمولية وتكامل واستمرارية.

أما التحدي الأبرز أمام تنفيذ مبادئ الاتفاقية على المستوى المحلي يكمن في إيجاد طرق عمل تأخذ بعين الاعتبار كل تعقيدات الظروف المحلية وخصوصيتها، وتؤمن في الوقت عينه مبادئ عدم التمييز، بقاء ونماء الطفل، حقه في المشاركة ومصالحته الفضلى.

في ايلول ٢٠٠٠ تعهد قادة دول العالم في مؤتمر قمة الأمم المتحدة بالالتزام و ببذل كل جهد لتحقيق الأهداف الانمائية الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية بحلول العام ٢٠١٥، ترمي هذه الاهداف الى القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة وتمكين المرأة، وتخفيض معدل وفيات الاطفال، وتحسين الصحة الإنجابية، ومكافحة الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض، وضمان الاستدامة البيئية و إقامة الشراكة العالمية من اجل التنمية^٧.

تعكس أهداف الألفية الثمانية أهمية حقوق الطفل في سياق التنمية، بحيث أن ستة اهداف من اصل ثمانية تتصل اتصالا مباشرا برعاية الطفل، في حين ان الهدفين الآخرين المتعلقين بكفالة الاستدامة البيئية والشراكة العالمية من اجل التنمية، ينعكسان دورهما إيجابا على أوضاع الاطفال وان بشكل غير مباشر.

^٦ - مبادئ توجيهية عامة تتعلق بشكل ومضمون التقارير الدورية التي يتعين على الدول الأطراف تقديمها وفقا للفقرة ١ (ب) من المادة ٤٤ من الاتفاقية - جلسة اللجنة الدولية لحقوق الطفل- الدورة الثالثة عشرة - ١١ تشرين الأول ١٩٩٦ - الأمم المتحدة.

^٧ - الأهداف الانمائية للألفية في منطقة الاسكوا- تقرير عن التقدم المحرز ٢٠٠٤ - الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الاسكوا.

تؤدي معدلات النمو السكاني غير المتناسبة مع معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي الى البطالة والإحباط وإشاعة الفوضى والعنف. من هنا تأتي أولوية الاستثمار في التعليم والصحة ورعاية الاطفال داخل اطار التنمية البشرية الأوسع لتحقيق اهداف تنمية الألفية التي احتلت فيها الطفولة أولوية متقدمة^٨.

وتؤكد وثيقة عالم صالح للاطفال التي التزم بها زعماء العالم في الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالطفل في ايار ٢٠٠٢، على ضمان مستقبل افضل لكل طفل، حيث يجب ان تحظى حاجات الاطفال وحقوقهم بأولوية في جميع جهود التنمية، فالتعديل ممكن وحقوق الاطفال تعتبر نقطة بداية فعالة لتوحيد الجهود^٩.

وكانت الدول العربية جزءا من عملية صياغة الالتزامات التي تم التعهد بها في تلك الدورة، وهي توجب عليها وضع الخطط الوطنية للنهوض بالطفولة، وتلفت بوضوح الى دور رؤساء البلديات والحكومات المحلية في النهوض بأوضاع الاطفال في خطة العمل لبناء عالم صالح للاطفال حيث تشير خلال تعرضها لمبدأ الشراكات والمشاركة الى انه: " تستطيع الحكومات والسلطات المحلية، بجملة أمور منها تعزيز الشراكات على جميع المستويات، ضمان أن يكون الاطفال في صميم جداول الأعمال المتعلقة بالتنمية. وبالإضافة من المبادرات القائمة، كمبادرة المجتمعات المحلية المواتية للاطفال والمدن الخالية من الأحياء الفقيرة، فانه بوسع رؤساء البلديات والقادة المحليين تحسين حياة الاطفال الى حد كبير"^{١٠}.

فبناء عالم صالح للاطفال كما جاء في الوثيقة يتطلب الالتزام من جميع أعضاء المجتمع بتحقيق المبادئ والأهداف التالية: جعل الاطفال أولا، القضاء على الفقر والاستثمار في الاطفال، لا استثناء لأي طفل، تعليم كل طفل، حماية الاطفال من الأذى والاستغلال، حماية الاطفال من الحروب، مكافحة الإيدز، الاستماع الى الاطفال وضمن مشاركتهم، حماية الأرض من اجل الاطفال^{١١}.

كما وضعت جامعة الدول العربية خطة العمل العربية للنهوض بالطفولة للأعوام ٢٠٠٤-٢٠١٥، على ضوء التوجهات العالمية التي وردت في وثيقة عالم صالح للاطفال، بعد ملامتها مع الأوضاع في الدول العربية، وذلك لاعتمادها كخطة عمل عربية توجيهية تسترشد بها الدول الأعضاء في وضع خططها الوطنية للأعوام ٢٠٠٤-٢٠١٥^{١٢}.

ان مراجعة نصوص هذه المواثيق والاتفاقيات والخطط العالمية والعربية تبين بوضوح اهمية حماية الطفل، وضمن تنميته السليمة والصحية، وتوفير المنافذ البناءة لطاقاته وإبداعاته.

وانطلاقا من هذه الأولويات التي يجب توفيرها للاطفال، والتي تعتبر مهمة وحاسمة في مستقبل كل بلد، يتجلى لنا الدور الاساسي والبناء الذي يمكن أن تقوم به الادارات المحلية والبلديات في بلدان العالم العربي على وجه الخصوص من اجل جعل هذه الأهداف حقيقة واقعة.

^٨ - عالم جدير بالأطفال - دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية- اليونيسف- ٢٠٠٥ - ص ١٥
^٩ - وثيقة عالم صالح للاطفال- تقرير اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة- الملحق رقم ٣- الأمم المتحدة- نيويورك- ٢٠٠٢.

^{١٠} - وثيقة عالم صالح للاطفال- خطة العمل - فقرة الشراكة والشراكات - البند ٣.

^{١١} - عالم صالح للاطفال- وثيقة مبسطة للاطفال- مؤسسة فارس بالتعاون مع المجلس الاعلى للطفولة - بيروت- لبنان- ٢٠٠٥.

^{١٢} - مشروع خطة العمل العربية للطفولة للأعوام ٢٠٠٤ - ٢٠١٥ - جامعة الدول العربية.

في هذا السياق تجدر الإشارة الى مبادرة عربية ذات أهمية كبيرة قام بها المعهد العربي لإنماء المدن بالتعاون مع البنك الدولي وهي "مبادرة حماية الطفل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" التي تهدف الى رفع قدرة وكفاءة الإدارات المحلية والبلديات في تحسين رفاهية الاطفال والمعرضين للمخاطر والأقل حظاً في دول المنطقة، والى زيادة المعرفة بالسياسات والبرامج الفعالة في مواجهة القضايا الملحة التي تواجه الاطفال في المنطقة، وتأتي هذه المبادرة استجابة من المعهد العربي لإنماء المدن والبنك الدولي "لإعلان عمان" الذي صدر عن مؤتمر (الاطفال والمدينة) الذي نظمه المعهد والبنك الدولي وأمانة عمان الكبرى في ديسمبر ٢٠٠٢. تميزت المبادرة بدينامية ومنهجية عمل حيث تقوم بتنظيم العديد من المؤتمرات والندوات وإجراء الدراسات والبحوث التي تهدف الى تعزيز الوعي وتطوير القدرات في دور الادارات المحلية والبلديات في تنمية الطفولة^{١٣}.

^{١٣} - www.menacpi.org/cpi/arabic/01news/&www.menacpi.org/cpi/arabic/02activities-ar

II. الأهداف والمنهجية

تسعى هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الادوار الاساسية والفاعلة التي يمكن ان تضطلع بها الادارات المحلية والبلديات بالتنسيق والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والسلطات المركزية، انطلاقا من الموائيق الدولية والعربية التي تؤكد على أهمية دور السلطات المحلية والبلديات في إعمال حقوق الطفل و تحقيق التنمية . ويمكن تحديد أهداف هذه الدراسة ب:

- التعرف على إمكانات وفرص مساهمة الادارات المحلية والبلديات في إنفاذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل والأهداف الألفية للتنمية وتوصيات عالم صالح للأطفال وخطة العمل العربية للنهوض بأوضاع الطفولة.
- اقتراح أفكار لبرامج وأنشطة جديدة استناداً إلى تجارب عالمية وعربية رائدة.
- تحديد الصعوبات التي تعترض إسهام الادارات المحلية والبلديات في لعب دورها.
- تحديد مستلزمات اضطلاع الادارات المحلية والبلديات في دور التنمية واقتراح مبادئ توجيهية عامة قابلة للتطبيق.

ولتحقيق هذه الأهداف تمت المراجعة المكتبية للمبادئ التوجيهية العامة لاتفاقية حقوق الطفل، ولأهداف الألفية للتنمية ولوثيقة عالم صالح للأطفال والخطة العربية للنهوض بالطفولة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥) بغية التعرف على ما يمكن أن تقوم به الادارات المحلية والبلديات تماشياً مع هذه الموائيق وتحقيقاً للأهداف المحددة فيها.

وفي مقدمة كل محور تم إيجاز بعض المؤشرات عن الواقع الحالي للطفولة في العالم العربي ومن ثم عرض لأفكار ومقترحات عن أنشطة او برامج يمكن أن تقوم بها ضمن مهامها اليومية ، بعض هذه الأفكار مستوحى من تجارب عالمية او عربية والبعض الآخر مقترح.

كذلك تمت الإشارة الى الصعوبات التي يمكن أن تعترض تنفيذ المقترح والآليات والبنىات المفترض توافرها والتي ثبتت فعاليتها في دول متعددة عربية وعالمية. وتم التركيز على "حركة المدن الصديقة للأطفال" باعتبارها إطاراً تنفيذياً يمكن استلهامه في تطبيق أحكام الاتفاقية على المستوى المحلي.

اما الفصل الاخير احتوى على اقتراحات عملية حول منهجية العمل في الادارات المحلية والبلديات وأورد توصيات تطال الشروط المفترض تأمينها: الموارد الجديدة، تعديل في التشريعات والقوانين، تطوير القدرات واستحداث الآليات او البنيات التي تسهل التنسيق والديمومة في عمل الادارات المحلية والبلديات.

III. اوجه تدخل الادارات المحلية والبلديات لمصلحة الاطفال ورفاههم

١- الحد من الفقر

تشير تقديرات البنك الدولي الى أن حوالي ٣٤ مليون طفل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعيشون في حالة من الفقر النسبي، كما يشكل الاطفال نسبة كبيرة من السكان الذين يعيشون في أعلى معدلات الفقر في المنطقة^{١٤}. وولفت تقرير التقدم المحرز في الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الاسكوا الى ضرورة بذل المزيد من الالتزام بالقضايا الإنمائية و صياغة استراتيجيات وطنية متكاملة لمكافحة الفقر والجوع، مما يستدعي التنسيق و تضافر الجهود وتعزيز الشراكات بين الهيئات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والسلطات المحلية، بحيث تعتمد اللامركزية في اتخاذ القرارات، مما يؤدي الى إيجاد سياسة واضحة تقود الجهود المبذولة لمكافحة الفقر^{١٥}. تستطيع الادارات المحلية والبلديات كونها على تماس مباشر مع المجتمع، وبالتنسيق مع سائر الجهات المعنية في القطاعين الرسمي والأهلي أن تساهم في إدماج مكافحة الفقر في الخطط الإنمائية واعتماد خطط ومشاريع وبرامج لمساعدة الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل وذلك من خلال:

- برامج الدعم و المساعدات المادية عند الضرورة ولا سيما فيما يتعلق بالتغذية والكساء والإسكان، والمساهمة مع الجهات المعنية في إقامة مظلات وشبكات أمن اجتماعي معززة بتعريف إنساني للمؤهلين للحصول على الدعم، مما يضمن حصول الفقراء، وخاصة ربات الأسر على المساعدات المالية والخدمات المجانية في مجالات الصحة والتعليم وغيرها.

- تأسيس أسواق مركزية تكون مدعومة بصفة طويلة الأمد لتوفير السلع الخاصة بالأطفال في ظل الظروف الصعبة^{١٦}، بالتعاون والدعم من جهات مانحة كالقطاع الخاص او الشركات التجارية وغيرها.

- المساهمة في تحسين حياة الاطفال الى حد كبير اسوة بالكثير من المبادرات القائمة^{١٧}، كمبادرة المجتمعات المحلية المؤاتية للاطفال والمدن الخالية من الأحياء الفقيرة، وذلك من خلال العمل على تحسين مستوى السكن وتوفير البنى التحتية والخدمات الاساسية في المساكن العشوائية والأحياء الشعبية الفقيرة.

- دعم مشاريع بديلة للمساكن العشوائية بالشراكة مع السكان وبالتنسيق مع السلطات المركزية لتحويل برامج الطرد الى برامج توطين في أماكن جديدة، بحيث يتم إخلاء المواقع

^{١٤} - اوضاع الطفولة المبكرة في المدن العربية والدور المؤمل لمبادرة حماية الاطفال في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، مقدمة لندوة الطفولة المبكرة وخصائصها واحتياجاتها، الرياض، أكتوبر ٢٠٠٤، اعداد د. جمال محمود حامد، أ. ياسر عوض الكريم./

www.menacpi.org/arabic/

^{١٥} - الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الاسكوا- تقرير عن التقدم المحرز ٢٠٠٤- الامم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الاسكوا- " الهدف الاول ، القضاء على الفقر المدقع والجوع".

^{١٦} - مؤتمر الاطفال والمدنية -عمان المملكة الأردنية الهاشمية-سجل البحوث و أوراق العمل-أطفال فلسطين قضايا وحقائق.

^{١٧} - وثيقة عالم صالح للاطفال- خطة العمل- أ بناء عالم صالح للاطفال- فقرة الشراكات والمشاركة- البند ٣ .

التي تمس الحاجة إليها للأعمال العامة، والتنسيق مع الحكومات لتخصيص أراض حكومية لصالح السكان الفقراء، والعمل على تعميم هذه البرامج لتتحول من مستوى الأحياء الى برامج ارتقاء على مستوى المدينة بكاملها او على المستوى الوطني مما يعطي الأسر ذات الدخل المحدود قدرة اكبر على بناء مساكن ذات نوعية افضل أو الحصول عليها. وجدير بالذكر أن كل من الأردن وتونس والمغرب قد نجحوا في تنفيذ مثل هذه البرامج¹⁸. إلا أن تحقيق هذا الأمر يتطلب مراجعة للتشريعات ودعما قضائيا لاستحداث أو تعديل القوانين التي تمكن من إنجاز هذه البرامج، كما يتطلب دعم القطاع الخاص والجهات الدولية المانحة، وأيضا الالتزام على جميع المستويات الحكومية بالاعتراف بالسكن كحق أساسي.

- إنشاء هيئة عليا تضم ممثلي الادارات المحلية والبلديات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومة لمكافحة البطالة وخلق فرص العمل، تعمل على منح القروض الصغيرة والمتوسطة لصغار المنتجين بالتعاون مع مؤسسات وجهات مانحة ، لزيادة قدرة الفقراء على إيجاد عمل منتج وتشجيعهم على إقامة مشاريع إنتاجية صغيرة (تجارية، حرفية، زراعية) وتزويدهم بإمكانية الوصول الى آليات ومؤسسات الإقراض والتمويل والمساعدة الفنية وتوفير خدمات الائتمان والتسويق والتكنولوجيا، وتدريبهم على ادارة المشاريع وعلى المهارات المهنية اللازمة، وعقد لقاءات توعية ودورات تدريبية للأسر المعيلة ولاسيما النساء.

- رصد ميزانيات خاصة ضمن الادارات المحلية والبلديات لمعالجة مختلف قضايا التنمية الإنسانية التي تطل الاطفال وأسرههم، واستقطاب المزيد من الموارد من المنظمات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة المعنية و من القطاع الخاص والمؤسسات التجارية، التي يجب ان تتراوح مساهمتها بين اتباع الممارسات الدالة على المسؤولية الاجتماعية والتمسك بها، وتوفير الموارد، بما في ذلك موارد التمويل الابتكارية، وخطط التحسين المجتمعية¹⁹. أما التحديات الأساسية التي تواجه تحقيق هذه الأهداف، فمن أهمها:

- عدم وجود نظام محاسبية وطنية على المستوى المركزي وعدم تحليل الموازنات على المستوى المحلي لمعرفة حصة الاطفال من الإنفاق الاجتماعي، ولاسيما حصة الاطفال المهمشين.

- الحاجة إلى المزيد من التنسيق بين السلطة المركزية والسلطات المحلية والقطاع الخاص وإعطاء أولوية اكبر للامركزية في العمل الاجتماعي والتنمية المستدامة.

- عدم وفاء الدول الغنية بالتزاماتها بتخصيص موارد مالية للدول النامية، وعدم وجود آليات للتأكد من ذهاب هذه الموارد إن وجدت الى الفئات المحتاجة.

¹⁸ - (The Grass Speaks)- People's Dialogue and The South African Homless People's Federation 1993- 1996,Environment and Urbanization, vol 18,No.2,October.pp.153-170,Patel and Mitlin (2001).op.cit www.web.mit.edu/urbanupgrading/upgrading/whatis/scaling-up.html

¹⁹ - وثيقة عالم صالح للاطفال- خطة العمل- أ بناء عالم صالح للاطفال- فقرة الشراكات والمشاركة- البند 6 .

- عدم وجود آلية للاستقطاب الدائم لموارد إضافية من القطاع الخاص والمنظمات والمؤسسات الدولية والعالمية وغيرها تمكن من تحقيق البرامج الانمائية لكافة الشرائح الفقيرة والمهمشة.

- عدم وجود إحصاءات واضحة استنادا الى تعريفات علمية للتعرف الى الفئات المحتاجة. وهنا تبرز الحاجة لأن تكون في الادارات المحلية والبلديات بيانات واضحة لتقدير حجم الفقر و تركزه الجغرافي، لترشيد الإنفاق وتوجيه المساعدات، والى ضرورة تدريب الأجهزة البشرية المعنية ضمن الادارات المحلية والبلديات على أساليب التدخل و اعداد البرامج والخطط الانمائية، والاستعانة بالخبراء والمختصين في مجال التنمية الإنسانية، واستقطاب موارد إضافية من القطاع الخاص والجهات المانحة.

إن مساهمة الادارات المحية والبلديات في هذه الخدمات يندرج في تنفيذ الهدف الإنمائي الأول للألفية حول القضاء على الفقر المدقع والجوع الذي يشدد ضمن أولوياته على "تعزيز الوعي بأهمية مشاركة الفقراء في ثمار النمو الاقتصادي، والنهوض بجميع المجالات التي من شأنها توليد الدخل، إما حالياً أو في المستقبل، والاستثمار والإنفاق في رأس المال البشري، وتمكين الفقراء من الاستفادة من أنظمة الرعاية الاجتماعية والاهتمام بإقامة مظلات وشبكات أمن اجتماعي". والهدف الثالث حول تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الذي حدد ضمن غاياته " دعم السياسات والبرامج المتعلقة بقضايا المرأة، ولاسيما السياسات والبرامج الرامية الى مكافحة الفقر والبطالة".

ويتلاءم مع المبادئ التوجيهية لاتفاقية حقوق الطفل الدولية في مبادئها العامة التي تتضمن مصالح الطفل الفضلى (المادة ٣) التي تنص على انه " في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال، سواء قامت بها مؤسسات الرعاية الاجتماعية العامة او الخاصة، او المحاكم او السلطات الإدارية او الهيئات التشريعية، يولى الاعتبار لمصالح الطفل الفضلى"، والحق بالبيئة الأسرية والرعاية البديلة (الفقرة ٣ من المادة ٢٧) و مبدأ الصحة الأساسية والرفاه وما يتضمنه في الحق بالضمان الاجتماعي وخدمات ومرافق رعاية الطفل(المادة ٢٧ ، والفقرة ٣ من المادة ١٨)، والحق بالمستوى المعيشي اللائق (الفقرات ١-٢-٣ من المادة ٢٧).

وكذلك ضمن خطة العمل لبناء عالم صالح للأطفال، الفقرة ١٨ المتعلقة بمحاربة الفقر، والتي تدعو الى محاربة الفقر على جميع الجهات من خلال: " تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، إيجاد فرص عمل، توفير القروض الصغيرة، الاستثمار في البنية التحتية، تخفيف عبء ديون الدول الفقيرة، تحقيق علاقات وعمليات تجارية عادلة".

٢- محاربة التمييز

يحدث التمييز حركة مفرغة مستديمة من الحرمان الاقتصادي وينال من قدرة الاطفال على النمو لأقصى الدرجات الممكنة ، مما يستدعي بذل كل جهد للقضاء على التمييز ضد الاطفال، سواء كان ذلك يستند الى عرق الطفل او والديه او وصيه الشرعي او

لونه او جنسه او لغته او دينه، او رأيه السياسي او غير السياسي، او منشئه الوطني او الاثني او الاجتماعي، او ملكيته، او أي إعاقة لديه، او مولده، او غير ذلك من الأوضاع السلبية او العامة^{٢٠}.

يتجلى التمييز في انتشار العديد من العادات والتقاليد الاجتماعية المضرة بمصلحة الطفل كختان الاناث والعنف الجنسي والاستغلال الاقتصادي والزواج المبكر المنتشر في العديد من بلدان المنطقة والتحيز المجتمعي ضد المرأة في مجال التعليم التقني والمهني وارتفاع معدلات الأمية لدى النساء من الفئة العمرية ١٥ سنة وما فوق مقارنة بالرجال. وتدني مستوى وعي المرأة بحقوقها^{٢١}.

تشير الإحصاءات ان اجمالي التحاق الفتيات بالمدارس الابتدائية قد زاد زيادة كبيرة في معظم الدول العربية منذ الثمانينيات.

ومع ان هذه الزيادة مسألة جيدة الا ان صافي نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية وهو ٧٥% بقل عن المعدلات الخاصة بالدول النامية (٧٨% للفتيات) او المتوسط العالمي وهو ٨٠% للفتيات، وبعبارة اخرى، فمن المحتمل ان تكون هناك ٣١ فتاة امية من بين ١٠٠ فتاة في العالم العربي^{٢٢}، لذلك فان التركيز على تعليم الفتيات مسألة مهمة جدا.

إن ممارسة التمييز وتداعياته على الاطفال والشباب المهمشين وفي ظروف صعبة، وعلى النساء، تستدعي بذل المزيد من الجهود والتنسيق والشراكة بين السلطات المركزية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية و القطاع الخاص، لضمان القضاء على كافة اشكاله عبر اتخاذ الإجراءات والآليات الضرورية.

ومن جملة ما يمكن ان تقوم به الادارات المحلية والبلديات في هذا الإطار:

- تقديم الدعم للفئات المهمشة والمحرومة من خلال تقديم الخدمات المختلفة سواء على مستوى السكن او التغذية او التعليم، والرعاية الصحية، وغيره من المرافق وعن طريق مكاتب التنمية المحلية في الادارات المحية والبلديات نفسها او من خلال دعم المراكز والمؤسسات المحلية وتشجيعها لتقديم الخدمات لهذه الفئات، والعمل كذلك على استقطاب الموارد الإضافية من القطاع الخاص والجهات الأخرى المانحة، لتطوير برامج وخدمات من شأنها تحسين ظروف هذه الفئات، وتمكينهم من الحصول على حقوقهم.

- ضمان تمتع الاطفال ذوي الاحتياجات الإضافية، تمتعا كاملا ومتساويا بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، من خلال تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية لضمان صون كرامتهم وتشجيعهم على الاعتماد على النفس وتسهيل مشاركتهم النشطة والفعالة واندماجهم في مجتمعاتهم المحلية^{٢٣}.

^{٢٠} - عالم صالح للاطفال - وثيقة مبسطة للاطفال - مؤسسة فارس بالتعاون مع المجلس الاعلى للطفولة- بيروت- لبنان- ٢٠٠٥ .
^{٢١} - الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الإسكوا- تقرير عن التقدم المحرز ٢٠٠٤ - الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا- " الهدف الثالث، تقرير المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة".
^{٢٢} - برنامج الامم المتحدة الانمائي، ٢٠٠٢ / ب: ٥٢ .
^{٢٣} - عالم صالح للاطفال - وثيقة مبسطة للاطفال - مؤسسة فارس بالتعاون مع المجلس الاعلى للطفولة - بيروت- لبنان- ٢٠٠٥ - خطة العمل، محاربة التمييز، فقرة ٢١ .

- تنظيم دورات محو أمية للنساء وللفتيات دون الثامنة عشرة من العمر ، ودورات تدريب مهني وتقني (دورات كمبيوتر- لغات- تزيين نسائي- تصميم أزياء...) وكذلك دورات تدريب على كيفية إدارة مشاريع إنتاجية صغيرة، تديرها النساء المعيلات لأسر فقيرة..، وان تقوم بالدعم المادي والتقني للجمعيات والمؤسسات المحلية المعنية بتنظيم مثل هذه الدورات للنساء.

- تقديم المساعدات المالية لانتظام الفتيات في المدارس في مختلف المراحل التعليمية، وتقديم المنح التعليمية لهن لمتابعة التعليم العالي، الأكاديمي او التقني، واستقطاب موارد من القطاع الخاص والجهات المانحة الأخرى لتمويل هذه المنح التي يمكن أن تأخذ شكل قروض طويلة الأمد، يتم استيفاؤها منهن بعد انخراطهن في سوق العمل.

- تنظيم لقاءات توعية للفتيات دون الثامنة عشرة وللنساء وسائر فئات المجتمع المحلي حول حقوق المرأة وحقوق الطفل ولاسيما الحق في عدم التمييز وتعزيز هذه اللقاءات بحملات اعلامية واسعة للمناداة بالمساواة وعدم التمييز وللترويج لأهمية التعااضد والتضامن الاجتماعي بالتنسيق مع مختلف مؤسسات المجتمع الرسمي والاهلي والمحلي ووسائل الاعلام.

- تنظيم حملات توعية على المستوى المحلي موجهة للاهل، المعلمين، المربين، في المدارس ومؤسسات الرعاية حول بدائل العنف، وتفعيل المراقبة ومتابعة الاطفال في المدارس والمؤسسات من قبل فريق عمل متخصص في الادارات المحلية والبلديات (وسيط اطفال محلي، مساعدين اجتماعيين، اخصائيين نفسيين) لوقاية وحماية الاطفال من العنف وسوء المعاملة وضمان منع تكراره.

- تلقي الشكاوى ضمن الادارات المحلية والبلديات من خلال هيئة او مرصد محلي، حول اشكال التمييز والعنف ضد المرأة و الطفل وربط هذه التبليغات بمرصد متخصصة على المستوى الوطني او جمعيات حقوق الإنسان لمتابعتها وتقديم المعونة القضائية وتأمين خدمات التأهيل والتعافي النفسي والارشاد والنصح..

من التحديات الاساسية أمام السلطات المحلية التي قد تعيق إمكانيات تدخلها:
- الثقافة الاجتماعية السائدة في العديد من بلدان المنطقة التي لا تعلق أهمية كبيرة على تعليم المرأة ومساواتها بالرجل و لا تكثرث لأهمية التكافل والعون الاجتماعيين.

- وجود قوانين تحتوي في مضمونها على تمييز بشتى اوجهه.

- عدم توفر مستلزمات التدخل في العديد من الادارات المحلية والبلديات (أجهزة بشرية- آليات تدخل- موارد..).

مما يستلزم على المستوى المحلي:

- تدريب الجهاز البشري على تقنيات التقصي عن الفئات المهمشة وتحديدتها ورسم خصائصها ومعالجتها ثقافياً والاجتماعية والفيزيائية وكيفية اعداد برامج وآليات تدخل، وتوظيف اختصاصيين عند الاقتضاء لدعم هذا الجهاز وتفعيله.

- استحداث هيكلية تنسيق مع الجهات المعنية (مؤسسات محلية، ادارات رسمية- قطاع خاص- منظمات دولية- ممثلين عن الاهالي والاطفال والشباب...) لاتخاذ الإجراءات والتدابير على مختلف المستويات الاجتماعية والإدارية والقانونية لمحاربة التمييز وعدم الإنصاف بحق المرأة والطفل والفئات المهمشة في المجتمع.

إن مواجهة هذه التحديات وإيجاد مستلزمات تطبيقها على المستوى المحلي يتمشى مع ما نادى به المبادئ التوجيهية لاتفاقية حقوق الطفل ضمن مبادئها العامة المتعلقة بعدم التمييز (المادة ٢) التي تنص على ان " .. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للطفل الحماية من جميع اشكال التمييز او العقاب القائمة على أساس مركز والدي الطفل او الأوصياء القانونيين عليه او أعضاء الأسرة، أو أنشطتهم او آرائهم المعبر عنها او معتقداتهم".

كما تخدم الهدف الإنمائي الثالث للألفية الذي يولي الأهمية " لتخصيص الموارد المحلية والأجنبية لمحاربة التمييز ضد المرأة، لاسيما توفير الإعانات اللازمة لخفض تكاليف التعليم الابتدائي الشامل للنساء من خلال نظم دعم متنوعة"^{٢٤}.

وتلتقي مع ما نادى به كل من وثيقة عالم صالح للاطفال في بنودها المتعلقة بمحاربة التمييز، وخطة العمل العربية للطفولة ٢٠٠٤ – ٢٠١٥، التي تشدد في مختلف بنودها على عدم التمييز ضد الفتيات وضد الاطفال ذوي الاحتياجات الإضافية، وسائر الفئات المهمشة.

٣- توفير التعليم الرفيع النوعية:

أ- التعليم

إن الوضع الاقتصادي للأسر وعدم قدرتها على تحمل أعباء انتظام أطفالها في المدارس، والتوزيع غير العادل للمدارس ونوعيتها في المناطق، والتمييز السائد ضد فئات معينة، بمن فيهم البنات في بعض دول المنطقة، والاطفال ذوي الاحتياجات الإضافية، واللاجئين، والأقليات^{٢٥}، كما أن عدم مواكبة الأنظمة التعليمية الحديثة، وعدم كفاية التدريب وبناء قدرات المدرسين لمواكبة احدث التطورات التي يشهدها العالم، ومشكلة العقاب البدني في المدارس، وعدم تطبيق قانون إلزامية التعليم الابتدائي، وغيرها من الأسباب تعتبر من العوامل الاساسية التي تؤدي الى تسرب الاطفال، وتوجه عدد كبير منهم باكرا الى سوق العمل او الأعمال الأسرية والخدمة في المنازل.

التعليم هو شرط أساسي للحد من الفقر وعمل الاطفال، وتعزيز الديمقراطية والسلم والتسامح والتنمية^{٢٦}.

^{٢٤} - World Bank, Gender Equality and the Millenium Development Goals> Gender Development Group, April 2003, page 13

^{٢٥} - الفقر والاستثناء بين أطفال المناطق الحضرية- الإصدار من ملخص انوشنتي - اليونيسف- " العوامل التي تسهم في ظهور الفقر في المنطق الحضرية، ص ٧" ..

^{٢٦} - وثيقة عالم صالح للاطفال - ب الاهداف والاستراتيجيات والاجراءات- الفصل ٢ توفير التعليم الرفيع النوعية- الفقرة ٣٨ .

والحصول على التعليم هو أيضا خطوة اساسية نحو تمكين الاطفال لكي يصبحوا مواطنين قادرين على الاستفادة من الفرص والإسهام في تحديث المجتمع ونموه. طبقا لأحدث البيانات فان عشر دول عربية هي الجزائر، البحرين، مصر، العراق، الاردن، ليبيا، فلسطين، قطر، سوريا، تونس، هي فقط التي حققت معدلات صافية للالتحاق في المدارس الابتدائية تزيد على ٩٠% في الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٠، و القليل من الدول العربية يقرب من تحقيق الهدف الثاني من اهداف تنمية الالفية وهو تعميم التعليم الابتدائي^{٢٧}.

في هذا الإطار، تستطيع الادارات المحلية والبلديات أن تلعب دورا فعالا للمساهمة في معالجة مشكلة التعليم على عدة مستويات:

- المساهمة بتحمل أعباء التعليم في مختلف المراحل بالتعاون مع القطاعات الرسمية والأهلية والخاصة، ولا سيما للفئات الأكثر حاجة في المجتمع، وتقديم مختلف أنواع الدعم كرسوم التسجيل، والزي المدرسي، الكتب، وجبة غذائية، بدل الانتقال من وإلى المدارس، وغيرها.

- تخصيص موارد خاصة للمساهمة مع السلطات المركزية وجهات أخرى مانحة، بإنشاء عدد من المدارس لتحقيق التوزيع العادل للمدارس ولاسيما في المناطق المحرومة.

- الدعم المادي للمدارس للوصول الى المعرفة العلمية والتقنية وأساليب التدريس العصرية من خلال تجهيزها بالمعدات اللازمة، والمختبرات العلمية، والكمبيوتر.

- الإشراف على المدارس والمتابعة مع الإدارات من خلال لجنة او هيئة محلية متخصصة لدرس الاحتياجات واتخاذ الإجراءات اللازمة التي تكفل حق الاطفال بالحصول على نوعية تعليم جيد ولاسيما كفالة ان تكون جميع برامج التعليم الاساسي متيسرة وشاملة للاطفال ذوي الاحتياجات الإضافية والذين يعانون من صعوبات تعليمية^{٢٨}، وتأمين مدرسين ذوي كفاءة، ومباني مدرسية مجهزة ومصممة وفقا للمعايير العلمية والعالمية، وتعمل على مراقبة سلامة البيئة المدرسية والشروط الصحية، وانتقال الاطفال من وإلى المدرسة.

- دعم المدارس والتنسيق معها لتلبية احتياجات التعليم للأطفال المتضررين من الأزمات، بجملة وسائل منها كفالة توفير التعليم خلال الأزمات وبعدها، ووضع برامج تعليمية تشجع ثقافة السلام على نحو يساعد في منع نشوب العنف واندلاع الصراع ويشجع إعادة تأهيل الضحايا^{٢٩}، وتكمن مساهمة الادارات المحلية والبلديات في هذا الإطار من خلال دعم وتأمين المواصلات من وإلى المدارس خلال الأزمات، واجراء حلقات توعية وتدريب على حل النزاعات بالتنسيق مع المدارس وهيئات المجتمع المحلي.

^{٢٧} - " وضع الاطفال في العالم " يونيسف - ٢٠٠٤ : بيانات لعام ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ .
^{٢٨} - وثيقة عالم صالح للاطفال - ب الاهداف والاستراتيجيات والاجراءات- الفصل ٢ توفير التعليم الرفيع النوعية- الفقرة ٤٠ البند ٤ .
^{٢٩} - وثيقة عالم صالح للاطفال - ب الاهداف والاستراتيجيات والاجراءات- الفصل ٢ توفير التعليم الرفيع النوعية- الفقرة ٤٠ البند ١٦ .

- دعم المدارس لتأمين خدمات الإرشاد والتوجيه التربوي والنفسي. كتوظيف مساعدات اجتماعيات وأخصائيين نفسيين في المدارس التي لا تتوفر فيها هذه الخدمات.

- تأمين ودعم آليات لمشاركة الاطفال والتعبير عن آرائهم وتطلعاتهم في المدارس، (اصدار منشورات مختلفة ينتجها الاطفال أنفسهم في المدارس، مجلة تربوية على سبيل المثال يعدها وينتجها الاطفال أنفسهم بدعم من السلطات المحلية. واشراكهم في البنى والهيكلية والتنسيقية على المستوى المحلي، التي تتمثل فيها المدارس والبلديات والمؤسسات المحلية والإدارات الرسمية المعنية، يعبر من خلالها الاطفال عن آرائهم ومقترحاتهم لتحسين ظروفهم ولتطوير البرامج التعليمية بناء على احتياجاتهم وتطلعاتهم).

- جمع البيانات حول فئات الاطفال (الذين لم يدخلوا المدرسة أساسا والمتسربين من المدرسة والاطفال العاملين)، والعمل على استقطابهم لإلحاقهم بدورات محو أمية ومهارات حياتية، وبرامج دعم واستلحاق مدرسي بالتنسيق مع الإدارات الرسمية والجمعيات الأهلية المعنية، ومتابعة هؤلاء الاطفال لإعادة ما أمكن منهم الى النظام التعليمي، والسعي مع باقي الفرقاء لاتخاذ التدابير الإدارية والتنظيمية والقانونية التي تمكنهم من ذلك، وتوجيه الحالات الأخرى، حسب الاقتضاء، الى نظام التعليم المهني، او التدريب المهني المعجل على مهن آمنة للاطفال العاملين ضمن السن القانوني، ولتحقيق هذا الهدف تسهم الادارات المحلية والبلديات في الدعم المادي والتقني لإجراء دورات تدريبية للعاملين مع هذه الفئات من الاطفال في الجمعيات الأهلية ومراكز التنمية الاجتماعية لبناء قدراتهم وتطويرها لاعداد برامج التدخل والمتابعة والتقييم.

- جمع البيانات المحلية المتعلقة بالأطفال ذوي الاحتياجات الإضافية بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع الأهلي وغيرها من الجهات المعنية لدراسة حالاتهم والتنسيق مع المدارس لتأمين دمجهم، وإحالة الحالات الصعبة الى مراكز رعاية متخصصة، و إلزام المدارس بتجهيز المدرسة (الأبنية، الملاعب،..) بما يتلاءم وخصوصية حالات هؤلاء الاطفال.

- المساهمة في توفير التدريب الملائم للمدرسين من خلال تقديم الدعم المادي والتقني (نفقات دورات التدريب، تأمين مدرسين متخصصين ...)

- المشاركة في حملات المناصرة وكسب التأييد للضغط على اصحاب القرار لتأمين إلزامية ومجانية التعليم الابتدائي، ولاتخاذ التدابير والإجراءات التنظيمية والقانونية التي تمكن الاطفال الذين تابعوا برامج تعليم غير نظامي من الاندماج في النظام المدرسي.

تواجه البلديات عددا من العوائق والتحديات التي يمكن ان تعترض عملها على البرامج والخدمات التربوية والتعليمية على المستوى المحلي، منها:

- عدم كفاية الإنفاق العام على التعليم الاساسي ، وعدم تطبيق قانون إلزامية ومجانية التعليم الابتدائي في عدد من البلدان العربية مما يؤدي الى تزايد نسبة التسرب المدرسي بشكل دائم.

- مركزية القرار التربوي والبيروقراطية في إدارة النظام التربوي.

- عدم تفويض صلاحيات للإشراف والمراقبة الى السلطات المحلية.

- عدم إشراك المجتمع المحلي (الاهل، الاطفال..) في تصور أي نظام تربوي يتطلعون إليه.

- غياب آليات المشاركة للاطفال وآليات الشكوى في حال تعرضهم للعنف في المدرسة.

إن تمكين الادارات المحلية والبلديات من الالتزام بهذه المهمات والبرامج يتطلب بناء قدرات أجهزتها البشرية المعنية بالنواحي التربوية بحيث تصبح مؤهلة لوضع برامج تدخل، ولجمع البيانات المحلية اللازمة وفقا للتوزيع الديمغرافي، كذلك ضرورة تأمين المزيد من الموارد من القطاع الخاص والجهات المانحة لتوسيع شبكة الخدمات الى الاطفال في المدارس او المتسربين منها، كذلك قيام رؤساء البلديات باتخاذ الإجراءات الإدارية بهدف التكيف مع الحاجات والمستلزمات الضرورية لإحداث التغيير وتأمين الخدمات والحقوق.

إن التزام البلديات واضطلاعها بهذه الادوار على المستوى اللامركزي يساهم في خفض معدلات التسرب خاصة في المرحلة الابتدائية، ويؤدي إلى تنفيذ قانون إلزامية ومجانية التعليم الابتدائي للاطفال، والحد من مشكلة عمل الاطفال، وهذا ما نادى به المبادئ التوجيهية لاتفاقية حقوق الطفل الدولية ولاسيما في مبدأ التعليم وأوقات الفراغ والأنشطة الثقافية (المادتين ٢٨ و ٢٩) حيث نصت المادة ٢٨ على انه يجب " جعل التعليم الابتدائي إلزاميا ومتاحا مجانا للجميع" اما المادة ٢٩ فدعت الى توجيه التعليم نحو " تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها" .

وهو يتماشى مع الهدف الثاني من الأهداف الانمائية للألفية المتعلقة بتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، على اعتبار إن التعليم هو حق أساسي من حقوق الطفل ويلعب دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فان إلزامية ومجانية التعليم هي مكون أساسي لإحراز التنمية في المستقبل وإنفاذ حقوق الطفل، وهو ما يتلاءم مع الهدف الثامن من اهداف الالفية للتنمية الذي يدعو الى إقامة شراكة عالمية من اجل التنمية.

كما يصب فيما نادى إليه وثيقة عالم صالح للاطفال، ضمن الأهداف والاستراتيجيات والإجراءات المتعلقة بتوفير التعليم الرفيع النوعية، الفقرات (٣٨-٣٩-٤٠) التي تؤكد ان " التعليم حق من حقوق الإنسان، وهو شرط أساسي للحد من الفقر وعمل الاطفال.. " وتدعو الى " وضع برامج ابتكارية تشجع المدارس والمجتمعات المحلية على البحث بمزيد من

النشاط عن الاطفال المنقطعين عن الدراسة او المبعدين عن المدارس والتعليم، وبخاصة الفتيات والاطفال العاملون والاطفال ذوو الاحتياجات الخاصة".
وخطة العمل العربية ٢٠٠٤ - ٢٠١٥ ضمن الأهداف والاستراتيجيات والتدابير المتعلقة بالنماء وتنمية القدرات، (فقرة التعليم جيد النوعية، والتطوير النوعي للتعليم) حيث تبين هذه الفقرات أن " الخطة تهدف الى السعي بصورة جادة الى استيعاب كل الاطفال الذين هم في عمر مرحلة التعليم الاساسي".

ب- رعاية الطفولة المبكرة ونماؤها:

من اكثر مراحل نمو الاطفال أهمية مرحلة الطفولة المبكرة الممتدة من الولادة حتى ثماني سنوات، فهي الأساس الذي ستبنى عليه شخصية الكبار في المستقبل. وللاهتمام بهذه المرحلة إيجابيات عديدة من مختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الاهتمام لا يكون فقط على صعيد بناء المدارس والاهتمام بالتعليم بل يتعداه الى الاهتمام بشؤون الاطفال الثقافية والتربوية والاجتماعية كافة، وللادارات المحلية والبلديات مسؤولية ودور في هذا المجال، بسبب احتكاكها المباشر بالناس ووظيفتها في إدارة شؤونهم بما يخدم المصلحة العامة للمجتمع، فهي الجهة الأصح لتقديم مساهمة مهمة في سياسة الطفولة المبكرة وفي إنجاز البرامج وذلك من خلال طرق عدة منها: قياس احتياجات المجتمع وتحضير استراتيجيات ملائمة لمساعدة الاطفال الصغار ليكونوا مستعدين للتعلم. بناء مساندة محلية من خلال العمل على تحفيز هيئات داعمة وتوليد إرادة جماعية للمساهمة في مبادرات الطفولة المبكرة.

وتشير الإحصاءات الى أن الاطفال في الفئة العمرية (٠ - ٥ سنوات) يشكلون حوالي ١٢,٥% من مجموع السكان في المنطقة وحوالي ٢٨,٨% من مجموع الاطفال في المنطقة، وبذلك يمكن القول أن المنطقة تنسم بأنها منطقة فتية يشكل الاطفال واليافعين غالبية سكانها، الأمر الذي يلقي عليها تبعة كبيرة في الاهتمام بهذا القطاع العريض من سكانها^{٣٠}. وتلعب الادارات المحلية والبلديات دورا مهما في اطار الاهتمام بقطاع الطفولة المبكرة وتنميتها من خلال تقديم العديد من الخدمات:

- الترخيص لإنشاء دور الحضانة في المجتمع المحلي، ووضع المعايير بالتنسيق مع الجهات المعنية، ومراقبتها. كذلك انشاء دور الحضانة (من الولادة وحتى ٣ سنوات)، ودور الرعاية النهارية (لأطفال الاهل العاملين، يكون دوامها مرنا تبعا لساعات دوام الاهل)، ضمن الادارات المحلية والبلديات، بحيث تكون مجهزة وفقا لحدث المعايير المتبعة في رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها، والعمل على ابتكار صيغ متعددة وحررة للرعاية مثل:

- مكاتب لعب (Ludotheque)، يأتيها الاطفال من اجل اللعب والتمرين الذهني تحت إشراف مربين معدين لهذا الغرض.

^{٣٠} - اوضاع الطفولة المبكرة في المدن العربية والدور المؤمل لمبادرة حماية الاطفال في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، مقدمة لندوة الطفولة المبكرة وخصائصها واحتياجاتها، الرياض، أكتوبر ٢٠٠٤، اعداد د. جمال محمود حامد، أ. ياسر عوض الكريم./ www.menacpi.org/arabic/

● مكتبات للقراءة مجهزة بكتب حديثة ومناسبة للأطفال بعمر الطفولة المبكرة ولا سيما الفئة ٣-٨ سنوات، وبتجهيزات إلكترونية من شاشات عرض وكمبيوتر، تقام فيها أنشطة مساعدة على القراءة وعلى التعبير، مثل عروض حول قصص معينة في مناسبات مختلفة. وأيضا بإشراف مربين مختصين بمثل هذه الأنشطة^{٣١}.

- الإشراف والرقابة على معايير وجودة البرامج والخدمات المقدمة في دور الحضانة والروضات (كمراقبة الغذاء والنظافة، والمساحات المخصصة للأطفال) وتزويدها بالألعاب التربوية المناسبة، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الإدارات الرسمية المعنية.

- بناء قدرات الحاضنات على تقنيات الكشف المبكر لذوي الاحتياجات الإضافية، وعلى أساليب الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، وعلى الوقاية من الحوادث المنزلية وكيفية التعامل معها.

- تنظيم لقاءات مع الأهالي في المجتمع المحلي لتحسين معرفتهم ومهاراتهم بخصائص الطفولة المبكرة وأساليب الرعاية وإشراك الأهالي في برامج تنمية الطفولة المبكرة من خلال دعم عدد من الأسر القادرة على استقبال أطفال في مرحلة الطفولة المبكرة ورعايتهم، وذلك بوجود حاضنات متخصصة لمساندة هؤلاء الأسر^{٣٢}.

إن اللامركزية في مجال الطفولة المبكرة يجب أن تكون منتظمة ضمن إطار توجيهي وتشريعي عام، على أن تعطى الهيئات البلدية صلاحية التنفيذ واقتراح المشاريع ووضع التصورات ويترك لجهة مركزية اتخاذ القرارات العليا وفقا لمعايير معينة، فالهدف من اللامركزية و إعطاء البلديات دورا اكبر في مجال الطفولة المبكرة هو المرونة والتيسير، والوصول الى الأطراف الاكثر احتياجا، ولاسيما الفئات المهمشة، ولكن يخشى ان يؤدي هذا الأمر الى عكس المرتجى، وبدلا من تكافؤ الفرص يصار الى التمييز بين البلديات الكبيرة والصغيرة، وبين سلم أولويات هذه البلدية او تلك، لذلك فمن المناسب هنا أيضا وضع معايير ضابطة لكل البلديات^{٣٣} ..

إن ممارسة الادارات المحلية والبلديات لهذه الادوار يتمشى مع التدابير التي نادى بها المبادئ التوجيهية لاتفاقية حقوق الطفل ضمن مبدأ التعليم، فقرة التدريب المهني والتوجيه التي تشير الى اتخاذ " مبادرات شاملة لتوفير خدمات النمو المبكر والتعليم للأطفال والصغار، وبشكل خاص للفئات الاجتماعية الضعيفة".

وكذلك وثيقة عالم صالح للأطفال ضمن الأهداف والاستراتيجيات والإجراءات المتعلقة بتشجيع الحياة الصحية، الفقرة ٣٦ البند(هـ) وهي تدعو الى "وضع وتنفيذ سياسات وبرامج

^{٣١} -دراسة حول "دور البلديات في تطوير الطفولة المبكرة ورعايتها : تجارب عالمية" اعداد د. فاديا حطيظ- عن : مؤتمر الأطفال والشباب في مدن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" التصدي لتحديات التعليم"- البحوث العلمية- دبي ١٦-١٨ مايو ٢٠٠٥

^{٣٢} - Unicef Albania (2001), Unicef Albania 2001 Annual Report, Unicef, Tirana

^{٣٣} - دراسة حول "دور البلديات في تطوير الطفولة المبكرة ورعايتها : تجارب عالمية" اعداد د. فاديا حطيظ- عن : مؤتمر الأطفال والشباب في مدن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" التصدي لتحديات التعليم"- البحوث العلمية- دبي ١٦-١٨ مايو ٢٠٠٥

إنمائية بشأن الطفولة المبكرة على الصعيد الوطني لضمان تحسين النمو البدني والاجتماعي والعاطفي للأطفال ونمو مداركهم"، والهدف المتعلق بتوفير التعليم الرفيع النوعية، الفقرة ٤٠، البند ٨ .

وهو ما نادت به الخطة العربية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٥ أيضا، ضمن الأهداف والاستراتيجيات والتدابير المتعلقة بتأمين الصحة والحياة الآمنة ورعاية الطفولة المبكرة، البند (ح)، الذي يشدد على " التوسع في برامج توعية أولياء الأمور على الطرق السليمة لمعاملة الاطفال"، و" توفير مؤسسات رعاية وتنمية الطفولة المبكرة وتطويرها..".

٤- الرعاية الصحية والرفاه أ- الخدمات الصحية والبيئية

إن الكثير من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية لها اثر سلبي على حياة الطفل وصحته ورفاهه.

ورغم أن الدول العربية مجتمعة تحقق تقدما في ضمان حقوق الاطفال في الحياة والنمو، فقد تحسنت فرص بلوغ الطفل سن الخامسة من عمره بصورة كبيرة، حيث يعد العالم العربي اول منطقة نامية تنخفض معدلات وفيات الاطفال دون سن الخامسة في معظم دولها الى ٧٠ في الألف عام ١٩٩٠^{٣٤} إلا انه ما زالت هناك مشكلات، وبشكل خاص في الدول ذات الدخل المنخفض، حيث تتعرض نسبة عالية من الرضع والاطفال للموت والإعاقة والمرض^{٣٥}.

تستدعي معالجة هذا الوضع تضافر جهود كافة القطاعات المعنية على المستوى الوطني والمحلي، ويمكن للادارات المحلية والبلديات أن تقدم إسهاما مهما في هذا المجال يتمحور حول ثلاث عناصر اساسية هي البنية التحتية، والسكن، والسياق الاجتماعي، حيث بينت الدراسات ان معدل وفيات الاطفال في المدن المزودة بشبكات المياه ووسائل الصرف الصحي وتصريف المياه والتخلص من النفايات، وبنظام جيد للرعاية الصحية، يقارب بشكل عام ١٠ حالات وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية، بينما يكون معدل وفيات الاطفال في المدن والأحياء التي لا تتوافر فيها هذه الخدمات بصورة كافية، ضعف هذا المعدل بعشر او عشرين مرة^{٣٦}.

لذلك يجب أن تعمل الادارات المحلية والبلديات بشكل أساسي على:

- توفير مرافق الصرف الصحي، والكميات الكافية والنظيفة من المياه، وتأمين الفحص الدوري لها، وأنظمة جمع ومعالجة وفرز النفايات ولاسيما في المدن والأحياء الفقيرة، وان تعمل من خلال لجان محلية يتم إشراك الأهالي والاطفال وسائر شرائح المجتمع المحلي فيها، على إطلاق برامج او خطط لتحسين أوضاع الأحياء والمدن (كتدريبهم على عملية فرز النفايات، ووسائل تأمين المياه الصالحة للشرب، وأساليب الوقاية من الأمراض، والحوادث والحرائق، وغير ذلك) وهذا من شأنه خفض احتمالات حدوث التلوث

^{٣٤} - تقرير اليونيسف، وضع الاطفال في العالم - ٢٠٠٣ - d - ص ١٥ .

^{٣٥} - عالم جدير بالأطفال- دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية - جامعة الدول العربية- اليونيسف- ٢٠٠٥ - " السنوات المبكرة".

^{٣٦} - مسوح قام بها قسم صحة المجتمع المحلي بجامعة آغاخان، وهي مقتبسة من تقرير:

Hasan, Arif (1999), Understanding Karachi: Planing and Reform for the Future, City Press, Karachi

والأمراض وخاصة أمراض الجلد والعيون ومرض الملاريا الذي يعد من أهم أسباب المرض والوفاة بين الأطفال في عدد من بلدان المنطقة.

- المساهمة في جمع البيانات على المستوى المحلي حول الولادات والوفيات بالتنسيق مع الأسر والمستشفيات ودوائر الأحوال الشخصية، حيث ان عددا لا بأس به من الوفيات قد لا يصرح عنه لاسيما عند حدوث الوفاة بعد الولادة مباشرة وقبل تسجيل المولود. فان دراسة وتحليل هذه البيانات يساعد في معرفة أسباب هذه الوفيات ويمهد بالتالي لوضع الخطط والبرامج للحد منها.

- اعتماد التنظيم المدني الصديق للاطفال كتوفير الأرصفة والمعابر الآمنة لعبور الشوارع، وصيانة الأرصفة، وتجهيزها لذوي الاحتياجات الإضافية، حيث أن حوادث الطرق تسهم في زيادة معدلات وفيات وإصابات الاطفال^{٣٧}.

- التنسيق مع الجهات الرسمية المعنية لحظر تجمع الورش الصغيرة والمعامل والمصانع داخل التجمعات السكنية، وحظر استخدام المحروقات المضرّة والملوثة للبيئة المنبعثة من عوادم السيارات ومداخل المصانع، وفرض عقوبات على المرتكبين، كذلك تنفيذ خطة طوارئ لوسائل النقل لمنع التلوث الشديد ودعم وسائل النقل المشترك للحد من انبعاث الغازات السامة.

- القيام بحملات تشجير الغابات للحفاظ عليها والحد من قطعها ومن الامتداد العمراني اليها، وتكريس مبدأ المحميات، و إشراك الأهالي والاطفال وسائر فئات المجتمع في هذه الحملات، وإجراء لقاءات توعية ودعم الجمعيات والمؤسسات المعنية بحماية البيئة لتنفيذ مثل هذه اللقاءات بهدف التوعية حول أهمية التشجير في حماية البيئة من التلوث.

ب- الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية

- انشاء المراكز الصحية والمستوصفات، ودعم المراكز والمؤسسات الصحية الموجودة والتنسيق معها لتقديم الخدمات الطبية (المعاينات الدورية للاطفال وأسرهم، حملات تلقيح الاطفال الدورية ضد جميع الأوبئة)، وتقديم خدمات مجانية خاصة برعاية الاطفال حديثي الولادة وحتى سن الخامسة، وخدمات خاصة بالأم الحامل أثناء الحمل والولادة.

- تأسيس عيادة متنقلة في الأحياء الفقيرة لتقديم المعاينات والخدمات الصحية والأدوية المجانية.

- المساهمة في توفير خدمات الصحة المدرسية: الارشاد والنصح، صحة الفم والاسنان، فحص النظر، ...).

^{٣٧} - Manciaux, M. and C.J. Romer (1986), Accidents in Children, Adolescents and Young Adults, Major Public Health Problem, World Health Statistical Quarterly, vol. 39, No. 3, pp. 227-231

- استحداث مرصد صحي على المستوى المحلي لتقديم الاستشارة والنصح حول الرعاية الصحية الأولية (كالتوعية الصحية على استخدام الأغذية المتوازنة لخفض حالات نقص الحديد وبعض الفيتامينات الضرورية، وعلى أهمية القضاء على الأمراض المؤدية الى نقص الوزن، وتشجيع الأمهات على الرضاعة الطبيعية)، وتقديم خدمات تنظيم الأسرة (توعية على استعمال وسائل منع الحمل، والتوعية على مخاطر الزواج والإنجاب المبكر، وضرورة تباعد الولادات)، لأن معدل وفيات الاطفال يرتبط ارتباطا وثيقا في بعض الحالات بصغر سن الام ومستوى الخصوبة والتباعد بين الولادات، وبأحداث متصلة بفترة الحمل وولادة الطفل.

والتوعية على مخاطر التلوث وكيفية الوقاية، ومخاطر الأمراض المنتقلة جنسيا ولاسيما مرض الإيدز وكيفية الوقاية منه (الثقافة الجنسية للمراهقين).
والتوسع في برامج التوعية هذه عن طريق وسائل الاعلام المحلية المرئية والمسموعة والمكتوبة، وتزويد المرصد الصحي "بخدمة الخط الساخن لمساعدة اسر النساء أثناء الولادة عن طريق الهاتف عندما يتعذر نقلهن الى المستشفيات وجدير بالذكر انه تم إدخال هذه الخدمة على مستوى السلطات المحلية في فلسطين^{٣٨} .

- تقديم الدعم المادي والمتابعة والإشراف على المراكز الصحية المتخصصة برعاية واعادة تأهيل الاطفال والشباب ذوي الاحتياجات الإضافية، و إعادة دمجهم في كافة مرافق الحياة العامة.

- تنظيم أنشطة تثقيف صحي تطال الامراض المزمنة كالسكري وزيادة الوزن وسوء التغذية، وانشاء أندية رياضية بأسعار مدعومة.

- انشاء هيئة محلية على مستوى البلديات بالتعاون مع السلطات المركزية و القطاع الخاص والجمعيات الاهلية المعنية والمنظمات الدولية للوقاية من المخدرات وانتقال مرض الإيدز من خلال تقديم الدعم والمساعدة للمصابين (المستشفيات والمراكز المتخصصة للعلاج).

- تنظيم حملات توعية بالتعاون مع الجمعيات والمراكز المعنية على مشكلة الإدمان على التدخين و المخدرات.

- دعم مراكز تأهيل المدمنين على المخدرات، والتعاون معها لاعادة دمجهم في المجتمع (من خلال برامج الأندية الشبابية، والمخيمات الصيفية، ..).

- إحياء المناسبات الصحية العالمية في مهرجانات صحية، معارض للتوعية وتبادل مواد التثقيف.

^{٣٨} - الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الأسكوا- تقرير عن التقدم المحرز ٢٠٠٤ - الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الاسكوا، " الهدف الإنمائي الخامس: "تحسين الصحة النفاسية".

- تأمين ودعم برامج التأهيل النفسي والاجتماعي للاطفال في ظروف صعبة بالتنسيق مع الجهات المعنية (الاطفال في خطر الانحراف، الاطفال المعنفين).

- تدريب مختصين في المستشفيات للتعامل مع حالات العنف وسوء المعاملة التي يتعرض لها الاطفال.

إن تأمين كافة هذه الخدمات على مستوى البلديات يحتاج الى تعزيز مشاركة القطاعين الخاص والاهلي في تصميم وتنفيذ هذه الخطط والبرامج وتشكيل لجان محلية للطفولة تتمثل فيها السلطات المحلية والمؤسسات الحكومية المعنية ومنظمات المجتمع الأهلي والمدني.

كذلك لا بد من ايلاء المناطق المحرومة عناية خاصة لجهة تخصيص المزيد من الدعم المالي والفني لبرامج الرعاية الصحية الأولية والطب الوقائي ومستلزمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وذلك بدعم من مختلف الجهات المعنية كذلك تقديم الدعم المالي والتقني للعمل البيئي بما يخدم كفالة الاستدامة البيئية، ولا شك في ان هذه الحاجة تبرز في اغلب بلدان المنطقة العربية.

كما يجب بناء قدرات الأجهزة البشرية في الادارات المحلية والبلديات ومؤسسات المجتمع المدني لرفع كفاءتها في وضع السياسات الصحية الملائمة^{٣٩}، وفي تنفيذ البرامج، والإشراف عليها.

إن إنجاز هذه الخدمات الصحية والبيئية يقع في صميم الهدف الإنمائي الرابع من الأهداف الانمائية للألفية المتعلقة بخفض معدل وفيات الاطفال، الذي يحدد ضمن أولوياته " زيادة الدعم والمخصصات للرعاية الصحية الأولية.. ورفع كفاءات الجهات المحلية في وضع السياسات الصحية الملائمة ووضع الخطط ومتابعتها وتحليل الاحتياجات المالية للقطاع الصحي".

والهدف الخامس المتعلقة بتحسين الصحة النفسية و الهدف السادس حول مكافحة فيروس الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض، والهدف السابع المتعلقة بكفالة الاستدامة البيئية، الذي يعزز مبدأ التنمية البيئية وهو ما ينعكس إيجابا على الاطفال والمجتمع. وهو ما نصت عليه المبادئ التوجيهية لاتفاقية حقوق الطفل الدولية ضمن مبدأ الصحة والرفاه المتعلقة بحق الأطفال المعوقين (المادة ٢٣)، لاسيما (الفقرة ٤) منها التي " تشجع تبادل المعلومات المناسبة في ميدان الرعاية الصحية الوقائية والعلاج الطبي النفسي والوظيفي للاطفال المعوقين..، ونشر المعلومات المتعلقة بمناهج إعادة التأهيل والخدمات المهنية وامكانية الوصول اليها.."، وفي الحق بالصحة والخدمات الصحية في (المادة ٢٤ ،الفقرة ١ و ٢- ب - ج - د - هـ - و ، والفقرة ٣ منها) وهي تنص على: " حق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه وبحقه في مرافق علاج الأمراض و إعادة التأهيل الصحي"، و الحق في الحماية من إساءة استعمال المخدرات (المادة ٣٣).

^{٣٩} - الأهداف الانمائية للألفية في منطقة الإسكوا- تقرير عن التقدم المحرز ٢٠٠٤ - الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا، " الهدف الإنمائي الرابع: " تخفيض معدل وفيات الاطفال".

كذلك ضمن المبادئ العامة المتعلقة بمصلحة الطفل الفضلى في (المادة ٣)، والحق في الحياة والبقاء والنمو (المادة ٦).

وهو أيضا ما نادى به وثيقة عالم صالح للاطفال ضمن الأهداف والاستراتيجيات والإجراءات المتعلقة بتشجيع الحياة الصحية، (الفقرات ٣٥ - ٣٦ - ٣٧) التي تدعو الى " خفض معدل وفيات الاطفال دون ٥ سنوات بنسبة الثلث على الأقل"، و" إتاحة الإمكانيات في اقرب وقت ممكن ولا يتجاوز عام ٢٠١٥، لجميع الأفراد من الأعمار المناسبة للحصول، من خلال نظام الرعاية الصحية الأولية، على خدمات الصحة الإنجابية". والمتعلقة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الايدز) (الفقرات ٤٥ - ٤٦ - ٤٧)

وخطة العمل العربية للطفولة ٢٠٠٤ - ٢٠١٥، ضمن الأهداف والاستراتيجيات والتدابير المتعلقة بتأمين الصحة والحياة الآمنة ورعاية الطفولة المبكرة، (الفقرات أ- ب- ج- د- هـ- و- ز) وهي تدعو الى " خفض معدلات الوفيات، الحد من الاصابة بالابوة والأمراض القاتلة، التغذية، تقديم الخدمات الصحية، التثقيف والاعلام ونشر الوعي، تأمين البيئة الصحية الآمنة، الاطفال ذوي الاعاقات".

٥- تعزيز مشاركة الاطفال

تعد المشاركة ركنا أساسيا من أركان المقاربات الانمائية المستندة إلى مبادئ حقوق الإنسان، فهي تزيد خيارات الحياة أمام الاطفال و الشباب وتتيح لهم توظيف قدراتهم الكامنة. تتخذ فوائد المشاركة صورتين: الفوائد التي تمكن الأفراد من أن يتطوروا ليصبحوا أفرادا اكثر كفاءة وثقة في المجتمع، وتلك التي تحسن تنظيم وعمل المجتمعات المحلية^{٤٠}.

ان تمكين الاطفال والشباب من ممارسة حقوقهم في التعبير عن آرائهم بحرية، وفق قدراتهم المتنامية يعزز ثقتهم بأنفسهم^{٤١} ويمدهم بالمعارف والمهارات والقدرة على اتخاذ القرارات والتواصل مع الآخرين، وينمي طاقاتهم وإمكاناتهم الإبداعية، مما يمكنهم من المشاركة الفعالة في تقدم مجتمعاتهم ومواجهة تحديات الحياة وبناء مستقبل افضل^{٤٢}. يلعب رؤساء الادارات المحلية والبلديات دورا كبيرا في بناء الشراكات والتحالفات من اجل الاطفال، ووضع البرامج الفاعلة والهادفة الى صون حقوقهم من خلال توعية المجتمع على هذه الحقوق و إشراكه في تعزيزها، ودعم الحركات الصديقة للاطفال التي تمكن من إسماع صوتهم وإيصال تصوراتهم الى الآخرين^{٤٣}.

وفي العالم العربي تكتسب الحاجة الى إشراك الاطفال أهمية خاصة كونه متأخر عن مناطق أخرى في العالم لناحية اتساع مساحة الحريات الاساسية والحقوق الديمقراطية للمواطنين، فمن بين أقاليم العالم السبعة، احتلت الدول العربية أدنى ترتيب في مجال ممارسة الحرية في أواخر التسعينات من القرن الماضي^{٤٤}.

^{٤٠} - عالم جدير بالأطفال- دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية - جامعة الدول العربية- اليونيسف- ٢٠٠٥ - " التأثير في مستقبلنا ومستقبل بلادنا المشاركة".

^{٤١} - عالم صالح للاطفال- وثيقة مبسطة للاطفال- مؤسسة فارس بالتعاون مع المجلس الاعلى للطفولة - بيروت- لبنان- ٢٠٠٥، " قوة الشراكة والشراكات".

^{٤٢} - خطة العمل العربية للطفولة للأعوام ٢٠٠٤ - ٢٠١٥ - ضمن الأهداف والاستراتيجيات والتدابير، المتعلقة بتمكين جميع الاطفال وبخاصة اليافعين والبالغين من تنمية قدراتهم والمشاركة في تقدم مجتمعاتهم، " المقدمة".

^{٤٣} - Child Friendly Movement, www.unicef.org/philippines/News.html

^{٤٤} - تقرير التنمية الانسانية العربية، ٢٠٠٢.

كما أوضحت الأبحاث أن الشباب في بعض الدول لا يعرف إلا القليل جدا عن حقوقه، ففي تونس مثلا، اظهر مسح لألف وخمسمائة طفل، تتراوح أعمارهم بين ٩ و ١٤ سنة ان ٦٠% من الاطفال سمعوا عن حقوق الطفل بصفة عامة، وان ٥٤% يعرفون الحق بالتعليم، و ٤٢% يعرفون الحق بالمأوى، و ١٠% لا يعرفون الحق في الحماية ، وفي الوقت نفسه لم يسمع ٨٨% من الاطفال الذين جرى استطلاعهم عن اتفاقية حقوق الطفل، ولا يعرف ٩٧% منهم المعنى الحقيقي للمبادئ والقيم التي جاءت في الاتفاقية، بل لم تكن فكرة تمتع الشخص بالحقوق مفهومة على نطاق واسع^{٤٥}.

في هذا الإطار يمكن للإدارات المحلية والبلديات ان تساهم في:

- تعزيز مشاركة الاطفال والشباب من خلال توسيع آليات وأشكال مشاركتهم في تصميم وتنفيذ وتقييم البرامج والتدخلات التي تؤثر عليهم وتساهم في التنمية المجتمعية، فتعمل على الدعم المادي والتقني لتشكيل لجان تنسيقية على مستوى البلدة، المدينة، الاقضية والمحافظات، تضم أطفالا من مختلف الفئات والقطاعات (أطفال مدارس، أطفال عاملون، أطفال شوارع، أطفال في نزاع مع القانون أوفي خطر الانحراف، أطفال دور الرعاية، الاطفال ذوي الاحتياجات الإضافية، الاطفال اللاجئين..)، إضافة الى الاطفال والشباب في التجمعات التمثيلية القائمة كالأندية الشبابية المتنوعة، كما يتمثل فيها رؤساء اتحادات البلديات، ومؤسسات المجتمع المحلي، والمحافظين والإدارات الرسمية في المناطق، والقطاع الخاص..، وتعمل هذه اللجان على اعداد برامج ومشاريع بمشاركة الاطفال والشباب بمختلف قطاعاتهم، وتهدف الى مكافحة المشاكل التي تنتقص من حقوق الاطفال، والعمل على التنمية المحلية للمجتمع بمشاركة الاطفال والشباب أنفسهم، وانطلاقا من رؤيتهم وتصورهم لمدينتهم.

إن الاطفال هم اقدر من البالغين في التعبير عن واقعهم الحقيقي وتصوراتهم وأمنياتهم ، ومشاركتهم في التعبير عنها يعزز ثقتهم بأنفسهم واحترامهم لذاتهم.

- الاستفادة من التجارب العربية والعالمية الرائدة في مجال حق الاطفال والشباب في المشاركة وإبداء الرأي والتعبير، كبرلمانات الاطفال، وجمعيات الاطفال، ومجالس الطلبة او المجالس البلدية، والهيئات المختلفة الخاصة بهم^{٤٦}، بحيث تعمل الادارات المحلية والبلديات بالتعاون مع هيئات المجتمع المحلي والجهات الأخرى المعنية على دعم مثل هذه المبادرات على المستوى المحلي.

وكان الاردن هو اول دولة عربية تنظم برلمانا للاطفال عام ١٩٩٢. وقد جرت اول انتخابات لبرلمان الاطفال على مستوى الدولة عام ١٩٩٦، حيث تم انتخاب ١٢٠ برلمانيا ظلوا في عضويتهم حتى عام ٢٠٠٢ عندما أجريت الانتخابات الجديدة ومنذ ذلك الحين أقيمت برلمانات للاطفال في كل من جزر القمر ولبنان، والسودان، وتونس، والشارقة بالإمارات العربية المتحدة، واليمن^{٤٧}.

^{٤٥} - عالم جدير بالأطفال- دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية - جامعة الدول العربية- اليونسيف- ٢٠٠٥ - " مشاركة بدون معلومات".

^{٤٦} - خطة العمل العربية للطفولة للأعوام ٢٠٠٤ - ٢٠١٥ - ضمن الأهداف والإستراتيجيات والتدابير، المتعلقة بتمكين جميع الاطفال وبخاصة اليافعين واليافعات من تنمية قدراتهم والمشاركة في تقدم مجتمعاتهم، " الفقرة ٨".

^{٤٧} - عالم جدير بالأطفال- دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية - جامعة الدول العربية- اليونسيف- ٢٠٠٥ - " برلمانات الاطفال".

- العمل على تنظيم حلقات توعية للاطفال والاهالي حول حق الطفل بالمشاركة والتعبير عن آرائه ضمن مكاتب التنمية المحلية التابعة للادارات المحلية والبلديات المقترحة سابقا بالتعاون مع المؤسسات والجمعيات المعنية..

- التوسع في تأسيس الأندية الشبابية المتنوعة ضمن الادارات المحلية والبلديات ودعم الموجود منها على المستوى المحلي لإتاحة الفرصة أمام الاطفال والشباب للتعبير عن آرائهم و اعداد وتنفيذ البرامج والأنشطة المتنوعة الآيلة الى تحسين أوضاعهم وتعزيز روح المشاركة والعمل الاجتماعي التطوعي، والإسهام في الحياة الثقافية والفنية والرياضية والاجتماعية الملائمة لمراحلهم العمرية^{٤٨}.

وفي هذا السياق يمكن لنهج من طفل الى طفل المنتشر منذ عام ١٩٧٨ في أكثر من ٧٠ بلدا في العالم ان يقدم وسيلة لتشجيع الاطفال والشباب وتمكينهم من تعزيز صحتهم الشاملة والرفاه والتنمية لأنفسهم، ولأهلهم ومجتمعاتهم، فهو طريقة عملية تمكن من تطبيق حقوق الطفل تطبيقا فعالا لأنه يركز على مبادئ الاتفاقية الاساسية: الشمول، عدم التمييز، الرفاه، تحقيق مصلحة الطفل الفضلى.

يربط نهج من طفل الى طفل بين تعلم الاطفال (داخل المدرسة او خارجها) وبين حياتهم (في المنزل والمجتمع المحلي) بحيث تترجم المعرفة الى سلوكيات وأفعال، وينمي قدرات الاطفال على اتخاذ القرارات وحل المشكلات من اجل العمل الفعلي على الاولويات التي حدوها بأنفسهم.

تقدم برامج من طفل الى طفل دروسا مستفادة في المناداة بمشاركة الاطفال كما في التأثير على السياسات في مجال تعزيز الصحة. يشكل هذا النهج فكرة فعالة وثرورية لتعليم الناس والمجتمع المحلي ان يعيشوا حياة أفضل وأكثر صحة من خلال الاطفال^{٤٩}.

- دعم الاطفال والشباب ماديا وتقنيا من اجل تأسيس روابط خاصة بهم وتكوين جمعيات وتخصيص ميزانيات خاصة لذلك او استدراج التمويل من القطاع الخاص و المنظمات والحركات الدولية المعنية. كذلك العمل من خلال برامج التوأمة مع بلديات الخارج على الاستفادة من التجارب المماثلة وتبادل المعلومات والدعم التقني.

إن اضطلاع الادارات المحلية والبلديات بهذه المهام على المستوى المحلي يعترضه عدد من التحديات^{٥٠}:
- الحاجة الى المزيد من المعلومات عن الشباب والقضايا التي يواجهها.

^{٤٨} - خطة العمل العربية للطفولة للأعوام ٢٠٠٤ - ٢٠١٥ - ضمن الأهداف والإستراتيجيات والتدابير، المتعلقة بتمكين جميع الاطفال وبخاصة اليافعين والباقيات من تنمية قدراتهم والمشاركة في تقدم مجتمعاتهم.

^{٤٩} - من طفل الى طفل " شبكة عالمية تروج لمشاركة الطفل في الصحة والتنمية": www.child-to-child.org

^{٥٠} - عالم جدير بالأطفال- دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية - جامعة الدول العربية- اليونسيف- ٢٠٠٥ - " اولويات العمل في مجال اليافعين".

- إيجاد مساحات يمكن فيها للاطفال والشباب الحصول على المعلومات، وتحظى فيها اراؤهم بالتقدير، وتجد من يستمع إليها وتكون مؤثرة (داخل الأسرة، المدرسة، المجتمع المحلي الأوسع).
- عدم تفعيل آليات الاستماع الى الشباب، فبرلمانات الاطفال لم تصبح حدثا سنويا حتى في الدول العربية التي أقدمت على هذه المبادرة.

إن مواجهة هذه التحديات يتطلب:

- اتخاذ الإجراءات والتدابير التنظيمية والإدارية التي تمكن الادارة المحلية والبلدية من تقديم الدعم المادي والتقني لآليات مشاركة الاطفال والشباب (دعم دورات تنشيط، تأمين مكان داخل البلدية للقاءات الشباب، دعم لوجيستي، حوار بين الاطفال والمسؤولين عن السلطة المحلية، تمثيلهم في المجلس المحلي، مشاركتهم في التخطيط للمدينة (التنظيم المدني، والخدمات والمساحات والبرامج المخصصة لهم)، والعمل على تبني ملاحظاتهم واعتمادها في خطط وبرامج المجلس البلدي.
- تدريب الجهاز البشري في الادارات المحلية والبلديات والاستعانة بالمختصين عند الاقتضاء، لمساعدة الاطفال وأسرهم على تعزيز فهمهم لحقوق الاطفال والشباب واحتياجاتهم في مجال التنمية الاجتماعية.

إن إنجاز الادارات المحلية والبلديات لمختلف هذه الادوار والبرامج في مجال مشاركة الاطفال يتوافق مع ما دعت إليه المبادئ العامة لاتفاقية حقوق الطفل ضمن الحق في احترام آراء الطفل (المادة ١٢) التي تنص على أن " تكفل الدول الأطراف في هذه الاتفاقية للطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة حق التعبير عن تلك الآراء بحرية في جميع المسائل التي تمس الطفل، وتولي آراء الطفل الاعتبار الواجب وفقا لسن الطفل ونضجه".
كذلك وثيقة عالم صالح للاطفال، ضمن خطة العمل لبناء عالم صالح للاطفال، الشراكة والمشاركة، (الفقرة ٣٢ البند ١) تشير الى وجوب " تغذية طاقات الاطفال والشباب وقدراتهم الإبداعية حتى يتمكنوا من المشاركة مشاركة فعالة في تشكيل بيئتهم ومجتمعاتهم والعالم الذي سيرثونه".

وخطة العمل العربية للطفولة ٢٠٠٤- ٢٠١٥ ضمن الأهداف والاستراتيجيات والتدابير المتعلقة بتمكين جميع الاطفال وخاصة اليافعين واليافاعات من تنمية قدراتهم والمشاركة في تقدم مجتمعاتهم، (البند أ و ب) الذين تضمننا الكثير من التوصيات لاتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات، نذكر على سبيل المثال التوصية المتعلقة " بالتوسع في انشاء مراكز الشباب والأندية الرياضية التي تستوعب النشء من الجنسين في هذه المرحلة من العمر وتسهم في تنمية إبداعاتهم ومواهبهم..".

٦- البيئة الأسرية والرعاية البديلة

إن الأعداد المتزايدة لدور الأيتام في المنطقة العربية دليل على تضاؤل رعاية الأسرة والمجتمع للاطفال المحرومين ممن يقدم لهم الرعاية الأولية^٥.

في دول كثيرة من العالم العربي تقدم المنظمات الدينية والمنظمات الخيرية غير الدينية، وكذلك بعض الأفراد، التمويل لمساندة الاطفال المحرومين^{٥٢} الذين يحتاجون الى رعاية أسرية بديلة.

وبينما تقدم الكثير من هذه المؤسسات رعاية جديرة بالإعجاب، يعاني بعضها الآخر من الموارد البشرية والمالية المحدودة، وكما لاحظت منظمة الصحة العالمية بالنسبة لحالة إحدى دور الأيتام في مصر، فان الاطفال قد يواجهون أخطارا بيئية في المؤسسات التي تأويهم، بسبب ظروف الإسكان دون المستوى اللائق وبعض القيود الأخرى^{٥٣}.

تستطيع الإدارات المحلية والبلديات أن تلعب دورا بارزا في هذا المجال من خلال:
- التعرف الى حالات التكفل والتأكد من أنها تتم بظروف متطابقة مع مصلحة الطفل الفضلى.

- جمع البيانات حول حالات نقل الاطفال إلى الخارج بصورة غير مشروعة وعدم عودتهم، بالتنسيق مع الأهالي والإدارات الرسمية المعنية (دوائر الأحوال الشخصية..)، والتبليغ عن هذه الحالات و إحالتها إلى المراكز المركزية أو الجهات المعنية في الإدارات الرسمية لمتابعتها.

- الإشراف على مراكز الرعاية البديلة ومتابعتها للتأكد من حسن الرعاية للاطفال المحرومين بصورة مؤقتة أو دائمة من بيئتهم العائلية، وتشكيل هيئة مشتركة على المستويين المركزي واللامركزي لوضع معايير الرعاية في هذه المؤسسات، ومراقبتها وتقييمها و إشراك أفراد المجتمع المحلي في وضع هذه المعايير، والعمل على الدعم المادي والتقني لهذه المؤسسات وتدريب الكوادر العاملة فيها، واستدراج المزيد من التمويل من القطاع الخاص.

- التعرف على العائلات، على المستوى المحلي، التي ترغب في استضافة و رعاية أطفال بحاجة لرعاية بديلة واعتبارها بيوت عائلية بديلة ومؤقتة، ودعمها ماديا وتقنيا.

- دعم وتأمين مراكز صحية متخصصة لتقديم الخدمات الصحية (البدنية او العقلية) لهذه الفئة من الاطفال، والمراجعة الدورية لهم.

لا تزال تواجه خدمة الاطفال المحرومين من الرعاية الأسرية في المنطقة العربية تحديات اساسية منها:

● عدم وجود تشريع يتجاوز مساعدتهم في إيجاد اسر جديدة، ليضمن حقوقهم داخل الأسرة التي تتولى مسؤولية رعايتهم^{٥٤}.

^{٥٢} - www.bah-molsa.com

^{٥٣} - www.who.int/world-health-day

^{٥٤} - عالم جدير بالأطفال- دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية - جامعة الدول العربية- اليونسف- ٢٠٠٥ - " الكفالة والتبني".

- ضمور الظروف الحياتية والبيئية الملائمة لحقوق الطفل التي تسود في مؤسسات الايواء والرعاية.
- عدم رواج اساليب الرعاية البديلة وفي حال وجدت لا تزال تفتقر الى منهجيات ونوعية خدمات ومعاملة مرتكزة على حقوق الطفل.

إن توفير الادارات المحلية والبلديات لهذا النوع من الخدمات لهذه الفئة من الاطفال على المستوى المحلي يتطلب تدريب جهاز بشري مؤهل لجمع البيانات والمعلومات والتعرف على حالات التكفل وغيرها من ظروف الرعاية البديلة في المجتمع المحلي، وتوفير الموارد لدعم المؤسسات والأسر البديلة المعنية برعايتهم.

إن إنجاز مثل هذه البرامج والنشاطات يتماشى مع المبادئ العامة لاتفاقية حقوق الطفل لجهة البيئة الأسرية والرعاية البديلة، (المواد ١١، ٢٠، ٢١، ٢٥) حيث تؤكد المادة ٢٠ على سبيل المثال، " حق الطفل المحروم بصفة مؤقتة او دائمة من بيئته العائلية او الذي لا يسمح له، حفاظا على مصالحه الفضلى، بالبقاء في تلك البيئة، في حماية ومساعدة خاصيتين توفرهما الدولة". ووثيقة عالم صالح للاطفال ضمن الأهداف والاستراتيجيات والإجراءات المتعلقة بالحماية من الإيذاء والاستغلال والعنف،(الفقرة ٤٤ البند ١٢ و ١٣) والمتعلقين " بحماية الاطفال من الرعاية غير الشرعية التي تنسم بالاستغلال او التي لا تحقق افضل مصالحهم" و " التصدي لحالات الاختطاف الدولي للاطفال على يد أحد الوالدين".

٧- تأمين حق الاطفال في التمتع بأوقات الفراغ والأنشطة الثقافية

ينتج عن عدم تخصيص مساحة خارجية للعب تراجعاً في اهتمام الاطفال والنشء بالألعاب الرياضية، يشير تقرير التنمية البشرية اللبناني لعام ١٩٩٨ الى ان معظم المراهقين يحيون حياة خاملة نسبياً، حيث يمارسون التمارين الرياضية لمدة عشرين دقيقة على الاقل فقط لأقل من ثلاث مرات في الأسبوع. ورغم توفير المدارس لتسهيلات ممارسة التدريب، فان الفرق المدرسية ضمت ٢٥% فقط من الطلاب. وكان عدم وجود مساحات خارجية للترويح من بين الأسباب التي أوردتها التقرير، والمعروف ان عدم الحركة، ونمط الحياة الحضرية، وعدم ممارسة الألعاب الرياضية ليس صحياً ويمكن ان يؤدي الى البدانة، وهي مشكلة ناشئة في العالم العربي^{٥٥}.

في هذا المجال، يمكن للادارات المحلية والبلديات أن تقدم الكثير من الخدمات والبرامج من خلال:

- تعزيز إمكانية الوصول الى الطبيعة والمساحات العامة كونها من المكونات الضرورية للبيئة الصديقة للطفل، والعمل على تحسين نوعية الأماكن العامة من اجل الاطفال والشباب مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الاطفال ذوي الاحتياجات الإضافية، فتعمل على توفير المساحات الخضراء والأمنة. ان تطوير مساحات للعب و منتزهات ومساحات خضراء

^{٥٥} - عالم جدير بالأطفال- دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية - جامعة الدول العربية- اليونيسف- ٢٠٠٥ - " ماذا عن حقي في اللعب".

للترفيه وقضاء اوقات الفراغ يجب ان يضمن مشاركة الاطفال والشباب أنفسهم في تصميم وتطوير خطط لهذه المنتزهات كتأسيس مشاتل لغرس الورود والأشجار^{٥٦}، وتقوم البلديات بتنظيم أنشطة ترفيهية فيها، وتخصيص موارد لإنشائها وتجهيزها وتوفير الصيانة والإصلاحات.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار الى مشروع عمان "المدينة الصديقة للاطفال الذي أطلقتته أمانة عمان في الرابع من يوليو ٢٠٠٥. الذي يهدف الى جعل عمان مدينة صديقة للاطفال في عام ٢٠١٠. يشتمل المشروع على عشرة محاور للأولويات تغطي الحاجات والحقوق الكلية للطفل والمتمثلة في دعم انشاء البنى التحتية وتنفيذ وتطوير المشاريع والبرامج عالية الجودة التي تضمن توفير بيئة حضرية آمنة وداعمة للعب وتطوير ثقافة الاطفال إضافة الى المساهمة الفعالة في دعم المشاريع التي تهدف الى تحقيق النماء والحماية والمشاركة والتركيز على الفئات المحرومة والمناطق الأقل رعاية^{٥٧}، وهي تجربة يمكن الاستفادة منها وتعميمها على سائر المدن العربية.

- تأسيس مراكز و أندية شبابية رياضية وثقافية متخصصة ومؤهلة لاستقبال الاطفال والشباب ذوي الاحتياجات الإضافية، و توفير الدعم للأندية القائمة.

- دعم إصدار جريدة محلية خاصة بالاطفال والشباب، يعدونها وينتجونها بأنفسهم، ويمكن ان يشمل الدعم تأسيس اذاعة محلية يقدم برامجها الاطفال.

- تنظيم مخيمات صيفية للاطفال والشباب بمختلف قطاعاتهم، تضم برامج ثقافية وتربوية وترفيهية ومهارات حياتية.

- انشاء متاحف علمية للاطفال و تشجيع ودعم مسارح وسينما الاطفال، وتأمين أسعار دخول مدعومة لاتاحة الفرصة امام كافة فئات الاطفال.

- دعم المبادرات التي تهدف الى تعزيز الهوية الثقافية والتراث لدى الاطفال والشباب وسائر شرائح المجتمع المحلي من خلال تنفيذ نشاطات حول التراث وتقنيات السياحة، وتنظيم المهرجانات والنشاطات في الأماكن التاريخية والمعالم الأثرية (كالأعراس التراثية، وغيرها)، و إشراك الاطفال في حماية هذه المعالم (حملات النظافة، والصيانة، ...) ، والعمل على تنظيم جولات سياحية محلية ومجانية لتعريفهم على الأماكن التاريخية والأثرية، والعمل على تنظيم جولات مماثلة الى مدن في بلدان عربية وأجنبية بالتعاون مع بلديات الخارج من خلال برامج التوأمة، ويمكن العمل على مأسسة هذه المبادرات من خلال خلق "شبكة المدن التاريخية والأثرية" بالتعاون بين البلديات المحلية وبلديات الخارج^{٥٨}.

^{٥٦} - Growing Up in Cities- Lebanon, www.unesco.org/most/guic/guiclebmain.htm

^{٥٧} - www.menacpi.org/cpi/arabic/02activitiesar/

^{٥٨} - www.bt-villes.org/arabic/projets02arb.htm

- تنظيم لقاءات للتفاعل بين الاهل تجمعهم مع أبنائهم في أماكن ثقافية مفتوحة، وهذه المراكز يمكن ان تؤدي الوظيفة التي كانت تؤديها في الماضي الساحات العامة في القرى حيث يلتقي الناس ويتفاعلون^{٥٩}.

- اجراء مسابقات حول موضوعات ذات علاقة بالمدينة(تزيين الواجهات، عروض شوارع، او مسابقات بين الاطفال حول علاقتهم بالمكان، او مسابقة الجار الطيب، او حول أنواع الأكل المحلي او التراثي...وئمة أفكار عديدة وخلاقة في هذا المجال يمكن للأهل والأبناء المشاركة فيها معا^{٦٠}.

- تقديم الدعم لانتاج ونشر الكتب الخاصة بأدب الاطفال، وإنشاء المعارض الفنية للرسوم والأعمال الإبداعية للاطفال والشباب.

- إنشاء مساح خاصة للطفولة وجعلها متاحة لكافة الفئات.

- تنظيم مسابقات لتحفيز واكتشاف مواهب الاطفال في مختلف انواع الفنون والثقافة، بالتعاون مع نقابات الصحافة والكتاب والأدباء والفنانين، والجامعات، والسلطات المركزية المعنية والقطاع الخاص.

- تأسيس مكتبات عامة خاصة بالأطفال، او تخصيص اجنحة خاصة لهم في المكتبات العامة، كذلك تأسيس مكتبات في الأحياء يتاح للاطفال من كل الفئات الاستفادة من خدماتها.

- تأسيس مقاهي كمبيوتر استنادا الى معايير الجودة والسلامة بحيث يتم عزل أماكن الراشدين عن الاطفال، وتجهيزه هذه المراكز بما يتلاءم واحتياجات الاطفال والشباب ذوي الاحتياجات الإضافية كلغة البرايل وغيرها من التقنيات الضرورية، واتخاذ التدابير الآلية لوقاية الاطفال من سوء استخدام الإنترنت من المعلومات التي تضر بصالحهم كتخصيص برامج خاصة للاطفال Kids Account ، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية على مستوى السلطات المركزية.

- تنظيم دورات تدريبية للأهل لتعريفهم على الإنترنت وكيفية استخدامه بشكل سليم وكيفية حماية أبنائهم من سوء استعماله.

- تنظيم مسابقات حول افضل بحث بواسطة الإنترنت لتحفيز استعماله بطريقة إيجابية.

^{٥٩} - دراسة حول "دور البلديات في تطوير الطفولة المبكرة ورعايتها : تجارب عالمية" اعداد د. فاديا حطيظ- عن : مؤتمر الأطفال والشباب في مدن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" التصدي لتحديات التعليم"- البحوث العلمية- دبي ١٦-١٨ مايو ٢٠٠٥

^{٦٠} - دراسة حول "دور البلديات في تطوير الطفولة المبكرة ورعايتها : تجارب عالمية" اعداد د. فاديا حطيظ- عن : مؤتمر الأطفال والشباب في مدن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" التصدي لتحديات التعليم"- البحوث العلمية- دبي ١٦-١٨ مايو ٢٠٠٥

يواجه تأمين حق الاطفال في التمتع بأوقات الفراغ والأنشطة الثقافية عوائق عديدة اهمها: القيود التي يفرضها التحضر بخطواته الواسعة والسريعة، مشكلات الازدحام والتلوث، انخفاض الدخل لدى الجماعات الفقيرة، مما يضع قيوداً على توفر المساحات الترفيهية للاطفال^{١١}، وتضاؤل فرص تأمين مرافق للخدمات الثقافية المختلفة. تحتاج زيادة مساحات اللعب الآمن وخاصة للاطفال الفقراء الى العديد من الإجراءات والتدابير، والى تعديل واستحداث القوانين والتشريعات بما يخدم مصلحة الطفل. مما يتطلب توفير المزيد من الموارد المالية لتوسيع خدمات وتدخلات الإدارات المحلية والبلديات في تأمين المساحات الخضراء للعب والأندية الشبابية المتنوعة، ويمكن استقطاب هذه الموارد من القطاع الخاص ومن جهات مانحة، كما يفترض تأهيل الكوادر البشرية المعنية ضمن الإدارات المحلية والبلديات، والاستعانة بالخبرات اللازمة لتأمين حقوق الاطفال بالترفيه واللعب والأنشطة الثقافية.

إن القيام بهذه الادوار وتأمين هذه الخدمات على المستوى المحلي، يلاقي ما نادت به المبادئ التوجيهية لاتفاقية حقوق الطفل ضمن حق الاطفال في التمتع بأوقات الفراغ والأنشطة الثقافية (المادة ٣١) وهي تنص على " حق الطفل في الراحة ووقت الفراغ، ومزاولة الألعاب و أنشطة الاستجمام المناسبة لسنه والمشاركة بحرية في الحياة الثقافية وفي الفنون". ومبدأ الحقوق والحريات المدنية (المادة ١٧)، و مبدأ اهداف التعليم (الفقرة ج من المادة ٢٩) التي تدعو الى " تنمية احترام ذوي الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمته الخاصة، والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه الطفل والبلد الذي نشأ فيه في الأصل، والحضارات المختلفة عن حضارته".

وكذلك خطة العمل العربية للطفولة ٢٠٠٤ - ٢٠١٥ ضمن الأهداف والاستراتيجيات والتدابير المتعلقة بتأمين الصحة والحياة الآمنة، البند (ط)، وهو يتضمن عدة نقاط تتعلق بحق الطفل في الترفيه واللعب.

ووثيقة عالم صالح للاطفال ضمن خطة العمل المتعلقة بتوفير التعليم الرفيع النوعية، الفقرة (٤٠) البند (١٧) الذي ينص على " توفير الفرص والمرافق الترفيهية والرياضية المتيسرة في المدارس والمجتمعات المحلية.

٨- حماية الاطفال في ظروف صعبة

أ- حماية الاطفال في النزاعات المسلحة

تؤدي الحروب والنزاعات المسلحة الى إعاقة الحصول على الخدمات الاساسية التي تضمن حقوق الحياة والصحة. ففي العراق، أدت حرب عام ٢٠٠٣ الى إحداث انتكاسة خطيرة للجهود السابقة لمعالجة آثار الحرب والعقوبات..

وحتى قبل الحرب، كان ٢٥ % من الاطفال دون الخامسة يعانون من سوء التغذية المزمن، وكان واحد من بين كل ثمانية من هؤلاء الاطفال يموت قبل بلوغ الخامسة من عمره.

^{١١} - عالم جدير بالأطفال- دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية - جامعة الدول العربية- اليونسيف- ٢٠٠٥ - " ماذا عن حقي في اللعب".

ومنذ بدء الانتفاضة في أيلول ٢٠٠٠ حتى بداية عام ٢٠٠٥ يقدر عدد الاطفال الفلسطينيين الذين لاقوا حتفهم ب ٦٨٨، اغلبهم من اليافعين، كما أصيب ما يزيد على ١٢,٠٠٠. كما أن ٢٢ % من الاطفال الفلسطينيين دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية، ويعيش الآن ٦٠ % من الأسر الفلسطينية في فقر شديد معتمدين على المعونة الغذائية الدولية.

كذلك يعاني الاطفال الذين يعيشون حالة من النزاع المستمر من محنة نفسية، وتنامي الشعور بفقدان الأمل^{٦٢}.

في هذا الإطار يمكن للإدارات المحلية والبلديات أن تلعب دورا حيويا في بعض بلدان المنطقة العربية التي تعاني من الاحتلال ونزاعات مسلحة واضطرابات سياسية، لجهة:

- توفير البيانات على المستوى المحلي عن عدد الاطفال الضحايا والمشردين نتيجة هذه النزاعات.

- دعم تأسيس مراكز متخصصة لرعاية الاطفال وأسره في ظروف النزاعات المسلحة، تقدم العلاج الجسدي والنفسي.

- تأمين ملاجئ للحماية في ظروف النزاعات المسلحة.

تتطلب حماية الاطفال من الحروب والنزاعات المسلحة تضافر جهود كافة الجهات الرسمية والمحلية والمنظمات الدولية، للعمل على تحييد هؤلاء الاطفال وحمايتهم من تبعاتها ومعالجتهم من آثارها على المستوى الجسدي والنفسي.

وعلى الصعيد المحلي، يتوجب توفير المزيد من الموارد المالية لتأمين الملاجئ ولدعم مراكز الرعاية الجسدية والنفسية لضحايا النزاعات المسلحة، والعمل على استقطاب الموارد الإضافية من القطاع الخاص والمؤسسات الدولية المانحة، كذلك تشجيع التطوع من قبل المجتمع المدني لتوفير الخدمات اللازمة لهذه الفئات.

وهذا ما يتماشى مع المبادئ التوجيهية لاتفاقية حقوق الطفل ضمن مبدأ تدابير الحماية الخاصة في حق الاطفال في الحماية من النزاعات المسلحة المادة (٣٨ و ٣٩) حيث تدعو المادة ٣٨ الى ان " تتعهد الدول الاطراف بأن تحترم قواعد القانون الانساني المنطبقة عليها في النزاعات المسلحة وذات الصلة بالطفل وان تضمن احترام هذه القواعد".

ووثيقة عالم صالح للاطفال، الأهداف والاستراتيجيات والإجراءات ضمن الحماية من الإيذاء والاستغلال والعنف، (الفقرة ٤٣ البند ب)، (والفقرة ٤٤ من البند ٢٠ حتى ٢٤) وهي تشدد على تعزيز حماية الاطفال المتأثرين بالصراع المسلح، وإنهاء تجنيد الاطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة".

^{٦٢} - عالم جدير بالأطفال- دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية - جامعة الدول العربية- اليونسيف- ٢٠٠٥ - " النجاة من النزاعات المسلحة والعنف، ماذا لو انفجر العالم من حولي، اطفال حاصرتهم الحرب، البقاء والصحة".

وكذلك خطة العمل العربية للطفولة ضمن حماية الاطفال في ظروف صعبة (الفقرة أ) التي تؤكد بدورها على حماية الاطفال المعرضين للمخاطر تحت وطأة الاحتلال والصراعات المسلحة والحروب و أعمال العدوان والتهجير الجماعي.

ب- حماية الاطفال المخالفين للقانون او في خطر الانحراف

توضح البيانات المتوفرة في المنطقة العربية، ان النسبة المئوية لحالات الأحداث الذين أدينوا بمخالفة القانون من إجمالي الحالات الجنائية المسجلة تختلف من بلد الى آخر، حيث تصل الى ٠،٨% في السودان و ١،٤% في قطر، و ٢،٣% في ليبيا، و ٥،٩% في تونس و ١٢% في سلطنة عمان، و ١٥% في المملكة العربية السعودية^{٦٣}. وفي سوريا اظهر مسح اجري عام ١٩٩٩ ان ٦٩% من عينة الأحداث كانوا أميين، و ٣٥% كانوا أطفالا لآباء وأمهاً مطلقين، و اظهر المسح كذلك أن ١٢ من ٢٢ مؤسسة عقابية في سوريا غير مناسبة لإيواء الأحداث. وقد اتخذ واضعو السياسات خطوات لمعالجة هذه القضية (وزارة العدل السورية/ يونيسف، ١٩٩٨).

وذكر لبنان في تقريره المقدم الى اللجنة الدولية لحقوق الطفل، انه في الفترة بين ١٩٩٣ و ١٩٩٩ كان العدد الإجمالي للأطفال المخالفين للقانون ٢٦٧٨ طفل، تقل نسبة الإناث فيهم عن ٤% (لجنة حقوق الطفل، ٢٠٠٠ / d : ١٦٦ - ١٥٧). وكان معظم هؤلاء الاطفال من اصل لبناني. أما نوع المخالفة فقد تضمن السرقة، او الإخلال بالأمن، وتراوحت الأسباب بين اثر الحرب الاهلية وسوء المعاملة والإهمال من جانب أسرهم^{٦٤}.

إن الظروف المعيشية الصعبة والحرمان الذي يعيشه الكثير من الاطفال المهمشين وتعرضهم المتكرر لحالات من العنف الأسري او المدرسي او المجتمعي يؤدي بعدد منهم في نهاية المطاف لأن يصبحوا عدوانيين ومضطربين سلوكياً، مما يستدعي آليات عمل خاصة للتدخل مع هذه الفئة بغية إعادة التأهيل والدمج الاجتماعي.

في هذا المجال يمكن للإدارات المحلية والبلديات أن تعمل على:

- الإشراف والمتابعة لأداء مراكز التوقيف والإصلاح بما يتوافق والمعايير الدولية لحقوق الطفل. وتوظيف مساعدات اجتماعيات من اجل برامج التدخل مع الاطفال المنحرفين او المعرضين لخطر الانحراف، و أسرهم^{٦٥}، كما انه لايد من تدريب شرطة البلدية على أساليب التدخل مع الاطفال المنحرفين وأطفال الشوارع^{٦٦}.

- تنظيم حملات توعية للوقاية من الانحراف (ضمن الأندية الشبابية وغيرها من المراكز)، ودعم برامج تأهيلية متخصصة للاطفال والشباب المخالفين للقانون، تطل النواحي

^{٦٣} - مسيرة عالمية ضد عمل الاطفال: www.globalmarch.org

^{٦٤} - عالم جدير بالأطفال- دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية - جامعة الدول العربية- اليونيسف- ٢٠٠٥ - " هل ستكون الغلطة غلطتي، البيانات الحالية ص ١١٢ "

^{٦٥} - مشروع قانون البلديات الجديد في لبنان - المادة ٧٣ (يتولى شؤون الأمن بواسطة الشرطة البلدية، التي تتمتع بصفة الضابطة العدلية، وله ان يطلب موازنة قوى الأمن الداخلي عند وقوع اي جرم او احتمال حدوث ما قد يهدد السلامة العامة وان يباشر التحقيقات اللازمة".

^{٦٦} - مشروع قانون البلديات الجديد في لبنان - المادة ٨٩ و ٩٠ (. تأهيل وتدريب كافة عناصر الشرطة والحرس واعداد دورات تكميلية لكافة الرتب على كافة المستويات وله ان يستعين بمن يلزم من ضباط وقوى أمن بناء لقرار من وزير الداخلية والبلديات للقيام بهذه المهمة".

الاجتماعية والتربوية والمهارات الحياتية (حل النزاعات، حقوق الطفل،...)، بالتعاون مع جمعيات أهلية ومراكز متخصصة.

- العمل مع الجهات المعنية (وزارة العدل، الجمعيات الاهلية المعنية، المجالس والهيئات الوطنية للطفولة، وسائل الاعلام،...)، للضغط من اجل تطوير النظام القضائي الخاص بالأحداث، من خلال المشاركة في اقتراح الآليات والدراسات اللازمة و حملات المناصرة والتأييد.

- تأمين إمكانية تقديم الأحداث لخدمات مجتمعية على أساس العدالة التعويضية للأحداث (بدائل السجون) ضمن برامج التنمية للإدارة المحلية وجمع البيانات حول شبكة المؤسسات التي يمكن أن تشكل بدورها مجالاً لذلك، وتأمين الإشراف والمتابعة لهم.

من التحديات الأساسية التي تواجه حماية الاطفال المخالفين للقانون او في خطر الانحراف هي الالتزام بالشفافية والانتظام والعدالة في التشريعات القائمة، كما انه لا يستطيع الكثير من هؤلاء الاطفال الحصول على المساعدة القانونية او حماية أسرهم، وعندما يقبض عليهم لا يحتجزون دائماً بصورة منفصلة عن الجناة الكبار. وفي بعض الحالات يتم القبض على من تعتبرهم الشرطة " معرضين للانحراف" ويظلون محتجزين الى أن ينظر في قضيتهم، حتى في الحالات التي لا يسمح فيها القانون بالحبس الوقائي، مما يتطلب اتخاذ الكثير من التدابير والإجراءات على كافة المستويات الرسمية والمحلية لمعالجة هذه الإشكاليات^{٦٧}.

فعلى الصعيد المحلي، يجب ضمان اتخاذ التدابير التنظيمية والإدارية التي تمكن من توفير المساعدة للأحداث المحتجزين وذلك عبر تأمين تواجد مساعدات اجتماعيات للتدخل مع الاطفال المنحرفين او المعرضين لخطر الانحراف، كذلك من ضمن التدابير الممكنة إطلاق مبادرات " كمبادرة رؤساء البلديات للدفاع عن الاطفال" التي توفر تدريباً للقضاة وضباط الشرطة على كيفية تحليل أوضاع الأحداث والتعامل معها (تجربة موريتانيا)^{٦٨}.

إن مساهمة الإدارات المحلية والبلديات في تأمين هذه الخدمات يتوافق مع ما نصت عليه المبادئ التوجيهية لاتفاقية حقوق الطفل ضمن مبدأ تدابير الحماية الخاصة، في حق الاطفال الذين يسري عليهم نظام إدارة وشؤون قضاء الأحداث (المادة ٤٠، الفقرة ب، د، من المادة ٣٧) اللتين تنصان على " ألا يحرم أي طفل من حريته بصورة غير قانونية او تعسفية.." و " أن يكون لكل طفل محروم من حريته الحق في الحصول بسرعة على مساعدة قانونية وغيرها من المساعدة المناسبة..".

ووثيقة عالم صالح للاطفال ضمن خطة العمل لبناء عالم صالح للاطفال (الفقرة ٤٤ البند ٧) وهي تشجع على " اقامة خدمات للوقاية والدعم والرعاية، وكذلك نظم عدالة تختص بالأطفال بالذات مع مراعاة مبدأ العدالة الإصلاحية وتأمين حقوق الاطفال بشكل كامل وتوفير موظفين مدربين تدريباً خاصاً مما يعزز اندماج الاطفال في المجتمع".

^{٦٧} - عالم جدير بالأطفال- دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية - جامعة الدول العربية- اليونسيف- ٢٠٠٥ - " هل ستكون الغلطة غلطتي- خطوات نحو اعادة التأهيل".

^{٦٨} - عالم جدير بالأطفال- دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية - جامعة الدول العربية- اليونسيف- ٢٠٠٥ - " هل ستكون الغلطة غلطتي- خطوات نحو اعادة التأهيل".

وخطة العمل العربية للطفولة ٢٠٠٤ - ٢٠١٥ ضمن حماية الاطفال في الظروف الصعبة، البند (هـ) حيث يتضمن هذا البند عددا من التوصيات التي تهدف الى مواجهة مشكلة جنوح الاطفال بشكل حاسم، وبصفة ملائمة مع مستويات الحماية الدولية".

ج- الوقاية من عمل الاطفال

يحرم العديد من الاطفال من حقهم في الحصول على التعليم لكي يسهموا في توفير الدخل للأسرة، او للقيام بأعمال منزلية او أسرية، وربما لا توجد مدينة في العالم ليس فيها أطفال يتعرضون لممارسة أعمال خطيرة او اسوأ اشكال عمل الاطفال، حيث يتعاملون مع الآلات الخطرة والمواد الكيميائية السامة والغبار، وهم يعملون لساعات طويلة مقابل اجر زهيد^{٦٩}.

تشير الإحصاءات المتوافرة على صعيد المنطقة العربية أن معدلات عمل الاطفال ما زالت مثيرة للقلق، حيث ينخرط الاطفال من الذكور والإناث على حد سواء في سوق العمل في سن مبكرة لا تتجاوز الست سنوات، وترتبط مشكلة عمل الاطفال ارتباطا وثيقا بالفقر، لذلك نجدها تزداد في المجتمعات الفقيرة في المنطقة.

تتراوح نسبة الاطفال العاملين ١٠،٩ % من مجموع الاطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يعاني الكثير منهم من الانتهاكات لحقوقهم، لاسيما الاستغلال، فقد أوضح مسح أجرته منظمة اليونيسف أن ٤١ % من الاطفال العاملين يعملون ما بين ٥١ - ٧٠ ساعة في الأسبوع وان ١٢ % يعملون لأكثر من ٧١ ساعة في الأسبوع نظير أجور متدنية^{٧٠}.

تستطيع الإدارات المحلية والبلديات كونها على احتكاك مباشر مع الأسر والاطفال في المجتمع المحلي أن تساهم في معالجة هذه المشكلة من خلال:

- تنظيم لقاءات توعية للاهالي والاطفال و اصحاب العمل وسائر شرائح المجتمع على مخاطر عمل الاطفال وأسوأ اشكال عمل الاطفال ودعم الجمعيات الاهلية والمؤسسات و مراكز الخدمات الاجتماعية لإجراء لقاءات مماثلة.

- تقديم الدعم المادي والتقني والتنسيق مع مؤسسات المجتمع الأهلي والجهات الأخرى المعنية لبناء قدرات الكوادر العاملة مع الاطفال العاملين (عاملين اجتماعيين، مفتشي العمل، المفتشين الصحيين، وغيرهم...).

^{٦٩} Lee-Wright, Peter, (1990), Child Slaves, Earth Scan, Publications, London

^{٧٠} أوضاع الطفولة المبكرة في المدن العربية والدور المؤمل لمبادرة حماية الاطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مقدمة لندوة الطفولة المبكرة وخصائصها واحتياجاتها، الرياض، أكتوبر ٢٠٠٤، اعداد د. جمال محمود حامد، أ. ياسر عوض الكريم. /: "الاطفال الأقل حظا والمعرضون للمخاطر" www.menacpi.org/arabic/

- تلقي الشكاوى حول عمل الاطفال من خلال المرصد المحلية و إحالتها الى مكاتب الشكاوى على المستوى الوطني (وزارات العمل)، لمتابعتها واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة.

- التنسيق مع مفتشي العمل وتقديم الدعم بخصوص مراقبة الشروط الصحية في أماكن العمل.

- المساهمة في اعداد الدراسات والبيانات المحلية لاستكمال قاعدة المعلومات حول الاطفال العاملين (على سبيل المثال دراسات حول الفتيات العاملات في المنازل، العمل في القطاع غير النظامي، العمل في الزراعة والمهن الأسرية، وغيرها من الدراسات وفقا لاحتياجات كل بلد...) وذلك بالتعاون مع الجمعيات الاهلية والمراكز التنموية المحلية وغيرها من الجهات المعنية.

- تنظيم ودعم دورات تدريب مهني معجل على مهن آمنة وبرامج مهارات حياتية وبرامج محو أمية وتقوية واستلحاق مدرسي، تطل الاطفال العاملين، (انظر ١- الحد من الفقر، ص ١٠).

- المساهمة في الوقاية من التسرب المدرسي عبر برامج الدعم والاستلحاق المدرسي للاطفال العاملين او الذين يعانون من صعوبات مدرسية وتيسير إمكانية اندماج هؤلاء الاطفال في النظام التعليمي، بالتعاون مع الجمعيات الاهلية المعنية.

- دعم اسر الاطفال العاملين او المعرضين للانخراط في العمل من خلال توفير البدائل لرفع مستوى دخل هذه الأسر كالعامل على تأمين قروض ميسرة انشاء مشروعات إنتاجية صغيرة، وتأمين فرص عمل لهم (انظر ١- الحد من الفقر، ص ١٠)
- المشاركة في حملات المناصرة للحد من أسوأ أشكال عمل الاطفال، والعمل على إشراك الاطفال أنفسهم في هذه الحملات للتعبير عن آرائهم وتصوراتهم (مننديات الاطفال العاملين).

تفترض الوقاية من عمل الاطفال على المستوى المحلي بعض التحديات التي تحتاج الى اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير على مستوى الإدارات المحلية والبلديات لتجاوزها، كالحاجة الى المزيد من التنسيق والتشبيك بين البلديات ومؤسسات المجتمع الأهلي والجهات الأخرى المعنية للتعاون على وضع البرامج والخطط المحلية التي تساهم في الحد من عمل الاطفال (دورات محو الأمية والتقوية والاستلحاق المدرسي، ودورات التدريب المهني السريع...)، والى استدراج المزيد من التمويل من القطاع الخاص والجهات المانحة للتوسع في هذه البرامج وزيادة عدد الاطفال الذين يتم العمل على حمايتهم وسحبهم من سوق العمل، كذلك تدريب الكوادر المعنية بالأطفال العاملين سواء على مستوى البلديات او الجمعيات الاهلية لبناء قدراتها على اعداد البرامج والخطط للوقاية من عمل الاطفال، وعلى أساليب

المتابعة والتقييم والاضطلاع بمهام الإشراف والمراقبة على الظروف الصحية والاجتماعية في أماكن العمل.

يتوافق قيام الإدارات المحلية والبلديات بهذه الأدوار في مكافحة عمل الأطفال مع ما نصت عليه المبادئ التوجيهية لاتفاقية حقوق الطفل ضمن مبدأ تدابير الحماية الخاصة في حق الأطفال العاملين (المادة ٣٢) التي تشدد على " حق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي، ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيرا أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضارا بصحة الطفل أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي".

ووثيقة عالم صالح للأطفال ضمن خطة العمل لبناء عالم صالح للأطفال، (الفقرة ٤٣ البند د) الذي يدعو إلى اتخاذ تدابير فورية من أجل القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال حسب التعريف الوارد في الاتفاقية ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية، و أعداد وتنفيذ استراتيجيات للقضاء على عمل الأطفال الذي يتناقض مع المعايير العالمية.

وخطة العمل العربية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٥ ضمن حماية الأطفال في الظروف الصعبة، (البند د) وهو يتضمن عدد من التوصيات لاتخاذ تدابير وإجراءات منها: إلزام أصحاب الأعمال التي يعمل بها الأطفال بصفة قانونية باحترام الأنظمة المحددة لشروط عمل الأطفال، وتطوير آليات التفتيش والرقابة، فتح فصول مجانية للتعليم المهني للأطفال العاملين... وغيرها من الإجراءات لمكافحة عمل الأطفال".

د- حماية أطفال الشوارع

تتورط نسبة كبيرة من أطفال الشوارع في سلوكيات خطيرة، ويعمل أعداد كبيرة منهم في أعمال غير مشروعة ويتورط آخرون في ارتكاب جنح صغيرة أو يستغلوا جنسيا وينجرفوا في تجارة المخدرات.

كما يمكن أن يكون بعض الأطفال الفقراء عرضة للتجار بهم أو بيعهم أو اختطافهم. وفي الأحياء الفقيرة تتواجد شبكات تعمل على استغلال الأطفال ودفعهم إلى التسول أو العمل على الاتجار بهم لاستغلالهم في الدعارة أو بيع الأعضاء.

تشير البيانات المتاحة في المنطقة العربية إلى أن ظاهرة أطفال الشوارع هي مشكلة اجتماعية واسعة الانتشار^{٧١}.

ومهما كان سبب وجود هؤلاء الأطفال في الشارع، فإنهم يفتقرون جميعا إلى حماية البالغين ورعايتهم المناسبة، وهم معرضون للإيذاء البدني والاستغلال الاقتصادي والجنسي وإلى الحجز التعسفي^{٧٢}.

فعلى سبيل المثال، كشف تقييم سريع لوضع أطفال الشوارع في القاهرة والإسكندرية بمصر، أن حوالي ٦٦% من أطفال الشوارع الذين شملهم الاستطلاع يتناولون بانتظام عقاقير خطيرة، وأن ٨٠% منهم معرضون لخطر العنف البدني من جانب مستخدميهم

^{٧١} - عالم جدير بالأطفال- دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية - جامعة الدول العربية- اليونيسف- ٢٠٠٥ - " ماذا لو استبعدني الفقر، أطفال الشوارع".

^{٧٢} - www.amnesty.org.uk/news

والمجتمع وحتى من أقرانهم، وان ٧٠ % منهم كانوا قد تسربوا من المدرسة، بينما لم يلتحق الباقون أصلاً بالمدرسة^{٧٣}.

على المستوى المحلي، يمكن للإدارات المحلية وللبلديات أن تعمل على:
- تأسيس جهاز بلدي خاص يعمل على جمع البيانات المحلية حول أطفال الشوارع لمعرفة عددهم وظروفهم وإمكانيات التدخل والوقاية، وتأمين المتابعة الإدارية والقانونية والاجتماعية لحالاتهم، ويشتمل على فريق عمل متخصص (أخصائي نفسي، مساعدة اجتماعية، طبيب أطفال،...) يقوم بالتنسيق مع الشرطة على حماية هؤلاء الأطفال من مخاطر الشارع ويعمل على تحويل الحالات إذا اقتضى الأمر إلى المؤسسات المتخصصة^{٧٤}.

- المراقبة الليلية من قبل شرطة البلدية للأطفال في الشوارع، وفي أماكن اللهو، بالتنسيق مع الجهاز الخاص في الإدارات المحلية.

- دعم المراكز المتخصصة في رعاية أطفال الشوارع لإعادة تأهيلهم من خلال برامج متخصصة (برامج محو أمية واستلحاق مدرسي، تدريب مهني معجل، مهارات حياتية، توجيه ودعم نفسي)، والتعاون مع السلطات المركزية المعنية لتنفيذ التشريعات التي تضمن حمايتهم وتأهيلهم.

- تقديم مساعدات أو منح لعائلات الأطفال الفقراء أو المشردين، والترخيص لهم بالإشغال المؤقت للأرصفة بوضع "كيوسك" أو أكشاك لبيع الصحف والمجلات^{٧٥}، والعمل على استقطاب موارد لتمويل هذه المشاريع من القطاع الخاص والشركات التجارية وغيرها من الجهات الممولة.

إن معالجة هذه المشكلة في بلدان المنطقة تحتاج بصورة متزايدة لوضع سياسات واستراتيجيات ملائمة لحماية أطفال الشوارع بالتعاون والتنسيق بين كافة الجهات المعنية سواء على المستوى المركزي أو المحلي وضرورة إعطاء مزيد من العناية لتوفير الحماية القانونية لأطفال الشوارع من سوء المعاملة، ولا سيما في حالة الاحتجاز، ويمكن الاستفادة في هذا الإطار من الحلول المقترحة لمعالجة مشكلة الأطفال المخالفين للقانون أو المعرضين لخطر الانحراف المقترحة سابقاً (ص ٣٤).

يتمشى دور الإدارات المحلية والبلديات في هذا المجال مع وثيقة عالم صالح للأطفال ضمن خطة العمل لبناء عالم صالح للأطفال، (الفقرة ٤٤ البند ١١) الذي ينص على "اعتماد وتنفيذ سياسات تطل الذين يعيشون في الشوارع وحمايتهم وإعادة تأهيلهم ودمجهم

^{٧٣} - www.unodc.org/unodc/newsletter

^{٧٤} - www.repper.org

^{٧٥} - مشروع قانون البلديات الجديد في لبنان، المادة ٧٤ (لرئيس السلطة التنفيذية ان يرخص بالإشغال المؤقت او بوضع البضائع مؤقتا في الطرق والأماكن العامة،...).

في المجتمع، وكفالة حصولهم على الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية حسب الاقتضاء" ..

وخطة العمل العربية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٥ ضمن حماية الاطفال في الظروف الصعبة، البند(ب) حيث تهدف الخطة ألي مواجهة مشكلة أطفال الشوارع بشكل حاسم من خلال القضاء على منابعها الاساسية، ومعالجة الظاهرة في المرحلة الحالية لسد منافذها والقضاء عليها، من خلال اتخاذ عدد من التدابير والإجراءات التي تمكن من تحقيق الأهداف المرجوة..

IV. التجارب العالمية والإقليمية

يبرز هذا الفصل بعض التجارب العالمية والإقليمية لدول أعطت أهمية لدور الإدارات المحلية في التنمية وبذلت جهود تشريعية وإدارية ومالية ومجتمعية لتغيير واستحداث آليات وإنشاء بنيات خاصة على المستوى المحلي تسمح بتطبيق مبادئ حقوق الطفل.

أولاً- على المستوى العالمي

١- تجربة كندا^{٧٦}:

- تركز تجربة السلطات المحلية في كندا على اعتبار مشاركة الاطفال والشباب أداة عملية لتحسين وتطوير المدينة، وتميزت بعدة أفكار مبتكرة منها:
 - مدينة الفن التي تقدم مجاناً لوازم الرسم، النحت، التصوير للأطفال الذين يعتمدون إلى تزيين مناطق وجدران في إحياء مختلفة، وفيها أيضاً ورش تدريب للأطفال على مهارات القيادة والمراقبة.
 - تشجع الأطفال على إقامة سوق يبيعون فيه صناعات بيئية وحرفية وادوات مختلفة للسكان مما يكسبهم عائداً مادياً.
 - مجلس للشباب له ميزانية خاصة يديرونها بأنفسهم، ويمول مشاريع صغيرة للشباب وفق معايير محددة، خاصة المشاريع التي تهدف إلى تغيير نظرة المجتمع إلى الشباب.
 - مقرر جامعي يدرس في كليات الهندسة والتنمية في جامعة كندية تحت اسم المدن الصديقة للاطفال يقوم فيه الطلاب بتنفيذ أبحاث ودراسة حالات لتجارب موجودة ونموذجية من حيث الاهتمام بالأطفال.

٢- تجربة البرازيل^{٧٧}:

- تضمنت تجربة الإدارات المحلية والبلديات في البرازيل مشاريع رائدة منها:
 - مجلس بلدي للاطفال والشباب، يدار بميزانية سنوية تقدر بحوالي دولار اميركي ١٢٥.٠٠٠ استناداً إلى أولويات وضعها أطفال ويافعون نفذوا دراسة للحاجات، حيث خصصوا الميزانية على أساسها وتابعوا التنفيذ. من المشاريع المنفذة: تأمين معدات لبعض المدارس، زرع أشجار، بناء ملعب مسقوف، إضاءة نفق يلعب فيه الاطفال في الليل.

- ختم اليونيسف – بلدية موافق عليها في ولاية سيارا/ البرازيل: يمنح إلى المجالس البلدية التي تعمل على تعزيز ادائها وادارتها لصالح السياسات المتعلقة بالأطفال خاصة الأهداف المتعلقة بالصحة والتعليم والحماية. يقاس التقدم المحرز بواسطة لائحة من المؤشرات

⁷⁶ Bridgman, Rae.(2004), “Child – friendly cities: Canadian perspectives” , children and youth environments 14 (2) : 178 – 200.

⁷⁷ -Guerra,Eliana (2002),citizenship knows no age: children’s participation in the governance and municipal budget of Barra Mansa, Brazil,environment and urbanization vol 14,no 2 pages71-84.

استقصاها عاملون ميدانيون من المجتمع المحلي، ومن شروط الحصول على الختم ان تلتزم البلدية بالتعاون مع سلطات محلية أخرى، تدريب الإدارة العامة على حقوق الطفل ، زيادة وعي الرأي العام حول قضايا الطفولة، تقوية الآليات التشاركية.

لقد تميز المشروع بقدرته على استقطاب عدد كبير من المجالس البلدية (١٨٠ مجلسا) بين سنة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢ في الولاية، ولعب الاعلام دورا بارزا في نشر اخبار الاجتماعات والاحصاءات والانجازات واعلان اسماء البلديات التي منحت الختم.

وتميز ايضا بأن الدينامية المجتمعية التي ولدها انعكست تحسنا ملموسا على المؤشرات الاجتماعية التي تم جمعها وتحليلها واعلان نتائجها للرأي العام: انخفض معدل وفيات الاطفال من ٤٠ بالالف الى ٢٦ بالالف، ارتفعت نسبة التلقيح من ٦٦.٧ بالمئة الى ٩١.٤ بالمئة ، انخفض معدل التسرب المدرسي بشكل ملحوظ، انخفض معدل سوء التغذية عند الاطفال دون عمر السنة من ١٤ بالمئة الى ٧ بالمئة^{٧٨}.

٣- تجربة الفيليبين^{٧٩}

ترتكز تجربة الفيليبين على التكامل بين المستوى المركزي والمحلي، حيث تفوض السلطات الوطنية والاقليمية صلاحيات الى السلطات المحلية وتتعاون معها عبر آليات تنظم العلاقة والاستفادة المتبادلة وعبر تحديد مهمات واضحة تسهل عملية المساءلة. فتصميم خطة عمل محلية للنهوض بالطفولة تستوحي اهدافها من خصوصيات وحاجات المجتمع المحلي لا يعني انها تبتعد عن اهداف الخطة الوطنية الشاملة.

ان هذا التواصل والتفاعل يسهل ترجمة مبادئ اتفاقية حقوق الطفل الى اهداف قابلة للتنفيذ والقياس ومعرفة الجهة المسؤولة عن ذلك.

ولعل الحركة الصديقة للاطفال في الفيليبين هي المثال الواضح حول اهمية تعزيز التكامل بين التخطيط والآليات على المستوى الوطني : الدستور، السياسة الاجتماعية العامة، مؤسسات التخطيط وبيان ايجاد آليات على مستوى محلي تنقل التوصيات وتدمج مبادئ حقوق الطفل من كافة تدخلاتها وتقيم آليات مراقبة وتقييم وتغذي مراكز مرجعية للتحليل والتوجيه

٤- تجربة ايرلندا^{٨٠}

حتم وضع استراتيجية وطنية للطفولة في ايرلندا استحداث بنيات خاصة منها : مجلس للأطفال على المستوى المحلي و برلمان الاطفال على المستوى الوطني وقد وضعت اطرا تنسيقية لتنظيم العلاقة بين المستويين:

- مكتب أمين المظالم على المستوى الوطني
- تمثيل الاطفال في مجالس المدن والاقاليم

⁷⁸ Fuentes. P,Numi. R: motivating municipal action for children : the municipal seal pf approval in CEARA, Brasil

⁷⁹ "child friendly movement " www.unicef.org/plulippines/news.html

⁸⁰ government of Irland,The children's strategy:our children,their lives.november 2000

- وضع عنوان وموقع الكتروني لتلقي ملاحظات و آراء الاطفال على المستوى المحلي (نوادي، مدارس،...) حول النشاطات المحلية التي يتصورون انها مفيدة لتنفيذ الاستراتيجية.
- تعيين مفوض (في دبلن) لتطوير سياسة للمدينة خاصة للعب الاطفال (وضع معايير لامكنة اللعب، تدريب لمقدمي خدمات اللعب، تثقيف الاهل على اهمية اللعب...).

٥- تجربة الهند^{٨١}

برنامج عمل محلي لمدينة كالكوتا موجه إلى الأطفال المهمشين في مدينة كالكوتا لتمكينهم من الحصول على نوعية تعليم جيدة. يعتمد على الشراكة بين فرقاء من القطاع الرسمي والأهلي (أكثر من ٥٥ جمعية أهلية) وجمعيات دولية. يهدف البرنامج الى جعل التعليم الابتدائي النوعي متاحا للأطفال الذين هم خارج المدرسة وللأطفال العاملين والى تغيير كامل النظام التعليمي.

اشتمل البرنامج على سلسلة أنشطة :

- برنامج تسهيل التحاق الأطفال من ٥ إلى ٦ سنوات في التعليم النظامي للمدارس الموجودة (حوالي ٢٥٠٠ طفل) مصحوبا بتوجيه الأهل وتحريك المجتمع المحلي. أما الأطفال من ٧ إلى ٩ سنوات يخضعون إلى دعم وتقوية تخولهم إعادة الالتحاق بالتعليم النظامي.
- تأسيس ٦٠٠ مدرسة صغيرة تديرها جمعيات أهلية في الأحياء والمناطق الي لا يوجد فيها مدارس، تحتوي المدرسة على ٥٠ تلميذ كحد أقصى يشرف على المدارس مركزين لتدريب الأساتذة. تقوم المدرسة بالإضافة الى التعليم بتقديم خدمات صحية وثقافية وتوجيه وإرشاد للأهالي

واكب هذه المبادرة حملة توعية وتحفيز واسعة للمجتمع حول أهمية مشكلة حرمان عدد كبير من أطفال المدينة لحقهم في التعليم ، كما تم وضع برنامج بناء قدرات كبير شمل مختلف الجمعيات الأهلية المشاركة وشمل أيضا مدرسي المدارس المجتمعية المنشأة حول طرق التعليم وإدارة الصف.

ثانيا- على المستوى العربي

لا تقتصر التجارب النموذجية التي لعبت فيها الإدارات المحلية والبلديات دورا تنمويا رائدا في تطوير المجتمع على الدول العالمية بل كان لبعضها في العالم العربي تجارب ناجحة وجهود كبيرة عززت من الخدمات والبرامج المقدمة للأطفال وساهمت في تلبية احتياجاتهم وحقوقهم.

⁸¹-City-Level Programme of Action: www.clpoa.org

١ - تجربة دبي^{٨٢}

حرصت بلدية دبي على توفير كافة التسهيلات التي من شأنها الارتقاء بالخدمات المقدمة للأطفال والشباب، وشملت جهودها:

١ - تحسين وتطوير البيئة السكنية والمعيشية للمجتمع :
ساحات لعب للأطفال ضمن مساحة سير معقولة من المساكن المحيطة، الساحات الشعبية للشباب (play grounds) تتضمن ملاعب رياضية مفتوحة، كملعب لكرة القدم وآخر لكرة السلة والطائرة واليد وغير ذلك، الحدائق العامة حيث تهدف البلدية الى زراعة ٨% من إجمالي مساحة المنطقة الحضرية عام ٢٠١٢، المكتبات العامة التي تتوفر فيها مصادر معلومات مناسبة لحاجة الطفل ورغباته وميوله، إضافة الى برامج خاصة بالنشاط الصيفي للأطفال وتسجل مسابقات الرسم الحر، وسلم المعرفة الثقافية، ومسابقة قراء المستقبل لتشجيع القراءة والمطالعة، الأندية الرياضية، الرعاية الاجتماعية (تأسيس جائزة "باسم سمو الشيخة لطيفة بنت محمد بن راشد آل مكتوم" في مجال إثراء البرامج والأنشطة المقدمة للطفولة بهدف توجيه الجهد لتنمية ملكات الإبداع لدى الطفل والارتقاء بها).

٢ - تبني الأفكار والمبادرات الجديدة في مجال دعم مشاريع الطفولة والشباب:
تشجع البلدية وتدعم وتتبنى المبادرات الجديدة الهادفة الى خدمة قطاع الطفولة والشباب، عبر توفير الأراضي اللازمة للمشاريع، من خلال رؤية تخطيطية شاملة، او بتوفير الخبرة والدعم الفني والمادي لتلك المبادرات.

كذلك تبني المبادرات والمشاريع الإنسانية التي تدعم الطفولة والشباب عبر دعم المشاريع الهادفة الى تعزيز الروابط الاجتماعية والثقافية بين أفراد المجتمع والفئات الاجتماعية من ذوي الاحتياجات الخاصة (تنظيم أنشطة سنوية ، مثل مهرجان التسوق ومهرجان دبي، تنظيم فعاليات اجتماعية وثقافية وإنسانية ورياضية متعددة مثل: تنظيم أعراس جماعية، المشاركة في جائزة دبي لأفضل الممارسات، جائزة دبي للقرآن الكريم،...).

٣ - الاهتمام والتنسيق مع الجماعات الحكومية ذات العلاقة:
أولت البلدية عناية خاصة لدعم المدارس الحكومية القائمة ، من خلال توفير المتطلبات المكانية للموقع للمساعدة في تسهيل اداء وظيفتها، او بتنفيذ بعض المشاريع التكميلية التي تحتاجها كالملاعب المدرسية (المفتوحة والمغطاة...) واجراء صيانة دورية لبعض المدارس حسب خطط سنوية بالتنسيق مع الجهات المعنية.
كما تقوم البلدية بتوفير فرص التدريب الصيفي لطلاب الجامعات والمرحلة الثانوية بمراكزها المختلفة ودعم ومساندة الباحثين وطلاب الدراسات العليا بتوفير المعلومات والبيانات الاحصائية اللازمة لهم، واستقبال وفود طلابية للاطلاع على خدمات البلدية.
كما تم وضع المعايير والأنشطة والمتطلبات الوظيفية لدور الحضانة، بالتنسيق مع إدارة رعاية الأسرة والطفولة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال.

^{٨٢} - مؤتمر الاطفال والشباب في مدن الشرق الاوسط وشمال افريقيا " التصدي لتحديات التعليم"، دبي، ١٦ - ١٨ مايو ٢٠٠٥ م، البحوث العلمية، المعهد العربي لانماء المدن، بلدية دبي والبنك التعليمي ٢٠٠٥ م " بلدية دبي: دور بلدية دبي في دعم الطفولة والشباب" ص ٤٥١ - ٤٧٨

٤- توفير المسكن للشباب:

عملت بلدية دبي على توفير مسكن لائق لكل مواطن، من خلال منح قطعة ارض لكل مواطن عند بلوغه سن العشرين، ومنح مساعدات مالية وقروض للتسهيل على المستفيدين من الأراضي بناء مساكنهم، أما بالنسبة للمواطنين غير القادرين على بناء مساكنهم تتكفل الحكومة ببناء مساكن شعبية وتتحمل صيانتها والتوسعات عند الحاجة. كما تلعب البلدية دوراً هاماً في تخطيط المناطق السكنية الجديدة، وفي وضع استراتيجيات وسياسات لتطوير قطاع الاسكان مستقبلاً واقتراح تعديلات في المعايير التخطيطية المعمول بها

٢- تجربة الأردن^{٨٣}

تميزت تجربة امانة عمان للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للاطفال بالمناطق الاقل حظاً بتوفير عدد من الخدمات المهمة مثل:

١- خدمات القراءة المجانية:

اعتمدت على الصور المرئية والمشاهدة في المكتبات العامة ومكتبات الاطفال لتلائم ذوي الاحتياجات من بطني وضعاف البصر ليصبح مفهومها شاملاً يخدم كافة الفئات والشرائح. اضافة الى مركز خاص بالطفل ضمن المكتبة مجهز بمختبر للحاسوب.

٢- انشاء الحدائق و الملاعب والمراكز المتخصصة:

أ- انشاء الحدائق المروية وحدائق الطيور من اجل تثقيف رواد هذه الحدائق بشروط السلامة العامة وكيفية السير على الطرق، كذلك التعرف على انواع الطيور والمحافظة عليها.

اتخذت هذه المنتزهات مفهوما تربويا شاملا لا يقتصر على المساحات الخضراء، بل تعدها ليحوي مكتبات وصفوف للحاسوب وصلالات العاب وعيادات طبية ومراكز ثقافية ومسارح وفعاليات، مع مراعاة ان تكون هذه الحدائق والمنتزهات مؤهلة لذوي الاحتياجات الخاصة وتحقق الدمج الاجتماعي.

يهدف مشروع الحدائق الى تحقيق تنمية اجتماعية شاملة في منطقة سكنية عالية، ويهدف ايضا الى رعاية الاطفال وتطوير قدراتهم الذهنية ورعايتهم بدنياً وتربوياً وصحياً وصقل مواهبهم، والى تنمية المرأة وتدريبها بهدف خلق فرص عمل لها وتوعيتها ثقافياً وصحياً واجتماعياً، ويشكل مشروع الحدائق متنفساً لسكان المنطقة ولتحسين البيئة وهو يتضمن:

- مركز صحي (عيادة لطب الاطفال، ولطب العام، مختبر لاجراء الفحوصات اليومية، وصيدلية)، تقدم الخدمات مجاناً.

- مركز ثقافة الطفل : (مكتبة ، مرسم ،صاله العاب، مشغل، مركز كمبيوتر وانترنت)

- مركز تنمية المرأة : (خياطة منزلية ، خياطة انتاجية، تريكو،...)

^{٨٣} - مؤتمر الاطفال والمدينة، عمان المملكة الاردنية الهاشمية، ١١ - ١٣ ديسمبر ٢٠٠٢ م سجل البحوث واوراق العمل ، المعهد العربي لانماء المدن، البنك الدولي ٢٠٠٢ م : " تجربة امانة عمان للارتقاء بمستوى الخدمات للاطفال بالمناطق الاقل حظاً، ص ٢١٩ - ٢٣٩.

ب- انشاء مركز مؤهل لاستقبال كافة الاطفال من كل الفئات لاسيما الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. يتضمن: مكتبة للاطفال، قاعة لعرض أفلام السينما والفيديو والستلايت، مركز تعليمي للكمبيوتر، كافتيريا، ملاعب رملية للاطفال وملاعب للتنس، مساحات خارجية، وهو يهدف الى تقديم خدمات ثقافية ، فنية، ورياضية وترفيهية مجانية للاطفال ، والى العناية بالمواهب والإبداعات الفنية والثقافية المختلفة...

ج- خدمات استخدام المرافق مجاناً من خلال انشاء عدد كبير من القاعات المتعددة الاغراض في مناطق أمانة عمان وفي المبنى الرئيسي ووضعها في متناول يد المستفيدين من هذه الخدمة من خلال اقامة المعارض الفنية ومعارض الكتب والندوات الثقافية والاجتماعية

د- إعداد تصاميم لإنشاء المراكز التأهيلية والعلاجية الخارجية (بذوي الاحتياجات الخاصة) مما يضمن الدمج الشامل والمساهمة في جلب التبرعات والمعدات الطبية لدعم الرعاية المتخصصة.

هـ- إنشاء مراكز لتكنولوجيا المعلومات.

و- تطوير مستوى الخدمات من خلال ايلاء اهتمام خاص بسلامة الطفل وتوازن البيئة على حد سواء. وتقديم خدمات في مجال الصحة العامة (مراقبة سلامة الغذاء والشراب والمياه) وتأمين الحد الأدنى من النظافة العامة ومكافحة التلوث ومعالجة المكاه الصحية والحد من انتشار الأمراض، ورسم السياسة العامة لعمليات النظافة واختيار الأساليب العملية والعلمية المطبقة عالمياً فيما يتعلق بجمع النفايات ونقلها ومعالجتها، مكافحة الحشرات الزاحفة والطائرة ومكافحة الفئران والجرذان، والتصدي للكلاب الضالة والأفاعي وغيرها من الزواحف. مما ينعكس بيئة صحية ونظيفة على حياة الطفل في المدينة.

٣- تجربة لبنان

تأسست في لبنان عام ١٩٩٩ مجالس بلدية خاصة بالأطفال. وفي عام ٢٠٠٤ صدر تعميم عن وزارة التربية الوطنية يقضي باعتماد يوم ٢٢ كانون الثاني يوماً وطنياً لانتخاب ممثلي مجالس بلديات الاطفال في جميع المدارس الرسمية والخاصة^{٨٤}.
يهدف المشروع الى تعويد الاطفال على تحسس مشاكل بيئتهم ومحيطهم والتفكير بالحلول المناسبة.

الفئة المستهدفة هي تلامذة الصف السادس الابتدائي في المدارس الرسمية والخاصة إناثا وذكورا، حيث يختار الاطفال ممثلهم من بين زملاء لهم يترشحون لعضوية هذا المجلس كل ضمن مدرسته.

تضمنت برامج المرشحين من الاطفال للمجالس البلدية مشكلات بيئية واجتماعية مزمنة كمشكلة النفايات والبطالة وعمل الاطفال، وغياب المكتبات العامة.
منذ عام ١٩٩٩ حتى اليوم توسع نطاق المشروع ليشمل بالإضافة الى صيدا عدة مناطق في لبنان^{٨٥}.

^{٨٤} - عالم جدير بالاطفال - دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية - يونيو- ٢٠٠٥ - ص. ٩٣ .
^{٨٥} - المصدر: مؤسسة الحريري في لبنان.

كما تمت المباشرة عام ١٩٩٩ بتنفيذ مشروع التنشئة في المدن بالتعاون مع مجلس المدينة ومؤسسة الحريري في مدينة صيدا (جنوب لبنان). حيث لفت الاطفال الانتباه، بشكل خاص، الى نقص المساحات الخضراء في هذه المدينة القديمة، وشددوا على أهمية توافر الورود والأشجار للبيئة الحضرية^{٨٦}.

كذلك يقوم المركز الثقافي لبلدية سن الفيل (ضاحية بيروت) بعدة مشاريع تطل الاطفال والشباب منها: تشكيل لجنة من أعضاء البلدية تعنى بالشأن التربوي وتقوم بزيارة كل مدرسة لمراقبة ميدانية للمشاكل، محترف لتحريك الدمى، مكتبة عامة مخصصة للاطفال والشباب، انشاء أماكن عامة وحدائق مجهزة بألعاب الاطفال^{٨٧}.

٤- تجربة المملكة العربية السعودية^{٨٨}

تهدف أمانة مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية الى جعل المدينة صديقة للاطفال من خلال تنفيذ مجموعة من المشروعات والبرامج، من أهمها:

- تنفيذ ٢٧٥ حديقة عامة و٩٦ ملعب أطفال وتجهيزها وصيانتها. بالإضافة الى حديقة الحيوان الكبرى بالرياض.

- تنفيذ مشروعات رصف وتشجير وتجميل بعض الشوارع، وتزويدها بممرات للمشاة في اطار " أنسنة المدينة" والتي يستفيد منها جميع السكان بمن فيهم الاطفال.

- تعزيز الخدمات الإنسانية التي تستفيد منها الأسر والاطفال معاً، (على سبيل المثال انشاء مجموعة من الواحات ببعض الحدائق المختارة في أحياء متفرقة من مدينة الرياض. وتهدف هذه الواحات الى تقديم مجموعة من البرامج التعليمية في اطار ترفيهي بالاستفادة من التقنيات والبرمجيات والمنتجات الحديثة).

- الاهتمام بثقافة الطفل من خلال تنظيم المعارض والفعاليات الثقافية إما مستقلة أو في اطار احتفالات الامانة بالأعياد.

- وضع البرامج الترفيهية والألعاب والمسابقات ومسرحيات الاطفال ضمن احتفالات الامانة خلال الأعياد والإجازات.

- تنظيم زيارات المدارس وجمعيات المعوقين لحديقة الحيوانات بغرض التعلم والترفيه.

- تسهيل إجراءات جمعية الاطفال المعوقين لاقامة المهرجانات الخيرية لدعم هذه الجمعية و أمثالها.

^{٨٦} - Growing Up in Cities- Lebanon: www.unesco.org/most/guic/guiclebamain.htm

^{٨٧} - تقرير حول البرامج والنشاطات في مجال الطفولة- بلدية سن الفيل- لبنان- تشرين الأول ٢٠٠٥ .

^{٨٨} - أوضاع الاطفال والمؤسسات المعنية برعايتهم في مدينة الرياض، سلسلة اصدارات مبادرة حماية الاطفال في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، الرياض / مايو - آذار ٢٠٠٥ .

- تسهيل إجراءات منح الترخيص للمستثمرين في مجال المدن الترفيهية والمنتزهات.

- تخصيص بعض المواقع الاستثمارية الحيوية لتأجيرها للقطاع الخاص بغية استثمارها في مجال الترفيه.

- التشديد على توفير اشتراطات السلامة الضرورية بالتنسيق مع الدفاع الوطني في المنشآت الترفيهية التي تستقطب اعداد كبيرة من الاطفال.

- تنفيذ استراتيجية القضاء على الفقر الحضري من خلال وحدة الدراسات الاستراتيجية، وهي تهدف الى تأمين تنمية مستدامة في المناطق المحتاجة في المدينة وتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتعتبر هذه الاستراتيجية الاطفال أهمية من خلال تقييم أوضاعهم في المناطق المحتاجة وتحديد العوائق التي تواجههم، ومن ثم وضع الآليات المناسبة لحفظ حقوقهم وتوفير الرعاية اللازمة لهم.

إن التجارب والمجهودات التي نفذتها الدول العربية الواردة في سياق هذه الدراسة تم أخذها كنماذج أمكن للباحث الحصول عليها، ومن المؤكد أن هناك مجهودات أخرى كثيرة متوفرة في أكثر من قطر عربي، غير أن الملاحظة الأساسية واستنادا الى المقارنة مع التجارب العالمية أن هذه التجارب اهتمت بتأمين الخدمات الصحية والبيئية والثقافية واعتمدت خطوات تنظيم عمراني مناسب لحاجات الاطفال ولاسيما ذوي الاحتياجات الإضافية غير أنها أغفلت الاهتمام بتشجيع مشاركة الاطفال من خلال خلق أطر للتعبير عن آرائهم ومقترحاتهم، كما لم تخصص وحدات أو آليات ذات طابع مؤسسي تهتم بوضع استراتيجية متكاملة لكافة حقوق الاطفال وتراقب تنفيذها وتؤمن سبل الديمومة والاستمرارية والتقييم وقياس الأثر.

ثالثا- مبادرة المدن الصديقة للأطفال*

أ- التعريف

تؤمن مبادرة المدن الصديقة للأطفال إطارا فعليا وعلميا لنقل تطبيق اتفاقية حقوق الطفل من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي وهي إطار عام يصلح للتكيف مع خصوصية المنطقة التي ينفذ فيها.

كذلك تشكل تدابير التنفيذ العامة التي أوصت بها اللجنة الدولية لحقوق الطفل إطارا للمدن الصديقة للطفل، إذ هي تسأل عن الهيكليات والآليات المعتمدة على كافة المستويات (الوطنية والإقليمية والمحلية) لتطبيق مبادئ وأحكام الاتفاقية.

إن المسار التأسيسي للمدن الصديقة للأطفال يمكن أن يتخذ، على عدة مستويات من الرأس إلى القاعدة، سياسة تقرر على مستوى رئيس البلدية، تتوجد لها لجنة أو هيكلية مسؤولة عن التنفيذ والتخطيط. وقد يبدأ من القاعدة عبر تجربة نموذجية ناجحة على المستوى المحلي، ويمكن أن يبدأ بها الأطفال، وفي غالب الأحيان تعتمد المقاربة

* مبادرة تدعمها اليونيسف ولها سكرتارية خاصة في معهد انوشنتي في إيطاليا.

المزدوجة. ولكن المهم ان المدينة الصديقة للأطفال وان كان لها اطاراً ومعايير فلا يجب ان تكون خاضعة لمعايير جامدة منمطة بل يترك فيها للقيمين على القرار ولمشاركة المجتمع المحلي ولاسيما الاطفال استنباط طرق واشكال ومعايير يتعاقدون عليها فيما بينهم ويقنعون ادارة السلطة المحلية بتبنيها. من هنا تبرز اهمية التجارب النابعة من حاجات واقعية تتفق مع امكانية التنفيذ التي تأخذ بعين الاعتبار واقع الموارد المتاحة ولهذا تلعب عملية التبادل والتكامل والانضواء في شبكات توأمة او اتحادات ادوار ريادية في تبني واعتماد تجارب صالحة لحكومية محلية فضلى يطمح اليها المجتمع، ومن هنا ايضا اهمية ابتداء نشاطات وبرامج يتسع فيها هامش مشاركة المجتمع والاطفال خاصة.

ب- المبادئ التأسيسية

المبادئ المؤسسة للمدن الصديقة للاطفال هي نفسها المبادئ الاربعة الاساسية لاتفاقية حقوق الطفل.

١- مبدأ عدم التمييز: يجب ان يحظى المهمشون في المدينة والذين يحتاجون الى تدخل بفرص متساوية في الحصول على الخدمة وعلى الحقوق، وان تتغير النظرة الاجتماعية السائدة: تأمين الخدمات للجميع، وتأمين الوصول الى الحقوق للجميع.

٢- مصلحة الطفل الفضلى: كل مؤسسات وبرامج وأنشطة المدينة يجب ان يكون لمصلحة الطفل فيها الاعتبار الأول وان يكون تأثير السياسات والبرامج المعتمدة ايجابى ومفيد لمصلحته.

٣- الحق في البقاء والنمو: تحسين مستوى الخدمات والبيئة الفيزيائية والظروف الحياتية لتأمين افضل مستوى لائق للنمو النفسى والجسدى والروحي والعقلي والاخلاقي للطفل.

٤- احترام آراء الاطفال والاستماع اليهم واخذ رأيهم بعين الاعتبار في رسم السياسات والبرامج المعدة لهم.

اما المبادئ التي يجب ان تتوفر في المدن الصديقة للاطفال والتي تشكل اهداف تعمل عليها الإدارة المحلية وتتبنها في مخططاتها التوجيهية العمرانية وفي تدخلاتها وتسهر على تضمينها في رؤى كافة المؤسسات الحكومية الرسمية والاهلية التي تعمل معها هي:
لكل طفل الحق في:

- التأثير في القرارات المتعلقة بمدينته.
- التعبير عن رايه بحرية حول شكل المدينة التي يريد.
- المشاركة في الحياة العائلية والمجتمعية.
- خدمات ذات نوعية جيدة ومركزة على الطفل ويسهل البلوغ اليها (الصحة، الرعاية الاجتماعية، التربية، الاسكان،...)
- الحماية من الاستغلال والعنف والاساءة.
- التنزه بأمان وسلامة في الاحياء والشوارع.
- الاجتماع مع الاصدقاء واللعب معهم.
- التمتع بالمساحات الخضراء.
- التمتع ببيئة صحية مأمونة خالية من التلوث.

- المشاركة في أنشطة ثقافية.
- ان يكون مواطن يحظى بكافة الحقوق وبالتساوي مع جميع افراد المجتمع دون أي تمييز بحسب الدين او العرق او الدخل او النوع او الإعاقة.

رابعاً- برنامج تنشئة الاطفال في المدن⁸⁹

يقوم على جمع المعلومات عن البرامج التي تهدف إلى جعل بيئة المدن مكاناً ملائماً لتحقيق الأطفال لكامل حقوقهم وحاجاتهم كما يهدف إلى تأمين تضمين رغباتهم وآرائهم في سياسات التخطيط المحلي والى التواصل مع أصحاب القرار.

بدأ ١٩٧٠ في منظمة اليونيسكو ومنذ ذلك التاريخ حتى اليوم تم اعتماده في اكثر من دولة في العالم: الارجننتين، استراليا، كاليفورنيا، بريطانيا، الهند، الولايات المتحدة الاميركية، المكسيك، لبنان، غينيا، النروج، جنوب أفريقيا، السويد وغيرها...

يشتمل البرنامج على تدريب منشطين يعملون مع الأطفال من ١٠ الى ١٥ سنة الذين يقومون بسلسلة أنشطة لتحليل وضع البيئة ونوعيتها من خلال: مقابلات، مشاهدات، رسم خرائط، تصوير ويعمدون إلى إيصال استنتاجاتهم واقتراحاتهم إلى أصحاب القرار في النطاق المحلي.

وقد بينت نتائج تطبيق هذا البرنامج في الدول التي نفذ بها إن رؤية الأطفال للبيئة التي يعيشون فيها هي واحدة وهناك تشابه كبير في تحديد السلبيات التي تؤثر على نوعية البيئة، كما بينت النتائج المقارنة ان هناك فجوة بين ما يتصوره الأطفال ويعتبرونه مفيداً وحاجة لهم وبين وجهة نظر مسؤولي التخطيط المدني.

ومن نتائج البرنامج أيضا إن الأطفال يعون بوضوح طبيعة المشكلات التي يعيشون ويعرفون أسبابها ويمتلكون حلولاً واقعية يستطيعون تنفيذها بأنفسهم.

⁸⁹ - www.unesco.org/most/guic

V. مستلزمات تفعيل دور الإدارات المحلية والبلديات في تنفيذ حقوق الطفل

أ- على المستوى المحلي

تستطيع الإدارات المحلية والبلديات أن تسهم في تنفيذ حقوق الطفل من خلال اتخاذ إجراءات وتدابير إدارية وتنظيمية وتنفيذ برامج ومشاريع تخدم حقوق الاطفال. نورد فيما يلي بعض المستلزمات التي تمكنها من المساهمة في الدور المرجو منها:

- وضع وتطوير الخطط البلدية المرتكزة على مصلحة الطفل، والعمل على خلق آلية للتنسيق والتشبيك على المستوى المحلي (لجان محلية متنوعة على سبيل المثال يشارك فيها الأطفال والأهل، مؤسسات المجتمع الأهلي، ممثلين عن الإدارات الرسمية التي تمثل السلطات المركزية في المحافظات والاقضية، ومؤسسات المجتمع المدني...): تضمن هذه الآلية التنسيق الفعال بين البلدية وشركائها من خلال علاقة أفقية يتضح فيها دور وصلاحيات ومجال تدخل كل من الشركاء منعا للازدواجية وتحقيقا للتكامل. وتضمن أيضا علاقة عامودية واضحة بين البلدية وبين السلطة المركزية تتسم بالمرونة وتسهيل التبادل والتفاعل.

- تأسيس مكاتب بلدية للتنمية المحلية ضمن الإدارات المحلية والبلديات (مكاتب بلدية مختصة بالتنمية الاجتماعية وأخرى بالتنمية السياحية وغيرها من مرافق التنمية)، بهدف دعم المؤسسة البلدية لتطوير قدراتها البشرية والتقنية لتأمين خدمات متطورة للمجتمع المحلي، ولاعداد مشاريع ونشاطات واقعية، ويتم هذا من خلال رسم خطة بلدية للخدمات الاجتماعية المحلية مبنية على دراسة الواقع والحاجات، ومن خلال التعاون مع المؤسسات والجمعيات المحلية والوطنية والدولية⁹⁰، على ان يدير هذه المكاتب فرق عمل متخصصة ومؤهلة، كما يجب أن يتم دعم وتدريب فرقاء آخرين من العاملين في الجمعيات الاهلية والمؤسسات والمراكز الاجتماعية لأن الذين يعملون مباشرة مع الاطفال يحتاجون الى طرق منهجية في مقاربة الطفولة وقضايا الفقر والسكان.

- العمل على تعيين وسيط الاطفال أو أمين المظالم⁹¹ في كل بلدية ومن ثم بناء شبكة ووصلها بهيئات وطنية على المستوى المركزي، تعمل هذه الشبكات المحلية من خلال "خلايا استماع" مؤلفة من فريق متخصص يتألف من أخصائي نفسي ومساعدة اجتماعية وطبيب أطفال أو طبيب شرعي ومحامي، وغيرهم من الأخصائيين الذين تدعوا الحاجة اليهم ويمكن التعاقد معهم لهذه الغاية. يقوم الفريق وفق آلية محددة بتلقي الشكاوى ومتابعتها أو إحالتها إلى الجهات الوطنية المختصة، وتغطي هذه الشبكات مختلف فئات الاطفال (الاطفال المعنفين، الاطفال العاملين، أطفال الشوارع، الاطفال المخالفين للقانون او المعرضين للخطر، الاطفال اللاجئين او الاقليات، الاطفال ذوي الاحتياجات الإضافية،

⁹⁰ www.bt- villes.org/Arabic/projets02arb.htm

⁹¹ - المبادئ التوجيهية لاتفاقية حقوق الطفل المتعلقة بشكل ومضمون التقارير الدورية التي يتعين على الدول الأطراف تقديمها- الفقرة ١٨ من التدابير العامة للتنفيذ (المادتان ٤ و ٤٢ والفقرة ٦ من المادة ٤٤ من الاتفاقية)..

وغيرهم...) بغية تحقيق الإنصاف ومصالحة الطفل الفضلى. هذه الهيئة قد لا تكون بالضرورة في البلدية، يمكن أن تكون جمعية مستقلة لحقوق الإنسان على أن تنسق وتتواصل مع البلدية.

- تأسيس نظام محلي لجمع البيانات والإحصاءات والمؤشرات المتعددة الأغراض والمتكاملة للطفولة والسكان على اختلاف فئاتهما، ولأسيما الفئات المهمشة والتي تعاني من التمييز كالفتيات في بعض بلدان المنطقة، وذوي الاحتياجات الإضافية، والأطفال المولودين خارج اطار الزواج، وأطفال الشوارع، والأحداث المخالفين للقانون، واللاجئين، والأقليات، وغيرهم، بحيث تتضمن هذه المسوحات معلومات عن دخل وإنفاق وأوضاع الأطفال والأمهات ونسبة الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية، وعن حالة السكن.

إن جمع المعلومات المتعلقة بالفئات المهمشة على الأخص هو أولوية لتصويب البرامج وتحديد الأولويات لذلك يجب أن تكون البيانات والإحصاءات مصنفة بحسب العمر والجنس والمنطقة لكي نضمن عدم التمييز والعدالة والفعالية. ويتم التعاون بين الإدارات المحلية البلديات و مراكز البحوث والإحصاءات والجمعيات والمراكز الاجتماعية لتحقيق هذا الغرض. كذلك يجب أن تشمل عملية جمع البيانات على قاعدة معلومات حول الجمعيات والمؤسسات والمراكز الاجتماعية والجامعات والمدارس والمستشفيات والأندية الشبابية الثقافية والرياضية والترفيهية، المنتشرة في النطاق الجغرافي للبلديات، وتبويب نشاطاتها وخدماتها، لدرس إمكانيات التعاون والتشبيك معها في اطار التنمية و أعمال حقوق الطفل، كذلك اعداد لوائح بالخبراء والمختصين الذين يمكن الاستفادة من خبراتهم وخدماتهم على مستوى المجتمع الذي ينتمون إليه.

- العمل على إدخال النظم التكنولوجية والمعلوماتية في إدارة الأعمال والتوثيق وفي بناء قاعدة معلومات.

- رصد ميزانيات متخصصة لقضايا الطفولة وذلك استرشادا بالمصالح الفضلى للطفل، بحيث تغطي هذه الميزانية مختلف خدمات الاطفال و الأسر وتأمين الحقوق، والعمل على استقطاب موارد إضافية من القطاع الخاص والمنظمات الدولية وغيرها من المؤسسات والجهات المانحة، و إتاحة الفرصة أمام الاطفال للتقرير بخصوص جزء من الميزانية لجهة تحديد الأولويات التي يرونها هم.

- تشجيع وإبرام اتفاقيات التوأمة بين البلديات المحلية وبينها وبين بلديات الخارج مما يدعم الخطوات الانمائية القائمة ويؤسس لبرامج وتدخلات نموذجية جديدة.

- استحداث بنى وهيكلية بالتنسيق بين السلطات المحلية والمركزية والجهات الأخرى المعنية، من أجل إشراك الأطفال والشباب في صنع القرار^{٩٢}، وفي تحديد معايير التقييم التقديري للمدينة^{٩٣}، وكذلك التعبير عن أنفسهم في النقاشات العامة (برلمانات الأطفال، جمعيات تمثيلية للأطفال والشباب).

- الانفتاح على الجامعات والمؤسسات البحثية والتعاقد معها لاعداد الدراسات وجمع البيانات وغيرها من إمكانيات التعاون على المستوى المحلي.

- توثيق العلاقة مع الجمعيات الاهلية ودعمها للاستفادة من تقنيات اختصاصها ومواردها البشرية والمالية المتاحة.

- اعتماد مقاربة اجتماعية شاملة على المستوى المحلي تأخذ بعين الاعتبار ان الحقوق متكاملة ولا تتجزأ ومراعاة المبادئ العامة للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في كل مشروع، لجهة عدم التمييز، مصلحة الطفل الفضلى، الحق في البقاء والنماء، والمشاركة.

- المشاركة في نشر الاتفاقية والترويج لها من خلال طباعتها وتوزيعها في المجتمع المحلي، واعداد حلقات توعية على الاتفاقية موجهة للاهالي والاطفال ومعلمي المدارس والعاملين الصحيين والمشرفين الاجتماعيين وكافة الفئات المهنية العاملة مع الاطفال.

- المشاركة في اعداد التقارير المحلية الدورية عن أوضاع الاطفال في المدينة او المحافظة، بهدف استعراض التقدم المحرز على صعيد أوضاع الاطفال والنهوض بها^{٩٤}، والتنسيق مع السلطات المركزية وآلياتها في اعداد التقارير الوطنية (المجالس العليا للطفولة وشبكتها التنسيقية مع القطاع الأهلي).

- تنظيم دورات تدريب على البرمجة استنادا الى حقوق الطفل، وعلى منهجيات التدخل في قضايا الطفولة، موجهة لأهل الاختصاص.

- الاهتمام بالإعلام المحلي: موقع إلكتروني لتبادل الآراء والملاحظات والشكاوى، صحيفة محلية أسبوعية تبرز النشاطات المبتكرة وتسهم في الترويج لمواقف وسلوكيات مناسبة.

- لعب دور في زيادة الوعي العام حول أهمية العمل من أجل الاطفال، وتحسيس البلديات على تطوير أدائها وجعله أكثر فعالية.

^{٩٢} - Chawla,Louise(2001), Evaluating Children,s Participation,Seeking Areas of Concensus,Pla Notes,October,No.42

^{٩٣} - Riggio,Eliana and Theresa Kilbane(2000),The International Secreteriat For Child Friendly Cities, a Global Network For Urban Children,Environment and Urbanization,vol.12,No2,pp.201- 205

^{٩٤} - الفقر والاستثناء بين أطفال المناطق الحضرية- الإصدار من ملخص انوشنتي - اليونيسف - " تعزيز دور الاطفال - ص ١٥ "

ب- على المستوى الإقليمي

هناك مجموعة من الخطوات يمكن اتخاذها على المستوى الإقليمي من شأنها الارتقاء بقدرات الإدارات المحلية والبلديات في تحسين أوضاع الاطفال خاصة الاطفال المهمشين وفي ظروف صعبة، وهي:

- اصدار دليل بأبرز النشاطات الناجحة والمبدعة والتجارب الرائدة في مجال حقوق الطفل المنفذة على المستوى المحلي في العالم العربي.

- اعتماد جائزة سنوية لتشجيع افضل الممارسات في مجال حقوق الطفل والتنمية على مستوى السلطات المحلية والبلديات.

- إنتاج دلائل تدريب حول العمل مع الاطفال والشباب وحول المشاركة (للاطفال، والأهل، والعاملين المهنيين مع الاطفال).

- اعداد دراسة قانونية مقارنة للبلديات وصلاحياتها، لتوسيعها وجعلها قابلة لتنفيذ بنود الاتفاقية.

- وضع برنامج إحصائي قابل للاستخدام على المستوى المحلي، على غرار برنامج Child Info & Dev.

- تنظيم دورات تدريبية حول:

➤ اتفاقية حقوق الطفل

➤ الدعاية وكسب التأييد

➤ ادارة البرامج واستقطاب التمويل

➤ البرمجة استنادا الى حقوق الطفل

➤ التخطيط والتنظيم المدني المتطابق مع حقوق الطفل

كذلك تدريب الكوادر العاملة مع الاطفال في ظروف صعبة (أطفال الشوارع، الاطفال العاملين، الاطفال في خطر الانحراف، وذوو الاحتياجات الإضافية،..) على منهجيات العمل الاجتماعي المتخصص.

- وضع دليل بمعايير الجودة في ادارة المؤسسات ومرافق الطفولة، على النطاق المحلي (الاندية، المراكز الثقافية، دور الرعاية النهارية، المدارس، المؤسسات الرعائية، أمكنة اللعب، مقاهي الإنترنت،...)

- انشاء شبكة مجالس بلدية للاطفال، وتنظيم لقاءات سنوية لها.

- إنتاج مواد تثقيف وموقع إلكتروني خاص ومجلة دورية لابراز اهم النشاطات على المستوى الاقليمي.

- إرساء منهجية علمية لوضع الآليات والمؤشرات لتحليل أوضاع الاطفال، وللمتابعة والتقييم بالتنسيق مع المجالس العليا للطفولة.
- وضع تصور إجرائي لكيفية تضمين الأهداف الوطنية في نطاق العمل المحلي، والتعاون مع المجالس العليا للطفولة في هذا الشأن.

- تمويل أبحاث مقارنة ودراسات تحليلية في قضايا الطفولة والتنمية المحلية.

- دعم انشاء دبلوم متخصص بالتعاون مع الجامعات العربية والعمل على اعداد مقرر جامعي عن المدينة الصديقة للأطفال، يعطى في كليات الهندسة والتربية والعلوم الاجتماعية وغيرها.

ج- منهجية التنمية المحلية لصالح الاطفال:

اما المنهجية التي يستلزم ان تتبعها الادارات المحلية والبلديات في سعيها للتنمية المحلية وفي اعدادها للخطط المحلية الشاملة فيجب ان تأخذ بعين الاعتبار المنظور الشمولي لحقوق الطفل بحيث تعتمد مقارنة اجتماعية تشمل مختلف القطاعات وتشرك فيها عدة فقاء أساسيين في التنفيذ ولاسيما الاطفال، ويجب أن تكون مكوناتها ومضمونها متاحا أمام الرأي العام.

تتضمن مكونات الخطة:

- ١- تشخيص الوضع
- ٢- إشراك الاطفال واليافعين
- ٣- مقارنة متعددة القطاعات
- ٤- شركاء متعددين
- ٥- عناية اكثر بالأطفال المهمشين او الأقل حظاً
- ٦- التواصل مع شبكة المدن الصديقة للاطفال
- ٧- خطة لكسب التأييد
- ٨- ميزانية خاصة وموارد جديدة
- ٩- اطار تشريعي ومؤسسي
- ١٠- بناء القدرات
- ١١- المراقبة والمتابعة والتقييم

١- تشخيص الوضع:

- التعرف على الخصائص الاجتماعية السكانية للمجتمع (بناء قاعدة معلومات من مجموع البيانات والمؤشرات في مجالات الفقر - الصحة - التربية- اللعب - و اوقات الفراغ - النقل - خدمات الاسرة - المسكن والبيئة - الجريمة والعدالة).

ترتكز هذه المؤشرات على المبادئ العامة للاتفاقية أي المنظور الحقوقي (عدم التمييز في النوعية والبلوغية (المالية والجغرافية)، وشمولية تأمين الخدمات والبرامج لكل الفئات .
- بناء شبكة من المؤشرات الخاصة بالأطفال، يمكن الاعتماد على اللائحة المرفقة بالمبادئ العامة التوجيهية للاتفاقية ومكونات برنامج Child Info، التعرف على المساحات غير المستثمرة: (الملاعب، الحدائق) والتعرف على المؤسسات التي تؤمن البرامج والخدمات: بنية تحتية – قدرة استيعاب – جهاز عامل – توزيعها الجغرافي – حجم المستفيدين – خصائص المستفيدين- نوعية البرامج واختصاصها: الطفولة المبكرة – التربية – الصحة والتأمين الاجتماعي – الثقافة والترفيه – الأندية الرياضية - مؤسسات الرعاية والإيواء – جمعيات أهلية – ...

يمكن الطلب من هذه المؤسسات ان تعتمد الى توثيق انشطتها وبرامجها وإيداع الإدارة المحلية أو البلدية تقارير سنوية او فصلية، كما يمكن لها عند الترخيص او الكشف الصحي والبيئي التأكد من توافر معلومات تتيح للإدارة المحلية المعرفة العلمية والواقعية لحجم وأهمية هذه المؤسسات وعن مدى استعدادها للدخول في الاطر واللجان التي تنشئها البلدية بهدف التطوير والتنمية.

من الضروري أن تنسق الإدارات المحلية والبلديات مع هيئات ومؤسسات رسمية او خاصة تمتلك هذه المعلومات في حال عدم تواجدها عندها (المرصد البيئية والصحية – مؤسسات الابحاث – الجامعات – المختبرات – فروع التأمين،...) وقد يكون أمام الإدارات المحلية والبلديات سياق طويل لتحصل على هذه المعلومات (تدريب باحثين – تخصيص جهاز بشري – احصاء وتوثيق ومكنة) وان تعتمد الى اجراء دراسات كمية ونوعية والمسح السريع كما يمكن ان يساهم الاطفال انفسهم في تنفيذ هذه الاستقصاءات وجلب المعلومات وتحليلها ومناقشتها .

يساعد هذا التشخيص في تحديد الأولويات وصياغة اهداف المشاريع والبرامج التي يجب أن تعمل عليها السلطة المحلية وغيرها، ويرسم إطارا استراتيجيا لحركة ونشاطات الإدارة المحلية والبلدية وكافة الشركاء.

٢- مشاركة الأطفال:

الترويج للمشاركة الفاعلة للأطفال في القضايا التي تعنيهم والاستماع إلى رأيهم وأخذهم بعين الاعتبار في القرار والسياسات والبرامج التي ترسم او تخصص لهم، الاعتراف بهم كشركاء أصليين، كمواطنين متساويين يتمتعون بحقوق كاملة. ويفترض توفير او إيجاد خدمات لتقديم المعلومات وإتاحتها للأطفال وفتح المؤسسات الرسمية أمامهم للتعرف اليها وإيجاد الهيئات الخاصة للحوار والنقاش .

٣- انشاء لجنة او مجلس بلدي يضم كافة فرقاء المجتمع المحلي (جهات متنوعة من القطاعين الرسمي والأهلي وممثل عن تجمعات وهيئات الاطفال و اليافعين): تلعب فيه الإدارة المحلية والبلدية دور المحرك والمسهل ويكون لهذا المجلس سكرتارية فنية وإدارية مسؤولة عن متابعة تنفيذ البرامج والنشاطات

٤- تشجيع تأسيس مؤسسات خاصة لتأمين التنسيق والمتابعة والسهر على تنفيذ الاستراتيجية وتأمين أوسع مشاركة فيها (تجربة مكتب مفوض حقوق الطفل في مدينة لندن) الذي فوض إليه وضع استراتيجية للطفولة والشباب وتأمين الاستشارة حولها:
- تم استشارة حول ٣٠٠٠ طفل ويافع عبر استعمال طرائق مختلفة (استبيانات في المدارس، الأندية، أمكنة الترفيه، رسائل الى رئيس البلدية، اجتماعات مع أطفال من فئات اجتماعية...).
- تم تحليل معطيات التقرير الوطني البريطاني حول واقع الطفولة
- استشارة حوالي ١٣٠ جمعية مصحوبة بورش عمل مع أخصائيي الصحة، التربية، الرعاية الاجتماعية،... ومع جمعيات الأطفال اليافيين.

٥- عناية موجهة الى المهمشين:

معالجة أسباب التهميش وتأمين شروط الدمج وتكافؤ الفرص. الاستفادة من مرحلة تشخيص الوضع لتحديد خصائص المهمشين الاجتماعية والثقافية والسكنية لبناء برامج تدخل هادفة وفعالة.

٦- التواصل مع شبكة المدن الصديقة للاطفال:

من المهم العمل على الوصول الى المعايير التي تسمح بالانضمام الى هذه الشبكة مما يسمح بتبادل الخبرات والاطلاع على تجارب نموذجية تم اختبار فعاليتها.

٧- خطة لكسب التأييد:

إن الهدف المنشود يستلزم تعبئة وتهيأة المجتمع بكافة فرقائه بدءا من القرار السياسي فيه (رؤساء البلديات- مسؤولون ذو ثقل سياسي واجتماعي...) وصولا الى سائر أفراد المجتمع لأن المطلوب إحداث تغيير في الذهنية الاجتماعية بقبول المشاركة والتنمية والعمل ضمن فريق والتخطيط وهذه مفاهيم غير رائجة كفاية في العمل البلدي العربي.

٨- ميزانية خاصة وموارد جديدة:

الالتزام السياسي يترجم بتخصيص ميزانية للاطفال مبنية على الحاجات الواقعية لأن الدينامية الجديدة تفترض برامج جديدة وآليات وبنيات خاصة تحتاج الى موارد لتشغيلها، ويمكن التفكير بمصادر تمويل إضافية أولها إعادة ترشيد الإنفاق باتجاه الأولويات (الاطفال أولا) والطلب الى القطاع الخاص المساهمة المباشرة واقتطاع قسم من الضرائب المجبأة محليا واستحداث أخرى، دون إغفال رأي الاطفال في طرق الإنفاق.

٩- اطار قانوني صديق للاطفال:

معرفة تأثير بعض القوانين على حياة الاطفال ورفاههم ومدى اتساقها مع مبادئ اتفاقية حقوق الطفل الأربع (عدم التمييز- مصلحة الطفل الفضلى- الحق في البقاء والنماء-

المشاركة) والتأكد من ان القوانين والأنظمة تتيح فرص التشكي والمشورة والإبلاغ عن الانتهاكات بحق الاطفال ولاسيما المهمشين منهم.

١٠ - بناء القدرات وتطويرها:

ثمة أدوار ومهام جديدة تستلزم اختصاصات ومهارات يفترض توافرها في أفراد الجهاز العامل في الإدارة المحلية والبلدية وثمة أيضا دور للإدارات المحلية والبلديات في تمكين سائر شركائها ولاسيما الاطفال من خلال التوعية والتدريب على حقوق الطفل والمواطنة والصحة والبيئة...

١١ - المراقبة والمتابعة والتقييم:

القياس المستمر لأثر السياسات والقوانين والبرامج والتدخلات على مصلحة الطفل الفضلى وفقا لآلية محددة تعتمد مؤشرات علمية (مستمدة من مرحلة تشخيص الوضع) مع ايلاء اهتمام خاص بالأطفال المهمشين، كما يمكن استحداث بنية خاصة مستقلة يعهد إليها مهمة المراقبة والتأكد من ملاءمة التدخلات لحقوق الاطفال (يشترك فيها ممثلون عن المجتمع المحلي، جمعيات أهلية، أطفال...).

.VI خلاصة عامة

ترتكز مبادئ تحقيق التنمية على تمكين المجتمع المحلي من اخذ خيارات مسؤولة بحرية وبمشاركة فاعلة للفئات المعنية، وعلى الحاجة إلى تأطير مؤسساتي وقانوني ونظام إداري سهل ومرن بعيد عن البيروقراطية يعتمد الشفافية والمساءلة.

ولكي تكون مبادرات الإدارات المحلية والبلديات فاعلة، فإن العمل والدعم على المستوى الوطني يصبح مهما وحاسما، وفرصة فريدة لإضفاء الطابع الرسمي على نظام الحكم المحلي من أجل أعمال حقوق الطفل^{٩٥}، بحيث تبادر الحكومات والسلطات المركزية إلى تفعيل اللامركزية الإدارية والتنموية وتعمل على تعزيز الشراكات بينها وبين السلطات المحلية لضمان وضع الأطفال في صميم الأولويات التنموية^{٩٦}، وتراجع تدابيرها التشريعية لجعل قانون تنظيم عمل البلديات متلائم مع تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل الدولية على المستوى المحلي وتجهد لتوفير الموارد الكافية لتفعيل دور الإدارات المحلية والبلديات.

يتطلب تحقيق هذه الأمور بذل جهد كبير لإقناع اصحاب القرار على المستوى المركزي و المحلي بأهمية تنفيذ حقوق الطفل على المستوى المحلي كوسيلة فعالة وأكيدة لتحقيق رفاه الأطفال وتنميتهم وأنه استثمار من أجل التنمية المجتمعية بأشملها وليس لشريحة مجتمعية واحدة. انه خيار له إيجابيات في ترشيد الإدارة بشكلها الواسع المرتكزة على الشفافية والاستدامة والتطابق مع حقوق الإنسان في الإنصاف والعدالة والمساواة.

إن كافة الفرقاء المعنيين بتحسين الأوضاع الاجتماعية في المجتمع العربي: الجمعيات الأهلية العاملة في الطفولة، جمعيات حقوق الإنسان، جمعيات الاطفال، الاطفال أنفسهم، الاهل، الجامعات، رجال الدين، وسائر أعضاء المجتمع المدني، مدعوون الى حشد طاقاتهم ووضع خطط دعم وكسب تأييد لاعتماد هذا الخيار ولجعل الاطفال في أول الأولويات، وبما لا شك فيه أن هذا يحتاج الى أن تحسم هذه الدول خياراتها لجهة تبني التنمية خياراً أساسياً في مفكرتها السياسية خاصة وأنها وقعت وصادقت على اتفاقيات ومعاهدات دولية التزمت فيها بالقيام بخطوات ملموسة على طريق تحقيق التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من إنجاز العالم العربي خطوات مهمة في مجال حقوق الإنسان والطفل لا يزال أمامه تحديات كثيرة: ارتفاع نسبة وفيات الأطفال، سوء التغذية، صحة المراهقين، وجود عدد كبير من الأطفال المهمشين الذين يعيشون في ظروف صعبة: كالأطفال العاملين، وأطفال الشوارع والذين هم في نزاع مع القانون أو المعرضين لخطر الانحراف، والمحرومين من الرعاية الأساسية، كذلك الإهمال لمشكلة الإعاقات وذوي الاحتياجات الإضافية، ومخاطر مرض الإيدز...

والدور المرجو من الإدارات المحلية والبلديات لتمكين الدول العربية من تحقيق التزاماتها الدولية وتحقيق مستوى تنمية أفضل لمجتمعاتها أصبح يشكل تحدياً يفرض نفسه على أولويات العمل الاجتماعي ويحتم تأمين الفرص المناسبة لتمكينه من تحقيق الاثر الايجابي في تقدم ونمو المجتمع وتوفير الرفاه لكافة فئاته ولاسيما المهمشة منها.

^{٩٥} - الفقر والاستثناء بين أطفال المناطق الحضرية- الإصدار من ملخص انوشنتي - اليونيسف- " اتخاذ الإجراءات - ص ١٤ .

^{٩٦} - الفقر والاستثناء بين أطفال المناطق الحضرية- الإصدار من ملخص انوشنتي - اليونيسف- الافتتاحية- ص ١ .

لائحة المراجع

- ١- الفقر و الاستثناء بين أطفال المناطق الحضرية- من ملخص انوشنتي- اليونيسف- فقرة اتجاهات عالمية في التنمية الحضرية- ص ٥
- ٢- Human Development Report 2003 : عن سلسلة اصدارات مبادرة حماية الاطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " أوضاع الاطفال والمؤسسات المعنية برعايتهم في مدينة الرياض " المقدمة، ص ٤ .
- ٣- سلسلة اصدارات مبادرة حماية الاطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - الرياض - مايو/ آذار ٢٠٠٥ " أوضاع الاطفال والمؤسسات المعنية برعايتهم في مدينة الرياض " - المقدمة- ص ٤- ٥ .
- ٤- عالم عربي جدير بالأطفال - دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية - اليونيسف - جامعة الدول العربية- ٢٠٠٥ - لماذا هذه الدراسة - ص ٢٧ .
- ٥- عالم جدير بالأطفال - دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية- اليونيسف- ٢٠٠٥- ص ١٥ .
- ٦- وثيقة عالم صالح للاطفال- تقرير اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة- الملحق رقم ٣- الأمم المتحدة- نيويورك- ٢٠٠٢ .
- ٧- الفقر والاستثناء بين أطفال المناطق الحضرية- الإصدار من ملخص انوشنتي - اليونيسف- " حقوق الطفل والحكم السليم، ص ٣ "
- ٨- وثيقة عالم صالح للاطفال- خطة العمل - فقرة الشراكة والشراكات - البند ٣ .
- ٩- عالم صالح للاطفال- وثيقة مبسطة للاطفال- مؤسسة فارس بالتعاون مع المجلس الاعلى للطفولة - بيروت- لبنان- ٢٠٠٥- ص ٨-٩ .
- ١٠- مشروع خطة العمل العربية للطفولة للاعوام ٢٠٠٤ - ٢٠١٥ - جامعة الدول العربية.
- ١١- www.menacpi.org/cpi/arabic/01news/&www.menacpi.org/cpi/arabic/02activities-ar
- ١٢- اوضاع الطفولة المبكرة في المدن العربية والدور المؤمل لمبادرة حماية الاطفال في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، مقدمة لندوة الطفولة المبكرة وخصائصها واحتياجاتها، الرياض، أكتوبر ٢٠٠٤، اعداد د. جمال محمود حامد، أ. ياسر عوض الكريم. / www.menacpi.org/arabic/
- ١٣- الاهداف الانمائية لللفية في منطقة الاسكوا- تقرير عن التقدم المحرز ٢٠٠٤- الامم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الاسكوا- " الهدف الاول، القضاء على الفقر المدقع والجوع".
- ١٤- مؤتمر الاطفال والمدينة - عمان المملكة الأردنية الهاشمية-سجل البحوث و أوراق العمل-أطفال فلسطين قضايا وحقائق.
- ١٥- وثيقة عالم صالح للاطفال- خطة العمل- أ بناء عالم صالح للاطفال- فقرة الشراكات والمشاركة- البند ٣ .
- ١٦- (The Grass Speaks)- People's Dialogue and The South Afric Homless People's Federation 1993- 1996,Environment and Urbanization, vol 18,No.2,October.pp.153-170,Patel and Mitlin (2001).op.cit www.web.mit.edu/urbanupgrading/upgrading/whatis/scaling-up.html
- ١٧- وثيقة عالم صالح للاطفال- خطة العمل- أ بناء عالم صالح للاطفال- فقرة الشراكات والمشاركة- البند ٦ .
- ١٨- عالم صالح للاطفال - وثيقة مبسطة للاطفال - مؤسسة فارس بالتعاون مع المجلس الاعلى للطفولة- بيروت- لبنان- ٢٠٠٥ .
- ١٩- الاهداف الانمائية للألفية في منطقة الاسكوا- تقرير عن التقدم المحرز ٢٠٠٤- الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الاسكوا- " الهدف الثالث، تقرير المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة".

- ٢٠- اوضاع الطفولة المبكرة في المدن العربية والدور المؤمل لمبادرة حماية الاطفال في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، مقدمة لندوة الطفولة المبكرة وخصائصها واحتياجاتها، الرياض، أكتوبر ٢٠٠٤، اعداد د. جمال محمود حامد، أ. ياسر عوض الكريم. / www.menacpi.org/arabic/
- ٢١- عالم صالح للاطفال – وثيقة مبسطة للاطفال – مؤسسة فارس بالتعاون مع المجلس الاعلى للطفولة – بيروت- لبنان- ٢٠٠٥ – خطة العمل، محاربة التمييز، فقرة ٢١ .
- ٢٢- World Bank, Gender Equality and the Millenium Development Goals
Gender Development Group, April 2003, page 13
- ٢٣- الفقر والاستثناء بين أطفال المناطق الحضرية- الإصدار من ملخص انوشنتي – اليونيسف- " العوامل التي تسهم في ظهور الفقر في المنطق الحضرية، ص ٧".
- ٢٤- وثيقة عالم صالح للاطفال – ب الاهداف والاستراتيجيات والاجراءات- الفصل ٢ توفير التعليم الرفيع النوعية- الفقرة ٣٨ .
- ٢٥- برنامج الأمم المتحدة الانمائي ٢٠٠٢/ b : ٦-٧
- ٢٦- عالم جدير بالأطفال- دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية – جامعة الدول العربية- اليونيسف- ٢٠٠٥ - " الحصول على التعليم".
- ٢٧- وثيقة عالم صالح للاطفال – ب الاهداف والاستراتيجيات والاجراءات- الفصل ٢ توفير التعليم الرفيع النوعية- الفقرة ٤٠ البند ٤
- ٢٨- وثيقة عالم صالح للاطفال – ب الاهداف والاستراتيجيات والاجراءات- الفصل ٢ توفير التعليم الرفيع النوعية- الفقرة ٤٠ البند ١٦ .
- ٢٩- اوضاع الطفولة المبكرة في المدن العربية والدور المؤمل لمبادرة حماية الاطفال في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، مقدمة لندوة الطفولة المبكرة وخصائصها واحتياجاتها، الرياض، أكتوبر ٢٠٠٤، اعداد د. جمال محمود حامد، أ. ياسر عوض الكريم. / www.menacpi.org/arabic/
- ٣٠- دراسة حول "دور البلديات في تطوير الطفولة المبكرة ورعايتها : تجارب عالمية" اعداد د. فاديا حطيط- عن :
- مؤتمر الأطفال والشباب في مدن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" التصدي لتحديات التعليم"- البحوث العلمية- دبي ١٦-١٨ مايو ٢٠٠٥
- ٣١- Unicef Albania (2001), Unicef Albania 2001 Annual Report, Unicef, Tirana
- ٣٢- دراسة حول "دور البلديات في تطوير الطفولة المبكرة ورعايتها : تجارب عالمية" اعداد د. فاديا حطيط- عن :
- مؤتمر الأطفال والشباب في مدن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" التصدي لتحديات التعليم"- البحوث العلمية- دبي ١٦-١٨ مايو ٢٠٠٥
- ٣٣- تقرير اليونيسف، وضع الاطفال في العالم – ٢٠٠٣ - d – ص ١٥ .
- ٣٤- عالم جدير بالأطفال- دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية – جامعة الدول العربية- اليونيسف- ٢٠٠٥ - " السنوات المبكرة".
- ٣٥- مسوح قام بها قسم صحة المجتمع المحلي بجامعة آغاخان، وهي مقتبسة من تقرير:
- Hasan, Arif (1999), Understanding Karachi: Planing and Reform for the Future, City Press, Karachi
- ٣٦- Manciaux, M. and C.J. Romer (1986), Accidents in Children, Adolescents and Yong Adultes, Major Public Health Problem, World Health Statistical Quarterly, vol.39, No.3, pp.227-231
- ٣٧- الأهداف الانمائية للألفية في منطقة الاسكوا- تقرير عن التقدم المحرز ٢٠٠٤ - الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الاسكوا، " الهدف الانمائي الخامس: "تحسين الصحة النفاسية".

٣٨- الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الأسكوا- تقرير عن التقدم المحرز ٢٠٠٤- الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الأسكوا، " الهدف الإنمائي الرابع: " تخفيض معدل وفيات الاطفال".

٣٩ - عالم جدير بالأطفال- دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية - جامعة الدول العربية- اليونيسف- ٢٠٠٥ - " التأثير في مستقبلي ومستقبل بلادك المشاركة".

٤٠- عالم صالح للأطفال- وثيقة مبسطة للأطفال- مؤسسة فارس بالتعاون مع المجلس الاعلى للطفولة - بيروت- لبنان- ٢٠٠٥، " قوة الشراكة والشراكات".

٤١- خطة العمل العربية للطفولة للأعوام ٢٠٠٤ - ٢٠١٥ - ضمن الأهداف والإستراتيجيات والتدابير، المتعلقة بتمكين جميع الاطفال وبخاصة اليافعين واليافاعات من تنمية قدراتهم والمشاركة في تقدم مجتمعاتهم، " المقدمة".

٤٢- Child Friendly Movement, www.unicef.org/philippines/News.html

٤٣- تقرير التنمية الانسانية العربية، ٢٠٠٢.

٤٤- عالم جدير بالأطفال- دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية - جامعة الدول العربية- اليونيسف- ٢٠٠٥- " مشاركة بدون معلومات".

٤٥- خطة العمل العربية للطفولة للأعوام ٢٠٠٤ - ٢٠١٥ - ضمن الأهداف والإستراتيجيات والتدابير، المتعلقة بتمكين جميع الاطفال وبخاصة اليافعين واليافاعات من تنمية قدراتهم والمشاركة في تقدم مجتمعاتهم، " الفقرة ٨".

٤٦- عالم جدير بالأطفال- دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية - جامعة الدول العربية- اليونيسف- ٢٠٠٥- " برلمانات الاطفال".

٤٧- خطة العمل العربية للطفولة للأعوام ٢٠٠٤ - ٢٠١٥ - ضمن الأهداف والإستراتيجيات والتدابير، المتعلقة بتمكين جميع الاطفال وبخاصة اليافعين واليافاعات من تنمية قدراتهم والمشاركة في تقدم مجتمعاتهم.

٤٨- عالم جدير بالأطفال- دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية - جامعة الدول العربية- اليونيسف- ٢٠٠٥- " اولويات العمل في مجال اليافعين".

٤٩- www.reliefweb.net

٥٠- www.bah-molsa.com

٥١- www.who.int/world-health-day

٥٢- عالم جدير بالأطفال- دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية - جامعة الدول العربية- اليونيسف- ٢٠٠٥ - " الكفالة والتبني".

٥٣- عالم جدير بالأطفال- دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية - جامعة الدول العربية- اليونيسف- ٢٠٠٥ - " ماذا عن حقي في اللعب".

٥٤- www.unesco.org/most/guic/guiclebmain.htm

Growing Up in Cities- Lebanon

٥٥- www.menacpi.org/cpi/arabic/02activitiesar/

٥٦- www.bt-villes.org/arabic/projets02arb.htm

٥٧- دراسة حول "دور البلديات في تطوير الطفولة المبكرة ورعايتها : تجارب عالمية" اعداد د. فاديا حطيط- عن :

مؤتمر الأطفال والشباب في مدن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" التصدي لتحديات التعليم"- البحوث العلمية- دبي ١٦-١٨ مايو ٢٠٠٥

٥٨- عالم جدير بالأطفال- دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية - جامعة الدول العربية- اليونيسف- ٢٠٠٥ - " ماذا عن حقي في اللعب".

٥٩- عالم جدير بالأطفال- دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية – جامعة الدول العربية- اليونيسف- ٢٠٠٥- " النجاة من النزاعات المسلحة والعنف، ماذا لو انفجر العالم من حولي، اطفال حاصرتهم الحرب، البقاء والصحة".

٦٠- عالم جدير بالأطفال- دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية – جامعة الدول العربية- اليونيسف- ٢٠٠٥- " النجاة من النزاعات المسلحة والعنف، ماذا لو انفجر العالم من حولي، اطفال حاصرتهم الحرب، البقاء والصحة".

٦١- مسيرة عالمية ضد عمل الاطفال: www.globalmarch.org

٦٢- عالم جدير بالأطفال- دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية – جامعة الدول العربية- اليونيسف- ٢٠٠٥- " هل ستكون الغلطة غلطتي، البيانات الحالية ص ١١٢".

٦٣- مشروع قانون البلديات الجديد في لبنان – المادة ٧٣ (يتولى شؤون الأمن بواسطة الشرطة البلدية، التي تتمتع بصفة الضابطة العدلية، وله ان يطلب مؤازرة قوى الأمن الداخلي عند وقوع اي جرم او احتمال حدوث ما قد يهدد السلامة العامة وان يباشر التحقيقات اللازمة".

٦٤- مشروع قانون البلديات الجديد في لبنان – المادة ٨٩ و ٩٠ (. . . تأهيل وتدريب كافة عناصر الشرطة والحرس واعداد دورات تكميلية لكافة الرتب على كافة المستويات وله ان يستعين بمن يلزم من ضباط وقوى أمن بناء لقرار من وزير الداخلية والبلديات للقيام بهذه المهمة".

٦٥- عالم جدير بالأطفال- دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية – جامعة الدول العربية- اليونيسف- ٢٠٠٥- " هل ستكون الغلطة غلطتي- خطوات نحو اعادة التأهيل".

٦٦- عالم جدير بالأطفال- دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية – جامعة الدول العربية- اليونيسف- ٢٠٠٥- " هل ستكون الغلطة غلطتي- خطوات نحو اعادة التأهيل".

٦٧- Lee-Wright,Peter,(1990),Child Slaves,Earth Scan,Publications,London

٦٨- أوضاع الطفولة المبكرة في المدن العربية والدور المؤمل لمبادرة حماية الاطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مقدمة لندوة الطفولة المبكرة وخصائصها واحتياجاتها، الرياض، أكتوبر ٢٠٠٤، اعداد د. جمال محمود حامد، أ. ياسر عوض الكريم./: "الاطفال الأقل حظا والمعرضون للمخاطر": www.menacpi.org/arabic/

٦٩- عالم جدير بالأطفال- دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية – جامعة الدول العربية- اليونيسف- ٢٠٠٥- " ماذا لو استبعدني الفقر، اطفال الشوارع".

٧٠ www.amnesty.org.uk/news

٧١ www.unodc.org/unodc/newsletter

٧٢ www.repper.org

٧٣- مشروع قانون البلديات الجديد في لبنان ، المادة ٧٤ (لرئيس السلطة التنفيذية ان يرخص بالاشغال المؤقت او بوضع البضائع مؤقتا في الطرق والأماكن العامة، ..).

٧٤- , "Child – friendly cities: Canadian perspectives" , Bridgman, Rae.(2004), children and youth environments 14 (2) : 178 – 200.

٧٥- Guerra,Eliana (2002),citizenship knows no age: children's participation in the governance and municipal budget of Barra Mansa, Brazil,environment and urbanization vol 14,no 2 pages71-84.

76 - Fuents.P.Numi.R:motivating municipal action for children: the municipal CEARA, Brasil- 78 seal pf approval in "child friendly movement"
:www.unicef.org/Philippines/news.html

٧٧- government of Ireland, The children's strategy: our children, their lives. november 2000

٧٨- مؤتمر الاطفال والشباب في مدن الشرق الاوسط وشمال افريقيا " التصدي لتحديات التعليم"، دبي، ١٦ - ١٨ مايو ٢٠٠٥ م، البحوث العلمية، المعهد العربي لانماء المدن، بلدية دبي والبنك التعليمي ٢٠٠٥ " بلدية دبي: دور بلدية دبي في دعم الطفولة والشباب" ص ٤٥١ - ٤٧٨

٧٩- مؤتمر الاطفال والمدينة، عمان المملكة الاردنية الهاشمية، ١١ - ١٣ ديسمبر ٢٠٠٢ م سجل البحوث واوراق العمل ، المعهد العربي لانماء المدن، البنك الدولي ٢٠٠٢ م : " تجربة امانة عمان للارتقاء لمستوى الخدمات للاطفال بالمناطق الاقل حظاً، ص ٢١٩ - ٢٣٩

٨٠- أوضاع الاطفال والمؤسسات المعنية برعايتهم في مدينة الرياض، سلسلة اصدارات مبادرة حماية الاطفال في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، الرياض / مايو - آذار ٢٠٠٥ .

٨١- الفقر والاستثناء بين أطفال المناطق الحضرية- الإصدار من ملخص انوشنتي - اليونيسف- " اتخاذ الإجراءات - ص ١٤

٨٢- الفقر والاستثناء بين أطفال المناطق الحضرية- الإصدار من ملخص انوشنتي - اليونيسف- الافتتاحية- ص ١

٨٣- www.bt-villes.org/Arabic/projets02arb.htm

٨٤- المبادئ التوجيهية لاتفاقية حقوق الطفل المتعلقة بشكل ومضمون التقارير الدورية التي يتعين على الدول الأطراف تقديمها- الفقرة ١٨ من التدابير العامة للتنفيذ (المادتان ٤ و ٤٢ والفقرة ٦ من المادة ٤٤ من الاتفاقية).

٨٥- Chawla,Louise(2001), Evaluating Children,s Participation,Seeking Areas of Concensus,Pla Notes,October,No.42

٨٦- Riggio,Eliana and Theresa Kilbane(2000),The International Secreteriat For Child Friendly Cities, a Global Network For Urban Children,Environment and Urbanization,vol.12,No2,pp.201- 205

٨٧- الفقر والاستثناء بين أطفال المناطق الحضرية- الإصدار من ملخص انوشنتي - اليونيسف - " تعزيز دور الاطفال - ص ١٥ "

٨٨- " وضع الاطفال في العالم " يونيسف - ٢٠٠٤ : بيانات لعام ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ .

٨٩- من طفل الى طفل " شبكة عالمية تروج لمشاركة الطفل في الصحة والتنمية" : www.child-to-child.org

٩٠- City-Level Programme of Action: www.clpoa.org

٩١- عالم جدير بالاطفال - دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية - يونيسف- ٢٠٠٥ - ص ٩٣

٩٢- Growing Up in Cities- Lebanon:

www.unesco.org/most/guic/guiclebamain.htm

٩٣- تقرير حول البرامج والنشاطات في مجال الطفولة- بلدية سن الفيل- لبنان- تشرين الأول ٢٠٠٥ .

www.unesco.org/most/guic-94